



جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي
(الجزائر نموذجاً)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبتان:

- حبشي أم هاني

- حناني فايزة

السنة الجامعية: 2016/2017



جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي
(الجزائر نموذجا)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إشراف الأستاذ:

جداوي خليل

إعداد الطالبتان:

- حبشي أم هاني

- حناني فايزة

السنة الجامعية: 2016/2017



جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي
(الجزائر نموذجا)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إشراف الأستاذ:

جداوي خليل

إعداد الطالبتان:

- حبشي أم هاني

- حناني فايزة

أعضاء لجنة المناقشة

أ- معقافي أسامة رئيسا.

أ.د- جداوي خليل مشرفا.

أ- ميهوبي حبيب مقرا و مناقشا.

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى: سورة النمل 59.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فبنعمة من المولى عز وجل تم إنجاز هذا العمل الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاته سبحانه وتعالى .

فالحمد لك ربي عمدا يليق بعظيم فضلك علينا وتوفيقك لنا وتسديرك لخطانا حتى

ننجز هذا العمل

في نهاية عملنا هذا نتقدم بالشكر الوافر والثناء الجزيل والتقدير للأستاذ الدكتور

جبرائيل خليل الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى جهوده ونصائحه

السريرة وتوجيهاته القيمة طيلة فترة إعداده رغم انشغالاته الكثيرة..

كما لا يفوتنا من هذا المنبر أن نجزل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين

أشرفوا على تدريسنا طيلة مرحلة التدرج ونخص بالذكر: العطري ميلود-عمري خالد

—بلخيرات حسين—مكاوي نور الدين—معقاني أسامة—سيهوبي حبيب—عصبي حليلة

السعربية—بن غربي ميلود—نوري نعاس

نجزل لكم الشكر جميل صنيعكم وتقديرنا لعظيم فضلكم وجعلكم الله سحمة للعلم ومنارة

وفؤخر له

وإلى كل من قدم لنا العون والنصح، شكرا جزيلًا.

حبشي أم هاني

حناني فايزة

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من أمر الله بطاعتها إلى الوالدين الكرميين:

إلى أمي الغالية مملكة الحنان والشمعة التي تنير درب حياتي .

إلى من تضيق عليه أسطري وتتبعثر في حضرته كلماتي أبي الحنون الغالي .

أمد الله لي في عمرهما وجعلني عملا صالحا يتالان به مرضوانه تعالى

... حبا لهما وبراهما ...

إلى إخوتي: أسماعيل - بوعلام - سعيد الميلود - إبراهيم الخليل

إلى أخواتي: فيرونر - عائشة - نور الهدى - إيمان

إلى صديقاتي: منال - مليكة - أم الخير - خيرة - سمية - مريم - نرينب .

إلى زملائي في ميدان التخصص أخي تيجاني - أحمد يونسى .

وشكر خاص جدا لأخي الحبيب الغالي سعيد الميلود الذي كان سنداً ودعماً مادياً و

معنوياً لي طيلة إعدادي للمذكرة .

وشكر خاص لكل عمال الإدارة في قسم العلوم السياسية

وإلى كل من أحمل له في قلبي المحبة والتقدير والاحترام

حبشي أم هاني

مقدمة

مقدمة:

شهدت نهاية السنة 2010 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية وأتت على العديد من الانظمة القائمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية) التي لم تستطع الصمود أمام الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا وهو الوضع الذي اختلفت الاصطلاحات في التعبير عنه فتراوحت توصيفاته وتسمياته بين تسميته ب:"الحراك العربي"، "الحراك السياسي"، "الثورات العربية"، "غضب الشارع العربي" و"الربيع العربي".

والحالة الليبية لم تخرج عن هذا السجال الواسع في تعدد المصطلحات المعبرة عنها من ثورة وانتفاضة وأزمة فحرب، وهذا راجع لكثرة الإعلاميين الواصفين للواقعة من ناحية، وغياب تصور واضح عن دلالات الأحداث في ليبيا من ناحية أخرى، مع ذلك فقد تم الاتفاق ضمنا بين مختلف المطلعين على الأحداث الجارية في ليبيا على أنها "أزمة"، ومنها يكن من وصف لها فهي مرتبطة أشد إرتباط كمظهر من مظاهر غياب الأمن بتدهور إستقرار الدولة محل الأزمة.

وتواجه منطقة شمال إفريقيا تحديات أمنية صعبة تتعدى قدرات المواجهة الأمنية والاقتصادية و السياسية لكل طرف إقليمي على حدى، ناتجة بشكل أساسي عن الازمة الليبية وهي الأزمة الأكثر بروزا وخطورة في المنطقة حيث تعدت تأثيراتها إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وجنوب غربه حيث منطقة الساحل التي تعرف هشاشة أمنية متزايدة، وقد تغذت بشكل قابل للملاحظة من تطورات الأزمة الأمنية الليبية وتداعياتها، بشكل أظهر العلاقات الترابطية للتأثير الأمني والإختراق المتزايد لمصفوفة من التهديدات التقليدية وغير التقليدية العابر للحدود. فقد جعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة من خلال نفاذية الحدود وضعف وإنهيار الأجهزة الأمنية

وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة، كلها عوامل حفزت التنظيمات الإرهابية وحركات التطرف على زيادة أنشطتها عبر الإقليمية.

ونظرا لتوسع مفهوم الامن وتعدد أبعاده أصبحت حدود الأمن غير محصورة بحدود الدولة، بل على النقيض من ذلك فقد أدت الظروف المتمخضة عن الأزمة الليبية إلى العبث باستقرارها الداخلي وخولت هذه البيئة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار لعالمها الخارجي مشتملة بذلك جوارها الجغرافي، محيطها الإقليمي ومحيطها الدولي، فإقليم الدولة لم يعد مجال أمنها فقط فنحن نساير عصرا تعددت فيه الفواعل وتزايدت التهديدات عبر الدولاتية -عبر الوطنية- أو بعبارة أدق لم تعد تتخذ شكل تهديدات صلبة وناعمة فحسب بل حتى تهديدات سايبيرية تعرض قاعدة البيانات لأي دولة لقابلية الإختراق والقرصنة عبر مايعرف بالحروب السايبرية¹، وكل هذه المؤشرات إن دلت فإنما تدل على أن الأمن القومي أصبح قابلا للإختراق ومعرضا للأخطار، و أن تأمين إقليم الدولة أولوية توضع ضمن أولويات أمن الحدود الجغرافية القريبة والبعيدة.

وقد شكلت الأزمة الليبية جملة من التداعيات وعلى مختلف الأصعدة، وبهذا برهنت أن أمن المنطقة والإقليم مرتبط بأمن الدولة المحلي بالدرجة الأولى من منطلق أن مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تمتاز بالاختراق، وتآكل الحدود الوطنية.

الحروب السايبرية: هي حروب المعلومات والهجمات الإلكترونية أي هي الحرب الإلكترونية يطلق على الحرب الإلكترونية "الحرب السيبرية" لأنها شبيهة بالحرب حيث يهاجم القرصنة الملفات والمواقع وغيرها التي تخص الآخرين وبذات الوقت يدافع الناس عن معلوماتهم من القرصنة عن طريق برامج وطرق متعددة . ويعني المصطلح: المزج بين الإنسان والإلكترونيات. نقلا عن www.thaqafaonline.com

وبناء على ما تم ذكره آنفا فإن هذه الدراسة عبارة عن محاولة لتحليل أهم التدايعات الأمنية للأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي من جهة مع التركيز على تأثيرات هذه الأزمة على الأمن القومي الجزائري من جهة أخرى باعتبار أن الحدود الجزائرية على غرار باقي حدود الدول أضحت قابلة للإختراق سواء البري، الجوي وحتى البحري وذلك راجع لتعدد صفات العدو الذي لم يعد ممثلا في صفة الفاعل الدولاتي بقدر ما يكون فاعل غير دولاتي موجود داخل إقليمها الجغرافي أو على مقربة من الأقاليم المجاورة لها.

وهذا مانحاول من خلال هذه الدراسة تحليله وتقديم سياقات تفسيرية لأهم إنعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

2- أهمية الموضوع:

تتبع أهمية البحث في هذا الموضوع عبر مستويين أساسين :

أ. **مستوى علمي:** وتكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تأكيد توسع مفهوم الأمن وتغير طبيعة مصادر تهديده، والوقوف على درجة الترابط بين الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، بالإضافة إلى إختبار المسلمات المركزية التي تقترض وتبرر أن الواقع الدولي والإقليمي الحالي يكرس صورة التفاعل مع التهديدات الأمنية الحالية.

ب. **مستوى عملي:** وتبرز الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيه معظم الدول العربية حراكا واسعا ومستمر تعددت توصيفاته ومظاهره. وتأتي الحالة الليبية كصورة من مشهد لكن مايميزها هو تصعيد الأزمة بالرغم من سقوط نظام القذافي هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد تم الربط بين الأزمة الليبية والأمن في الجزائر كمحاولة لرصد أهم التدايعات التي صدرتها الأزمة الليبية

للجزائر خاصة وأن هذه الأزمة وكما أثبت الواقع بالتحليل والتفسير أنها قد ساهمت وبشكل فعال في إشعال فتيل الأزمة في دول الجوار على غرار الأزمة في مالي.

3- مبررات اختيار الموضوع:

تتوعد أسباب إختيار الموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

- التبرير الموضوعي: من بين الأسباب الموضوعية لإختيارنا للموضوع هو تصدر المواضيع الأمنية في الآونة الأخيرة التي تؤكد على توسع مفهوم الأمن وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي لم يعد يدور حول الخطر القادم من وراء الحدود فقط بل تعداه إلى جملة من التهديدات الساببيرية التي تؤثر على الإستقرار السياسي والاقتصادي والإجتماعي هذا بالإضافة إلى إرتباط الأزمة الليبية بالأمن القومي للدول الإقليمية وتنامي تقادم الوضع في ليبيا و إنعكاسه على دول منطقة الساحل الأفريقي وتأثيره المباشر على الجزائر في مختلف الميادين: الأمنية والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع لتشاركتها شريط حدودي يقارب 1000 كلم من الحدود المكشوفة صعبة الضبط والقابلة للاختراق.

ومن بين الأسباب الموضوعية أيضا أن البحث في هذا الجانب تعوزه ندرة ملحوظة في البحوث والدراسات الأكاديمية المتخصصة والمهتمة بتحليل وتفسير تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار الذي بات بدوره يتسم بالهشاشة من جراء تدفق أشكال التهديد الأمني المتعدد المضامين.

- التبرير الذاتي:مع أن منطلق ومبدأ العلم هو موضوعية الطرح والإنفصال والتجرد عن الذاتية قدر المستطاع إلا أن الباحث يقف على مدى صعوبة التجرد من ذاتيته خاصة وأنه أمام معرض إختيار دراسة يثير إشكالياتها ويبني نتائجها وتساييره لمدة زمنية معتبرة ولهذا وقع إختيارنا لهذا الموضوع خاصة

وأنه من المواضيع ذات الطابع الأمني المتسم بالتحليل والنقاش البناء الذي يهدف إلى الأمن والسلم وتفاذي الحروب ،هذا على غرار إهتمامها بالمنطقة بحكم أنها تتعلق بدولة تشكل جزء من المغرب العربي الذي ننتمي إليه .
كما وقع إختيارنا للموضوع نتيجة ميولنا لفهم البيئة الأمنية في الجزائر الآخذة في التعقيد والتشابك بسبب التهديدات اللاتماثلية(غير التقليدية)المتزايدة ،وإحساسنا الطبيعي للخطر الذي يواجهه أمننا القومي ذلك أن من جملة المهام الموكلة للباحث ضمنا التفاعل مع المسائل التي تعترض بلده بالدراسة والتحليل من خلال تقديم نتائج ترقى ليس فقط لتوصيف الواقع بل لتقديم بدائل ،ولوضع صناع القرار أمام أهمية الموضوع خاصة و أن جل الأقطار العربية لم تسلم من رياح مخلفات الحراك السياسي العربي .

4- أدبيات الدراسة:

بعد الإطلاع على مراجع الدراسة تم العثور على مجموعة من الدراسات التي لها تقاطعات مع موضوع الدراسة محل البحث وهي :

- دراسة للباحثة :أو شريف يسرى، بعنوان "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"،شهادة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2015-2016.

تدرس فيها الباحثة مختلف التداعيات التي خلفتها الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر من خلال تفكيك خلفيات الأزمة ووصولاً إلى رصد وتتبع كافة الفواعل والمدخلات المؤثرة على الأمن القومي الجزائري .

- دراسة للباحثة : صورية زواشي، بعنوان " أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015"،شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3 ،2015-2016.

تدرس فيها الباحثة المشاكل الأمنية التي تواجه منطقة إفريقيا والتي خلفتها الأزمة الليبية خاصة وأن المنطقة تعاني من هشاشة أمنية تتميز بالتعقيد والتشابك، من خلال تفكيكها لمتغيرات البيئة الأمنية في ليبيا وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري محاولة بذلك إيجاد مخرج ومنافذ لحل الأزمة بعد سقوط نظام القذافي ومنع تدفق التدايعات على المنطقة.

- دراسة للباحث : سليم بوسكين، بعنوان تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، يدرس فيها الباحث الحراك السياسي العربي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري متناولا أهم الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي والتهديدات غير التقليدية المنعكسة على أمن وإستقرار الجزائر.

- دراسة للأستاذين: كربوسة عمران، زروال سهام بعنوان " الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي (جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر) يومي 24 و25 نوفمبر 2013.

5- إشكالية الدراسة:

شكلت التهديدات الأمنية المتدفقة من البيئة الأمنية الليبية بؤرة عدم إستقرار وخطر لمنطقة الساحل الإفريقي عامة والأمن القومي الجزائري بصفة خاصة وأن للجزائر حجم في التوازنات الإفريقية ولتقل عبء مساهمتها في إحلال السلم في القارة الإفريقية على حساب أجندتها الداخلية وكذلك لأثر هذا

الملف على مكانة الجزائر على الساحة الإقليمية والدولية وتستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به، صياغة المشكلة البحثية على النحو التالي:

*مامدى تأثير الأمن القومي الجزائري بالتحويلات والتداعيات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية التي أفرزتها الأزمة الليبية؟! أو بعبارة أخرى: ماهي التداعيات العميقة للأزمة الليبية وحدود تأثيراتها على منطقة الساحل وعلى الأمن القومي الجزائري؟!!

6- التساؤلات الفرعية:

وتتدرج ضمن هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالموضوع:

- ❖ فيما تمثلت الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وماهي آليات التعامل معها؟!!
- ❖ ماهي أشكال التهديد الأمني المتدفقة من البيئة الداخلية الليبية نحو منطقة الساحل؟!!
- ❖ هل يمكن القول أن التدخل الدولي في ليبيا ساهم في استمرارية الوضع الراهن المتمسك بعدم الإستقرار؟!!
- ❖ إلى أي مدى يمكن بناء مقاربة تحليلية مفاهيمية متكاملة تعتبر منفذا للخروج من تبعات الأزمة الليبية في منطقة الساحل؟!!
- ❖ هل يمكن للجزائر مواجهة وإدارة التهديدات والتحديات التي تصدرها الأزمة الليبية بصفة إنفرادية أم بصفة تعاونية؟!!

7- فرضيات الدراسة :

لتسهيل صعوبات البحث والاحاطة بمختلف جوانب الاشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- شكلت الأزمة الليبية على الأمة في الجزائر مجموعة من الانعكاسات الأمنية كانتشار الأسلحة، انتشار جماعات الجريمة المنظمة، التهريب والتجارة بالمخدرات... الخ، مما أثر على مكانة الجزائر الاقليمية والدولية لهذا زاد اهتمامها بملف القضية وتصدرت الأولوية في أجندتها الأمنية ضمن الشواغل الاستراتيجية للأمن الاقليمي الجزائري.
- هناك علاقة بين تصاعد القوى الخارجية في الأزمة الليبية وصعوبة صناعة التوافقات السياسية بين القوى الأساسية في البيئة الوطنية الليبية.
- كشف التدخل الدولي في ليبيا عن حقيقة الأبعاد التوسعية الغربية والسعي نحو السيطرة على منابع النفط ومصادر الثروة.
- يمكن بناء مقاربة أمنية أو ما يعرف بمقاربة الأمن الانساني فهي مدخل فاعل لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الافريقي.
- يقتضي تأمين الحدود ودعم لوجيستي ووجود أطراف تتفق على التعاون دوليا واقليميا بما يضمن تأمين حدودهم المشتركة وبالتالي حدود أكثر أمن واستقرار.

8- مصطلحات الدراسة:

- التأثير:** هو احساس قوي ملحق بعواقب وخيمة فعالة.
- التداعيات:** هي النتائج السلبية أو الايجابية الظاهرة والخفية تبدأ من لحظة انتهائها.
- الأزمة:** هي نقطة التحول الى الأحسن أو الأسوأ، فهي لحظة مصيرية، وفي معنى آخر فان الأزمة هي حالة من الاضراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم فيها بالحدوث.
- الأمن:** هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

الأمن القومي: امتلاك الدولة لعناصر القوم الاستراتيجية أو بعضها، والتي تنتج للدولة امتلاك ارادتها الوطنية وتوفر السند المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية الاستراتيجية فضلا عن تأمين تلك المصالح.

منطقة الساحل: يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا شاملة بذلك: السودان-التشاد-النيجر-مالي-موريتانيا و السنغال.

9- حدود الدراسة:

في إطار الدراسة المقدمة حول "تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة الجزائر(الأمن القومي الجزائري)قمنا بتحديد إطار زمني ومكاني للدراسة.

الإطار الزمني: نتابع هذه الدراسة الفترة الممتدة من2011إلى غاية 2014، إذ تحاول رصد مختلف التفاعلات والنتائج والتحولت الواقعة في ليبيا وعلاقتها بالأمن في الجزائر في هذه الفترة التي شهدت عدة إنعطافات محورية للأزمة الليبية وتخللتها العديد من المتغيرات التي رسمت ملامح جديدة في البيئة الليبية بالإضافة إلى أن الوضع السياسي غير المستقر وطبيعة الأزمة لا تزال مآلاتها متضحة المعالم دفع بنا إلى تحديد المجال الزمني المذكور لحصر الدراسة فيه.

الإطار المكاني: تضم دراستها كل من ليبيا ومنطقة الساحل إضافة إلى الجزائر التي تعد نموذج للدراسة.

10- المقاربة المنهجية للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع فإن ذلك يستدعي إستخدام منجية مركبة وفقا لصيغة التكامل بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في مباحث وفصول الدراسة:

• **المنهج التاريخي:** والذي يفيد في تتبع مسار الأزمة الليبية وحيثياتها منذ نشأتها وإلى غاية سقوط النظام الجملوكي، كذلك تم الاعتماد على هذا المنهج لرصد مختلف السياقات التي تشكل خلالها مفهوم الأمن وتطوره ويعرف هذا المنهج على أنه ذلك الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها وإستخلاص التعميمات العامة منها ولاتقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل¹ وقد إعتدنا هذا المنهج لتتبع بوادر ومصادر مسار الأزمة الليبية وفهم حقيقتها خلال الفترة(2011-2014).

• **المنهج التحليلي الوصفي:** وهو طرق التحليل والتفكير بشكل علمي منظم، بهدف الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة نصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. ولقد إعتدنا على هذا المنهج بغية تحليل موضوع الأمن في الجزائر والتهديدات التي تواجه منطقة الساحل.

1- عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص74.

• **منهج دراسة الحالة:** وهي دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها بحيث تتخطى الجوانب الظاهرية لموضوع الدراسة إلى الأسس الأولى للنشأة والتطور عبر فترات زمنية معينة والتغيرات التي طرأت عليها، فهي منهج يحاكي الدراسة التاريخية للحالة أو المجتمع وباعتبار أنه من أهم المناهج في إستقصاء تفاصيل القضايا والمسائل السياسية فقد اعتمدها في دراسة تبعات ونتائج الأزمة على الأمن القومي الجزائري.

11- تفصيل الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بحيث يدرس الفصل الأول والموسوم ب: **التأصيل المفاهيمي والنظري والمفاهيمي للدراسة**، والمتضمن ثلاثة مباحث جاء في المبحث الأول والمعنون ب: **الإطار النظري والمفاهيمي للأزمة** تناولنا فيه كافة الدلالات المفاهيمية للأزمة و أهم المقاربات النظرية المفسرة لها أما المبحث الثاني والمعنون ب: **ماهية الأمن القومي** فقد حاولنا استجلاء مفاهيمه وأبعاده و مستوياته وأهم النظريات المفسرة له، أما المبحث الثالث والذي تمت عنونته ب: **منطقة الساحل المفهوم الأهمية والتحديات** فقد تطرقنا إلى الأهمية الجيو سياسية لمنطقة الساحل ثم توصلنا إلى أهم التحديات التي يواجهها الأمن في المنطقة، لننتقل في الفصل الثاني والموسوم ب: **الأزمة الليبية الأسباب والتداعيات** محاولين إستعراض نشأة الأزمة الليبية وتطوراتها في المبحث الأول أما المبحث الثاني فقد حاولنا عرض أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في إشعال فتيل الأزمة، أما المبحث الثالث والمعنون ب: **التدخل الدولي في ليبيا** فقد تطرقنا من خلاله إلى أسباب وطبيعة التدخل الدولي لحلف الناتو في القضية الليبية وصولاً إلى نتائج التدخل أما المبحث الرابع فقد كان لب الدراسة فحاولنا من خلاله أن نستظهر مختلف إنعكاسات الأزمة الليبية على الساحة الإقليمية والدولية.

أما الفصل الثالث والموسوم بـ: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل
تداعيات الأزمة الليبية فقد عنون المبحث الأول بـ : تداعيات الازمة الليبية على
الأمن القومي الجزائري أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله التعرف على
عقيدة الأمن القومي الجزائري لنتقل إلى المقاربة الامنية الجزائرية في التعامل مع
هذه التداعيات .

الفصل الأول :

تأصيل مفاهيمي ونظري للدراسة

تمهيد:

إن الإطار النظري لدراسة أي موضوع يعتبر مدخلا ذو أهمية بالغة ،فعلى غرار أنه يمدنا بالخلفية المعلوماتية و"النظرية" التي تعطي للبحث دلالة علمية ، فهو يساعد الباحث على تحديد طريقة البحث وتوضيح متغيرات الموضوع وكذا تجميع المادة العلمية اللازمة وذلك بإعتبار أن الإطار النظري هو الموجه للعملية البحثية طيلة مسار الدراسة.

وانطلاقا من هذه الأهمية ومن خلال هذه المحطة سنحاول الإلمام بالأزمة بإعتبارها ظاهرة معقدة تنشأ في ظروف مفاجئة ونتيجة مسببات داخلية أو خارجية من شأنها خلق نوع من التهديد سواء لأمن الفرد أو لأمن الدولة ، كذلك سنحاول الإحاطة بمفهوم الأمن القومي وكذا التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي بكونها لب أو جوهر البحث في دراستنا وذلك بالنظر إلى المشاكل الراهنة التي تعيشها منطقة الساحل تحديدا بحيث تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة إلى نظرة جديدة للمواضيع ذات الصلة في الدراسات الأمنية فالإرهاب ،الفقر، الجريمة المنظمة كلها معطيات تدفع إلى توسيع وتعميق المجالات الأمنية في هذه المناطق .

وتأسيسا على ذلك سنحاول التفصيل في ضبط مفاهيم الدراسة من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث يتناول:

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للأزمة .

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي .

المبحث الثالث : منطقة الساحل (المفهوم - الأهمية - التحديات) .

المبحث الأول : تأصيل مفاهيمي ونظري للأزمة.

على الرغم من تنامي وتزايد إنتشار مفهوم " الأزمة" و " إدارة الأزمة" وإحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديمين من حيث مقاربتهم له والسياسة من حيث استخدامهم له ، إلا أنه يبقى مفهوم وموضوع جدل واسع بالأخص حول تعريفه وضبط مضامينه ، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تحديد مفهوم الأزمة من جهة وعلاقته بشبكة من المفاهيم المتداخلة من جهة أخرى، ودراسة المقاربات النظرية المفسرة لها ، وصولاً لأهم الآليات المعتمدة في التعامل مع الأزمات.

المطلب الأول: الأزمة (مفهومها - مراحلها - خصائصها)

يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه وعلى حد تعبير "جيمس روبنسون" مفهوماً عاماً يبحث عن تعريف ، ومعنى علمي متخصص، فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط ، أو الانهيار أو الكارثة أو العنف الكامن¹.

وخصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا أخذ في الإعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر إستخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس ، والإجتماع والسياسة وغيرها من مجالات العلوم الإجتماعية. ومن هنا فلا بد من حصر وتحديد الدلالة المفاهيمية للأزمة إنطلاقاً من تعريفها لغوياً وإصطلاحياً.

1- أو شريف يسرى: تداعيات الأزمة اللبية على الأمن في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 20.

أولا / مفهوم الأزمة :

1. التعريف اللغوي للأزمة :

جاء في مختار الصحاح ما نصه: "الأزمة" الشدة والقصط و"أزم" عن الشيء أمسك عنه و"المأزم" المضيق وكل ضيق بين جبلين¹. أما في "القاموس المحيط" فقد ذكر الفيروز آبادي مايلي :أزم ، يأزم ، أزوما وتعني كلمة أزم العام : أي إشتد قحطه. وأزم القوم: أي إستأصلهم ، و أزم الشيء: أي انقبض و إنضم، ومآزم الأرض :مضايقها والمتأزم : من أصابته أزمة.²

- التعريف الاصطلاحي للأزمة:

ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على جملة الخصائص فجملها فيمايلي:

- ❖ خاصية المفاجأة(فالأزمة غير متوقعة).
- ❖ خاصية تعقد وتركيب وتشابك عناصر الأزمة وتعدد أطرافها.
- ❖ خاصية تطور الأزمة، وتعارض مصالحها.
- ❖ خاصية نقص وعدم دقة المعلومات.
- ❖ خاصية قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

وعليه فالأزمة تعني نقطة التحول إلى الأحسن أو الأسوأ ، فهي لحظة مصيرية أو زمن مهم وفي معنى آخر هي حالة من الاضطراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم فيها بالحدوث .

1-محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2006، ص 16.

2- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط،بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص 970.

ويرى فهد أحمد الشعلان: أن الأزمة: "هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت او إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة".¹

أما تشارلز ماكلياند : فيعرف الأزمة على انها: "عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثافة وكثرة الأحداث فيها، والأزمات الدولية تتميز بالسلوك المتكرر أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها".²

وحسب كارل سلايكي فيرى أن الأزمة "هي حالة مؤقتة من الإضطراب وإختلال التنظيم، ويمكن تعريفها على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد للنتائج".³

وتعرف الأزمة "على أنها موقف ينشأ عن إحتدام صراع ممتد بين دوليتين أو أكثر وذلك نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الإستراتيجي القائم بما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه إلى المقاومة ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية نسبيا"

وجاء في تعريف آخر للأزمة: "على أنها حدث أو موقف عسكري أو سياسي ذو أهمية بالغة تفرض مواجهة سريعة ويحتوي إمكانية التدخل الكامل ويستلزم إدارة للقوة أو الموارد بقصد الحيلولة دون تصعيد ذلك الحدث".⁴

1- أو شريف يسرى ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مرجع سابق، ص 23.

2- المرجع نفسه ، ص 22 .

3- عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2004، ص123.

4- نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات ، عمان، دار الراية، ط 1، 2009، ص26

كذلك تعرف الأزمة على أنها: "تدهور خطير في العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجة تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية، هذا التدهور يخلق لدى صانعي القرار إدراكا لتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم الخارجية ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري كما يزيد إدراكهم لضغوط الوقت المحدد المتاح للاستجابة لذلك التهديد أو الرد عليه"¹.

أما في تعريف آخر فقد عرفت بأنها: "حدث مفاجئ" يبدد المصلحة الوطنية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة"².

كما تعرف الأزمة على أنها: "نتاج لحدث أو خطر داهم غير عادي ومباغت ويترتب عن هذا الخطر أحداث متلاحقة متشابكة ويتطلب علاج سريع في فترة زمنية محددة للغاية ولأن الخطر يأتي مفاجئ فهو يولد صدمة يتوقف عمقها وتأثيرها على درجة التحسب لاحتمال الخطر والتخطيط لمواجهتها"³.

-تعرف الأزمة في تعريف آخر: "بأنها عبارة عن خلل يؤثر ماديا على النظام كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام".

1- نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 26.

2- عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية-أساليب وقائية)، القاهرة، مركز القرار للاستشارات ، 1997، ص 6.

3- عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، 2003، ص 176.

وهناك اتفاق على أن الأزمة: "تحمل معنى الإخلال بالوظائف الروتينية لنظام أو مجريات مسار، إنها قطيعة توازن تتسبب في توتر يحمل بعض الفجائية"¹ وتعتبر الأزمة عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، كما تشكل موقفا غير متوقع، يمثل تهديدا فوق المستويات المعتادة وبشكل ملحوظ بحيث يزيد من إمكانيات وقوع العنف مع إدراك ضيق الوقت المتاح للتصرف، فالأزمة تكون عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق، يقتضي منه إتخاذ قرارات سريعة أو القيام بردود فعل عنيفة إذا كان غير قابل بفقدان قيمه وبهذا الشكل تصبح الأزمة معبر عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع المفاجأة والخطر.²

يقصد بالأزمة من الناحية السياسية: "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ القرار بغية مواجهة التحدي الذي تمثله هذه الأزمة سواء كان إداريا- سياسيا أو نظاميا، أو أحد مكوناته السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية أو الإجتماعية"³.

1- Guy hment ,et autres, **dictionnaire de la science politique et des intitutions politiques**,5emeedition dalloz,paris2001,p 109.

2-بوزرب رياض: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسة، جامعة قسنطينة،2007-2008،ص19.

3-أو شريف يسرى ، **مرجع سابق**، ص24.

وبناء على ماسبق، ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم الأزمة يمكن تقديم تعريف شامل لها وهو: أن الأزمة في مفهومها البسيط هي نقطة تحول حرجة ، تواجه المنظومة المجتمعية ينتج عنها خلل أو توقف بعض أو كل الوظائف الحيوية في المجتمع سياسية ،اقتصادية ، اجتماعية...إلخ وهذا ما يدفع سلطة إتخاذ القرار إلى التدخل لإتخاذ مواقف ولإعادة التوازن لهذا النظام¹. وتتميز بالفجائية وإتساع أفقها وتهديدها للمصلحة القومية للدولة محل الأزمة ،وقد تنتشر مخلفاتها إقليميا ودوليا وتلقي بظلالها على المشهد العالمي فتؤثر في دول الجوار وتهدد الأمن العالمي وبهذا نصبح أمام أزمة دولية والتي تدور عليها محاور هذه الدراسة ،فالأزمة الليبية أضحت تحمل أو تشكل بعد دولي شمولي ومن هنا ارتأينا تسليط الضوء على مفهوم الأزمة الدولية .

2. مفهوم الأزمة الدولية:

تعرف الأزمة الدولية بأنها : "فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم ، و أن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدولة المتورطة في الأزمة، وأن الأزمة الدولية ورغم خطورتها إلا أنها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب".

وهذا المفهوم يؤكد على ان هناك تأثير متبادل بين النظام السياسي الدولي والأزمة بحيث كلما كان النظام الدولي على درجة عالية نسبيا من الإدراك الذاتي

1- معقافي اسامة ، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، جامعة الجلفة.

لحقائقه والكيفية التي تتفاعل بها وتتغير من خلالها ، كلمت أصبح بالإمكان أن، يأخذ في الحسبان للأزمة وبصورة مسبقة ما يتناسب معها من إجراءات وقائية، فيما لا توجد هذه الإمكانية في ظل نظام دولي ينعدم فيه ذلك الإدراك.

وعرف كينيث بولدينغ "الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، أي أن الأزمة الدولية ماهي إلا أزمات النظام السياسي"¹.

وتعرف أيضا على أنها "حالة رافقها أربعة ظروف تؤدي إلى قيامها وهي: تغير في المحيط الداخلي والخارجي للأزمة الدولية، وتهديد للقيم الأساسية في الحاضر والمستقبل وإحتمال عالي الدرجة بقيام أعمال عنف عسكري، وأخيرا إيجاد وقت محدد للرد".

ومن خلال التعريفات المقدمة يمكننا التوصل إلى الأزمة الدولية "هي موقف حاد مفاجئ تحصل عندما يبلغ التفاعل بين دوليتين حد الفصل أو القطيعة، ومن شأن هذا التفاعل أن يؤدي بأحد الطرفين أو كلاهما إلى الوعي بتهديد قادم من الطرف الآخر وهذا مما يرجح إحتمال المواجهة العسكرية"².

1- أو شريف يسرى ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مرجع سابق، ص 27.

2- معقافي اسامة، مرجع سابق.

ثانيا : خصائص الأزمة :

تتسم الأزمة بمجموعة من خصائص ويعد تشارلز هيرمان من الأوائل الذين قدموا تحديدا لهذه الخصائص وكان ذلك سنة 1969 ولاتزال معظم الدراسات المعاصرة تستند على تصنيفاته وتتمثل هاته الخصائص فيما يلي:

- 1) عنصر المفاجأة: تحدث الأزمة بشكل مفاجئ وغير متوقع والمفاجأة تحدث في عدم تقدير حجم الأزمة ومخاطرها.¹
- 2) التهديد والخطر : فالأزمة تحمل في طياتها التهديد والمخاوف والمخاطر .
- 3) ضبابية أو نقص المعلومات: وذلك لأن الأزمة تسود فيها ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات والكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية.
- 4) تتسم الأزمة بضيق الوقت حيث يشكل عامل الوقت عامل ضغط على صناع القرار في الأزمة.²
- 5) التعقيد والتشابك : فالأزمة بطبيعتها معقدة ومتشابكة ومتداخلة فيما بينها، إضافة إلى أن معطياتها غير واضحة المعالم ومتعددة الطرق والنتائج.³
- 6) السرعة الفائقة في تتابع الأحداث ونتائجها.
- 7) التشابك بين الأسباب والنتائج وبين مختلف قوى الأزمة المؤيدة والمعارضة مما يزيد من تعقيد الموقف الأزموي.

1- سامي إبراهيم الخزاندر، إدارة الصراعات و فض المنازعات إطار نظري، لبنان : الدر العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2014، ص 110.

2- أخيارهم عبد الله أحمد، التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات: دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا، شهادة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 21.

3- محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع:الأردن ، 2012، ص 82.

- 8) سيادة حالة من التوتر والقلق والارتباك من فقدان السيطرة.¹
- 9) تزايد الحاجة إلى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المستجدة التي تعد تهديدا لمصالح أحد الأطراف.²
- 10) سيادة جو من الجهل وعدم المعرفة وإنتشار بيئة من التخبط العشوائي .
- 11) سيادة حالة من الفوضى والنهب لثروات الدولة.
- 12) سيادة حالة من الإحباط السياسي والاكنتاب الاجتماعي مع قلة وضعف الانتاج في منظمات داخل الدولة.³
- 13) التوتر الشخصي :وضع الازمة يولد توترا نفسيا وضغطا انفعاليا، مما يؤثر بشكل كبير على اتخاذ قرارات غير راشدة ،او غير عقلانية تزيد من تصعيد الازمة وتعقيدها وصعوبة تسويتها.

ثالثا/ مراحل الأزمة:

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة مثلها في هذا مثل أي كائن حي ، وتمثل هذه الدورة أهمية كبرى في متابعتها والإحاطة بها من جانب حي، وتمثل هذه الدورة أهمية كبرى في متابعتها والإحاطة بها من جانب صانع القرار فكلما كان صانع القرار سريع الإنتباه ببداية ظهور هذه الأزمة أو بتكون عواملها

1- سامي إبراهيم الخزاندر، مرجع سابق، ص112.

2- إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، جامعة بغداد، البحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص50.

3- غيث سفاح متعب الربيعي، ماهية الأزمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص6.

، كلما كان أكثر قدرة على علاجها والتعامل معها ،وذلك للحد من تداعياتها وتتباين النماذج التي تناولت مراحل تطور الأزمة ،إن ركز بعضها على 5مراحل(مرحلة الميلاد-مرحلة النمو-مرحلة النضج- مرحلة الإنحسار- ومرحلة الاختفاء) (الخضيري،72:1993-75)، أو تحديدها بأربعة مراحل في نموذج (Arnoldo 1980) وهي (مرحلة الصدمة - مرحلة إنكار الأزمة مرحلة اعتراف بالأزمة - مرحلة التكيف) أوالمراحل التي طرحها أنموذج (slatter1984) وهي (مرحلة إنكار الأزمة - مرحلة إخفاء الأزمة - مرحلة تحل الأزمة - مرحلة الإنهيار التنظيمي)¹.

وقد تعددت الآراء حول تحديد هذه المراحل ،فهناك من يرى أن مراحل الأزمة تتوزع على الشكل التالي:²

- ❖ مرحلة التصاعد :وهي المرحلة التي تزداد فيها حدة الزمة وتبلغ درجة الخطر.
- ❖ مرحلة التناقص:وهي المرحلة التي تنقص فيها حدة الأزمة وتقل كثافتها.
- ❖ مرحلة الاستقرار:وهي المرحلة التي تستقر فيها الزمة عند حد معين دون تعقيدها وبإنتظار تسويتها.
- ❖ مرحلة التلاشي أو الإنتهاء :وهي المرحلة التي تنتهي فيها الزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء إلى الحرب.

1- إيثار عبد الهادي محمد، مرجع سابق،ص6.

2- غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سابق، ص13/4.

ولقد قسم "محمد فتحي" في كتابه "الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات".

مراحل الأزمة وتطورها إلى خمسة مراحل هي:¹

1. المرحلة الأولى: مرحلة ميلاد الأزمة:

وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه ويتوجب على صاحب القرار أن يستوجب هذه المرحلة يتم التعاطي والتعامل معها و إلا فسوف تنقل إلى المراحل التالية.

2. المرحلة الثانية: مرحلة نمو وإتساع الأزمة:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لا يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندها تظهر الأزمة للعيان ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة قمة نضج الأزمة:

وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تتحسر الأزمة وتنتهي.²

4. المرحلة الرابعة: مرحلة انحسار وتقلص الأزمة :

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة في الانحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها والإصطدام معها حتى تصل بها إلى المرحلة التالية.

1- علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها-أبعادها-أسبابها، ج1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم البرامج الخاصة، الرياض 2011، ص10.

2- علي بن هلهول الرويلي، مرجع السابق، ص:11.

5. المرحلة الخامسة: مرحلة إختفاء الأزمة:

وفي هذه المرحلة تتلاشى الأزمة وينتهي الإهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الإستفادة من الدروس المستفادة لتلافي ما قد يحدث من سلبيات.¹ أما الأزمة الدولية فيمكن تحديد اربعة أطوار (مراحل) لها وهي:²

أ- **المرحلة التحذيرية**: وهي الفترة التي تسبق نشوء الأزمة وتبرز فيها معالم الأزمة.

ب- **مرحلة النشوء**: وهذه المرحلة تعكس عدم إمكانية صانع القرار على توقع حدوث الأزمة حيث تتعاضم المتغيرات الدافعة لها وبالتالي زيادة احتمالية المواجهة.

ت- **مرحلة الإنفجار**: وتأتي بعد فشل صانع القرار في تجنب تصاعد الأزمة أو عدم القدرة على التحكم في متغيراتها المتسارعة.

ث- **مرحلة إنحسار الأزمة**: وهي مرحلة تلاشي الأزمة وعودة الأمور إلى التوازن الطبيعي الذي كان قبل نشوء الأزمة.

وعموما فإن الأزمة تنتهي بإنتهائها مسبباتها وإختفاء عوامل إثارتها، وعادة ماتنتهي الأزمة عموما الأزمة الدولية على وجه الخصوص بطريقتين: إما بالطرق السلمية ممثلة في (التفاوض-المساومة-الوساطة-التحكيم...إلخ) وإما باللجوء إلى الحرب، وهذا ما يوضح أنه عند بروز الأزمة فإنها لا تخضع لنظام ثابت في مسار تطورها وإنما تمر بمراحل عدة تطول كل مرحلة أو تقصر إعتمادا على طبيعة الظروف الموافقة لتطور الأزمة.

1- إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، إدارة الأزمات (إطار نظري)، مرجع سابق ، ص8.

2- غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سابق، ص14/4 .

المطلب الثاني: أسباب نشوء الأزمة وتصنيفها وأبعادها

أولاً: أسباب نشوء الأزمة:

لكل أزمة مقدمات تدل عليها ،وشواهد تشير إلى حدوثها، ومظاهر أولية، ووسطى ونهائية تعززها ولكل حدث أو فعل تداعيات وتأثيرات ،وعوامل تفرز مستجدات ومن أهم أسباب نشوء الأزمات نذكر مايلي:

✓ **سوء الفهم:** وعادة ما ينشأ سوء الفهم من خلال جانبيين هما:¹

- المعلومات المبتورة .

- التسرع في إتخاذ القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها.

✓ **سوء الإدراك:** أي سوء تفسير المعلومات من قبل متخذ القرار.²

✓ **سوء تقدير والتقييم:** وينشأ من خلال جانبيين:

- المغالاة والإفراط في الثقة في مواجهة الطرف الآخر.

- سوء تقدير قوة الطرف الآخر.

✓ **تعارض المصالح والأهداف:** لإختلاف شخصية أو إهتمامات أو ميول

أطراف الصراع ومن ثم أهدافهم ووسائل تحقيقها.³

✓ **الإدارة العشوائية:** هذا النوع من الإدارة لا يعمل فقط كمسبب للأزمات بل

يمكن أن يؤدي إلى إنهيار الكيان السياسي من خلال عدم إحترام صانع القرار

للهيكل التنظيمي للدولة وهذا ما يؤدي إلى إتباع الإدارة خطوة بخطوة التي تتسم

بالبطيء والارتجالية ولا تكون هناك متابعة علمية مدروسة وقائية وعلاجية

للأزمة.

1- أخيارهم عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص 27.

2- معقافي أسامة، مرجع سابق، محاضرة بتاريخ 2015/01/09.

3- إيثار عبد الهادي محمد، مرجع سابق، ص 5

✓الإشاعات: من أهم مصادر الأزمات ويتم تسخيرها بإستخدام مجموعة حقائق صادقة قد تحدث فعلا وإحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة والمضللة وإعلانها في مكان أو بيئة معينة وفي توقيت معين.

✓استعراض القوة: وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب من قبل الكيانات الكبرى أو ما يطلق عنها مصطلح " ممارسة القوة"،لتحجيب الكيانات الصغرى أو باختيار ردود فعل للكيانات الكبرى الأخرى.

✓الأخطاء البشرية: وتعد من أهم اسباب نشوء الأزمات وتتمثل تلك الأخطاء في عدم الكفاءة وإهمال الرؤساء وإغفال الرقابة والمتابعة ومن الأمثلة الناتجة عن الأخطاء البشرية حادثة تشرنوبيل، وحوادث اصطدام الطائرات في الجو.
أسباب الأزمة الدولية:

إن أسباب الأزمات الدولية متعددة وهي تتباين من أزمة إلى أخرى وعليه يمكن الإشارة بشكل عام إلى أهم هذه الأسباب وهي:

1)النزاع والخلاف حول الحدود:

غالبا ما تكون النزاعات الحدودية بؤرة خلاف متجدد ومصدر كامن للتوتر بحيث يكون سببا لنشوء الأزمات بين الدول عندما يدعي كل طرف من أطراف الأزمة أحقيته في منطقة حدودية مشتركة ،وعدم الاتفاق على حسم مشكلات الحدود تجعل من الأوضاع القائمة على الشك والترقب سببا للإثارة الأزمة ،مثلما هو الحال في أزمة كشمير بين الهند وباكستان.¹

1- غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سابق، ص 10/4 .

2) التمسك بالأهداف والمصالح والاقتصادية:

تعتبر المصالح الاقتصادية من ضمن المصالح العليا للدول، و لا يمكن المساومة أو التفاوض عليها ، لذلك فإن أي تهديد تتعرض له هذه المصالح سيقابله رد فعل قوي، مما يؤدي إلى نشوب أزمات بين الدول حيث تسعى كل دولة لضمان مصالحها الاقتصادية ، و لعل خير مثال عن هذا النوع من الأسباب هو "المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في حقول النفط" والتي كانت سببا لنشوب العديد من الأزمات بعضها أسباب حقيقية وبعضها الآخر مفتعل لتبرير التدخل في المنطقة.¹

3) التدخل في الشؤون الداخلية:

ويعد سببا لظهور واندلاع العديد من الأزمات الدولية وهذا السلوب قد تم إتباعه بشكل متكرر من قبل الدول الكبرى تجاه دول أخرى أقل منها قوة وحجما ونذكر على سبيل المثال: تدخل الاتحاد لسوفيياتي في السابق في هنغاريا سنة 1956 وكذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان سنة 1958.

4) التناقض والصراع الأيديولوجي:

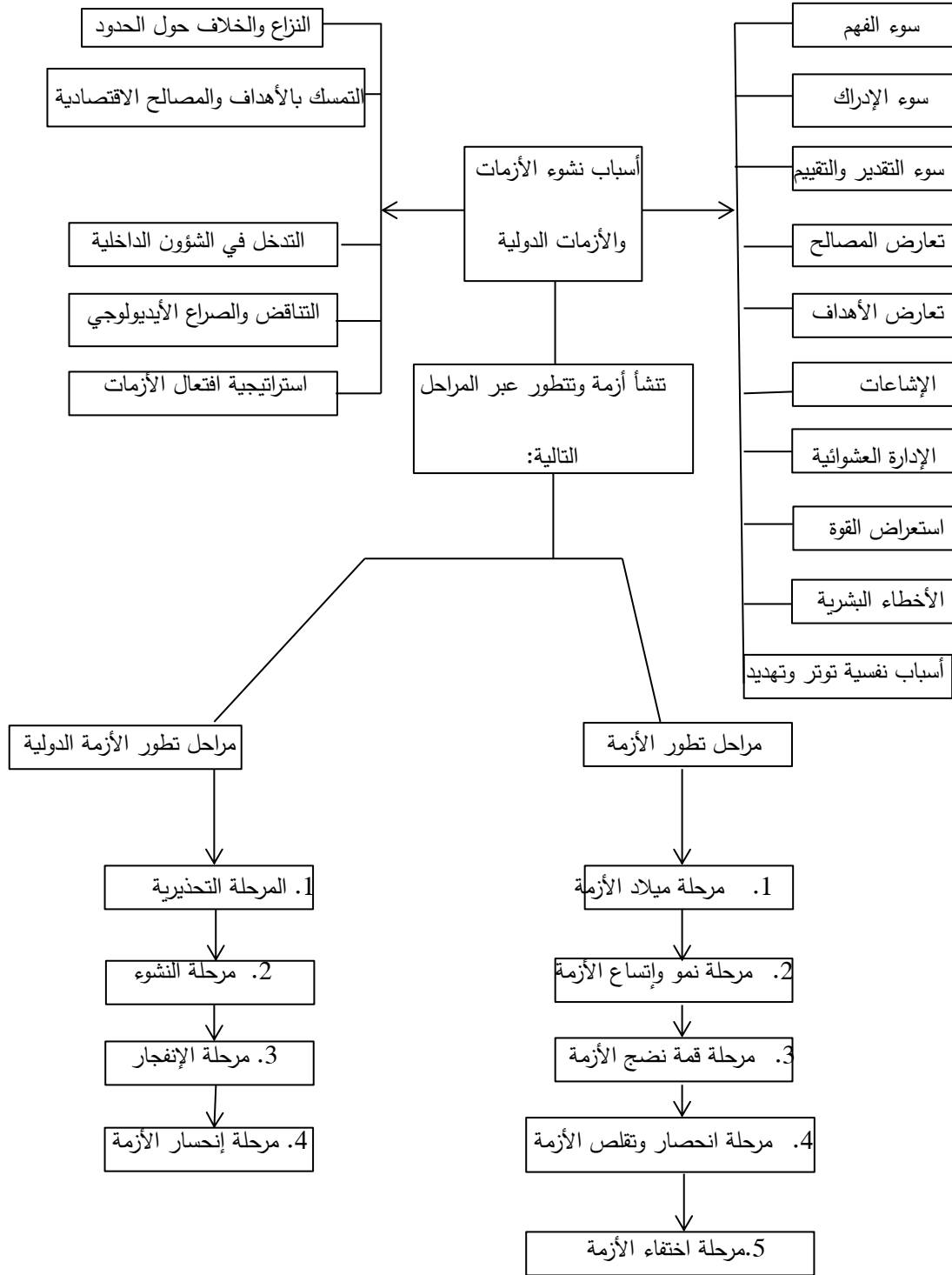
يعد هذا العامل مصدر لكثير من الأزمات الدولية بسبب شموليته وإثارته للمشاعر ، وخطورة هذا العامل سببها أن الأيديولوجية أو العقيدة التي يتبناها الفرد أو الدولة ، وخير مثال عل ذلك الأزمة التي تشوب العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979 بعد أزمة الرهائن.

5) استراتيجية افتعال الأزمات:

هذا النوع من الأسباب يعتبر أسلوب متبع بشكل متكرر من قبل العديد من الدول وذلك بالقيام بإيجاد أزمات مدبرة ومخطط لها بهدف تحقيق غايات واهداف معينة ك: تحقيق مصالح استراتيجية مع الدولة في الأزمة المفتعلة.

1- عبد الخالق عبد الله ، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 132، ص24ص26.

وأياً ما كان فإن هناك أسباباً مختلفة لنشوء الأزمات يظهرها لنا الشكل التالي:



مخطط تفصيلي للأسباب نشوء الأزمة ومراحل تطورها

المصدر: تصميم شخصي.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للأزمة

ظهرت نظرية الأزمة تقريبا في منتصف الستينيات من خلال الدراسات التي قدمتها جامعة هارفارد عن ماهية الأزمة وكيفية مواجهتها، ورغم الجهود التي بذلت حول هذا المفهوم إلا أنها لم تصل بعد إلى مفهوم النظرية، لذلك يطلق عليها تسمية "نموذج" أو "مدخل الأزمة"¹.

ونظرية الأزمة كمدخل إداري يفيد في دراسة المواقف والأحداث المفاجئة والتي عادة ما ترافقها ضغوط قوية، فإما أن تتمثل في قوة دفع نابذة من الموقف ذاته أو من عوامل مساعدة ناتجة عن البيئة المحيطة، كما وتساعد نظرية الأزمة في توجيه صناع القرار إلى أسلوب التعامل مع الأزمة ليس هذا وحسب بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فهي تسبق حدوث الأزمة إلى مراحل التنبؤ بها وذلك لضمان عملية الإنذار المبكر بوقوعها ولتخفيف أضرارها في أقل وقت وبأقل الخسائر ومما سبق يمكن القول بأن نظرية الأزمة هي "عبارة عن مجموعة من المعارف التي تدور حولها الضغوط الشديدة التي يعاني منها الفرد والجماعة أو الإدارة أو المجتمع في المواقف والأحداث السريعة والمفاجئة وغير المتوقعة"².

وهناك إتفاق حول غياب نظرية شاملة تفسيرية لظاهرة الأزمة، لا سيما أن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت في إطاره دراسات الحالة، وعليه فهي لا تسهم في إنشاء بناء تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه.

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص 50.

2- مشعان الشاطري، مفهوم الأزمة خصائصها ومراحل نشوئها ، المنتدى العربي لإدارة الموارد

البشرية.نقلا عن [httpM//www.hadiscussion.com](http://www.hadiscussion.com)

أولاً: المداخل التقليدية المفسرة للأزمة:

1. المدخل الجيوبوليتيكي لتفسير الأزمة: ويتضمن هذا لمدخل نظريتين:

أ- نظريات الجغرافية السياسية التقليدية.

ب- نظريات الجغرافية السياسية المعاصرة.

أ- نظريات الجغرافية السياسية التقليدية.

ومن أهم منظريها "فريدريك راد زل"، وهو يرى أن الدولة كيان عضوي يتكون من إقليم وسكان، ويرتبط نموها بمدى استمرارية اتساع مساحتها، وأن إهمالها فكرة التوسيعية تعني فقدانها مكانتها وبالتالي ضعفها، ولهذا فإن "راد زل" يرى أن بقاء الدولة قوية يرتبط ذلك على ميوعة الحدود التي يجب أن تتمدد وتتكمش وهذا ما يعرف بالمجال الحيوي للدولة.

ب- نظريات الجغرافية السياسية المعاصرة:

تبقى هذه النظريات على الدولة بحدود توسعية من أجل المحافظة على الساحة الدولية، لكنها ترى في نفس الوقت أن الصراع الدولي يمكن تسويته بالطرق السلمية التي من شأنها أن تجنب العالم الدخول في كوارث حروب نووية. وللاشارة فإن العامل الجغرافي يشير في معناه إلى مصطلح واسع للغاية وهو مصطلح الجغرافيا: والذي يضم مجموع العوامل الطبيعية وتتمثل في: طبيعة الأرض دور المناخ، الموارد المعدنية و الطاقوية هذا إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة¹. هذا ويلعب العامل الجغرافي للدولة (بمختلف أبعاده ومكوناته: المساحة -الشكل والموارد الطبيعية المتوفرة)، دورا بارزا في بلورة مفهومها للأمن وفي رسم

1- العطري ميلود، محاضرات في الجغرافيا السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

،جامعة الجلفة ،محاضرة بتاريخ 2014/11/10.

سياستها الداخلية والخارجية ،وذلك لأن الطبيعة الجغرافية للدولة تمثل وتشكل الركيزة والأولى في تكوين قوتها القومية¹. الأساسية ليس هذا وحسب بل إن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي ،فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية، كلما انعكس ذلك على أمنها واستقرارها وعلى عكس ذلك فكلما كان موقع الدولة ذو ميزات سلبية ،كلما أدى بها إلى المشاكل وعدم الإستقرار سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ولا يتوقف الأمر هنا فقط بل قد يهدد بزوالها.

ولهذا فقد أعطى الموقع الجغرافي أهمية بالغة في دراسة حسابات الصراع الدائم بين القوى التي تبحث عن القوة والسيطرة ولعل خير مثال هذا الصراع السياسي الذي ساد بين القطبين إبان الحرب الباردة ، حيث كانت كل دولة من الدول المتصارعة تسعى للسيطرة على مناطق النفوذ في المناطق الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية ،وهو كذلك الذي يضعها في قلب الأحداث، ويجعلها تأخذ حيزا كبيرا في سياسيات وحسابات القوى ، وقد يجعلها موقعها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدة عن ساحة الصراعات أو الاهتمامات الدولية.²

1- لخضرموساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السيلسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2009-2010،ص31.

2- فتحي أبو عيانة، الجغرافيا السياسية ،جمهورية مصر العربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1،1998،ص47.

2. المدخل السياسي لتفسير الأزمة:

يعتبر غياب الديمقراطية ووجود أنظمة شمولية تصادر الرأي وتقمع المعارضة من أهم العوامل التي تقف وراء حدوث أزمات ، فتمركز القرار السياسي يعني بالضرورة إخضاع الجميع لإمرة حاكم واحد فقط، وهذا ما يدعو لخلق حالة الرفض والاحتجاج ومن ثم تصل حد الذروة في صراع مسلح ضد القائمة، ويمكننا تقسيم أزمة الاستقرار السياسي إلى عنصرين: ¹

- أزمة استقرار الدولة ذاتها.
- أزمة استقرار النظام السياسي.

بحيث :

أ- أزمة استقرار الدولة ذاتها:

بمعنى أن الدولة تعد أحدث صور المجتمع السياسي المتحضر ،حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا ينتج عنه إستقرار للدولة ،وعلى النقيض من ذلك فإن كيان الدولة يتزعزع واستقرارها للدولة، وعلى النقيض من ذلك فان كيان الدولة يتزعزع واستقرارها يتخلخل حينما ينعدم هذا التجانس نتيجة التجمع الاجباري للأفراد وهذا الأمر تعاني منه عدة دول في العالم ،حيث نشهد العديد من هذه الأزمات، فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الحال في العراق وبعض البلدان الافريقية حيث تنعدم فيها المساواة بين الجماعات العرقية ونتيجة للتجمع الإجباري للأفراد يؤدي ذلك إلى بروز مظاهر التميز العنصري وتفشي الاضطهاد

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص52.

،وبالتالي يزداد الإحساس بالغضب لدى هاته الجماعات العرقية مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الأم ، الأمر الذي يهدد كيان الدولة وبالتالي يصبح استقرارها على المحك.

ب- أزمة استقرار النظام السياسي:

ينشأ هذا النوع من الأزمات حين يضعف الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات مزورة أو عن طريق القمع أو الانقلابات ،وأحيانا يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة وحالما يفرض سلطته على أرجاء الدولة فإن استقرار نظامها السياسي للدول نذكر على سبيل المثال: عدم وضوح الأيديولوجيات التي يقوم عليها النظام السياسي، هذا بالإضافة إلى عامل التدخل الخارجي للدول الكبر في بعض الدول النامية كذلك يؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي.

وهناك العديد من الأزمات التي تصيب النظام السياسي منها:

- **أزمة الشرعية:** وتتعلق بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين ، على اعتبار أنه غير شرعي، كذلك لها ارتباط بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة ،كذلك قمع المعارضة وتنظيم الاستفتاءات وانتخابات غير نزيهة كلها عوامل تؤدي إلى بروز أزمة الشرعية.
- **أزمة المشاركة:** وتتعلق بعدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية ،العامة للبلاد، فتغيب المواطن عن تسيير الشؤون العامة للبلاد و قمع الحريات العامة تجعله يعيش في حالة من العزوف السياسي والعزلة السياسية وبالتالي يصبح أمام مشاركة سياسية.

• **أزمة التغلغل:** وهي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفوذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات العامة المرسومة ، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها للوصول إلى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان، ولأزمة التغلغل مجموعة من الأسباب منها: (أسباب جغرافية: أتساع الإقليم و شساعته يؤثر على تغلغل الدولة لدى بعض الدول ونذكر على سبيل المثال:العراق-نيجيريا-روسيا-الهند- إسباني...).

3. المدخل الاقتصادي لتفسير الأزمة

معظم الدراسات المهتم بالحروب تهتم ضمنياً بأسبابها، وهنا نجد العديد من الدراسات تركز على العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين حالة إقتصادياتها¹، وذلك راجع لفكرة أن الإقتصاد يلعب دوراً بارزاً وجوهرياً في الحياة الدولية، وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق "ماكنمارا" ذلك حيث إعتبر أن العلاقة بين العنف والوضع الإقتصادي هي علاقة قطيعة، وبالتالي درجة العنف في أي دولة تقاس بمستوى دخل الفرد، تجدر الإشارة إلى أن "ماكنمارا" إستنتج هذه النتيجة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1958 و1966 من خلال اعمال العنف التي شهدتها حوالي 87% من الدول الفقيرة و 48% من الدول ذات الوضع الإقتصادي المتوسط.

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص52.

ثانيا: المداخل الحديثة المفسرة للأزمة

1 * المدخل النفسي لتفسير الأزمة

ينظر هذ المدخل للصراع على أنه تعبير عن دوافع ونزعات الإنسان للتصارع والتسلط غير أن الافتراض القائل بأن الإنسان أو أي جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلى التصارع يجافي فكرة أن البيئة المحيطة تلعب دورا مطلقا أو مقيد لتلك الرغبات، فلا يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية في أي إقليم من الناحية النفسية على أنها مجرد رغبة في التسلط، وإنما هي نتاج تأثيرات البيئة المحيطة، فقد خلفت الأنظمة البائدة ويندرج تحت هذا المدخل العديد من النظريات نوجزها فيما يلي:

*نظرية الحرمان النسبي:

وتعتبر من أشهر النظريات المفسرة للصراعات داخل المجتمع ويقصد «بالحرمان النسبي» حسب "تيدجير": "الحال التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور" وعليه فالحرمان هو أمر نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عن طريق آيتين هما: التوقعات والإمكانات، فعادة متمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي، كما يمكن أن تنخفض في الوقت ذاته، فإن كل مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي، كما يمكن أن تنخفض في الوقت ذاته، فإن كل مجتمع لديه إمكانات لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء على عوامل كثير ومن مرحلة إلى أخرى.¹

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص27.

ب* نظرية الإحباط الجمعي:

ويرى جيمس "ديفيز" في نظريته أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة إحباط جمعي في المجتمعات، فهو تباين بي ما تريده الجماعة وتراه من حقها وبين الواقع الفعلي، فهو متغير وسيط يعقب الشعور بالحرمان وقد يؤدي إلى الصراعات يكون هناك محفز يولد الإحباط الجمعي شعورا بالظلم الاجتماعي وغياب عدالة، وهنا العدالة نوعان، عدالة إجرائية تتعلق بنزاهة إجراءات العملية الاجتماعية، وهناك عدالة توزيعية تتعلق بتوزيع عوائد التنمية، وعادة ما يهتم الناس بالعدالة الاجرائية أكثر من العدالة التوزيعية.

ج* نظرية عدم إشباع الاحتياجات الأساسية:

وتبنى هذه النظرية "يوهان غالتونغ" وتفترض النظرية على أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية إحتياجات مادية كالمأوى، والمأكل وأخرى غير مادية كالحقوق والحریات، ويسعون إلى اشباعها وأن الصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنها غير مشبعة أو أن آخرين يقفون عائقا لإشباعها، وتطورت هذه النظرية من الحاجات إلى إشباع الدوافع إلى السعي للحصول على إحتياجات أخرى، فالإنسان يسعى أولاً لتحقيق حاجاته الأساسية، فإذا حققها تظهر لديه دوافع للحصول على إحتياجات أخرى على غرار حقوقه الأساسية .

2* المدخل الاجتماعي لتفسير الأزمة

يمثل مدخلا لتفسير الصراعات الداخلية، إذ ينطلق من الصراع يحدث نتيجة غياب الإنسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط إجتماعي معين، وكذلك نتيجة وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل أو أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع¹ ويحتوي المقترح الإجتماعي على تصوران محوريان يساعدان على فهم النظريات المفسرة للصراعات الداخلية وهما:

أ/ التصور الأول ويتمثل في تحول النظر للصراعات من كونها ضارة إلى إيجابية: بمعنى أن الصراعات والأزمات تساعد على التطور الإجتماعي، وبالتالي فلم يعد مقبول العودة لنظريات "القوة" التي ترى أن الصراع هو أن يسلب القوي الضعيف، وهذا التحول في النظر للصراعات من كونها ظاهرة ضارة إلى إيجابية جاءت نتيجة ظهور نظريات استنبطت من رحم النظرية البنائية الوظيفية، إذ ترى أن الصراع دليل على حركية وحيوية المجتمع، وأن الجمود مؤشر ودليل على القابلية للتفكك والانفجار.

ب/ التصور الثاني ويتمثل في تراجع الإعتماد على النظريات ذات البعد الواحد المفسر للصراعات: وذلك لأن الصراعات اصبح لها مصادر متنوعة كالإدراك، القيم الأصول الإثنية والعرقية، الأيديولوجية، الاقتصادية.

1- منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، العدد جويلية 1997، صص 14، 9.

3* مدخل الهوية لتفسير الأزمة

ويعتبر مدخل الهوية من أهم المداخل لتفسير الصراعات والأزمات ،فالهوية تعني للفرد أو الجماعة فهنا لـ :من نحن؟ ومن الآخرون؟ وتتشكل الهوية من السمات المشتركة بين اعضاء الجماعة بما يميزها عن غيرها.¹

وثمة مقاربات نظرية عديدة للهوية على أسس الجغرافيا والعرق والثقافة والدين والأوضاع الإقتصادية والاجتماعية ،وترتبط الهوية بتفسير الصراعات الداخلية عندما تبرز جملة من المتغيرات ،خاصة عقب أي تغيير إجتماعي ومن بي هذه المتغيرات نذكر مايلي:²

- إرتباط هوية جماعة معينة إلى الإستفادة من مستوى معين من المنافع .
- تعرض الهوية للتهديد بفعل التغيير السياسي في المجتمع.
- الإدماج القسري للهويات المحلية في هوية وطنية.
- مدى إرتباط الهوية المحلية بهويات أخرى عابرة للحدود(وهنا يصبح الصراع والأزمة أكثر حدة وهذا مايتطلب تدخل متغيرات خارجية ،هذه الأخيرة قد تعقد من الصراعات الداخلية).³

1-الهوية حسب "صامويل فيلبس هونغتغتن"هي:"السمات المعرفة للفرد أو الجماعة والتي يتم من خلالها تمييز الذات عن الآخرين".

2-أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص60.

3-roger b.myersonKgame theory :analysis of conflict,(cambridge mass:harvard university press),1991,pp62-92.

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي

لقد أصبحت قضية الأمن القومي هي القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لكل دول العالم في الوقت ،بفعل عوامل متعددة أهمها تلك المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي.¹

فالأمن هو أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية ،وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقي ، كما يتوقف عليه جانب كبير من اعتراف المجتمع الدولي بوجود الدولة ذاتها وتحقيق الأمن مشكلة معقدة تلقي أعباء على كامل الدول، ويزيد من صعوبتها تنوع مصادر الخطر وتعددتها سواء كانت داخلية أو خارجية ، أو نتيجة لتوتر العلاقات الدولية أو انقسام العالم إلى كتل تتأهض بعضها البعض.²

المطلب الأول : مفهوم الأمن والأمن القومي

أولاً : التعريف بالأمن القومي

أ. تعريف الأمن:

•**التعريف اللغوي للأمن:** الأمن في اللغة العربية ، نقيض الخوف ، ويقال : اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلم.³

1- زكي زكي حسين زيدان ،الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة

في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الكتاب القانوني، 2009، ص32.

2- ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة

العربية، ط1، القاهرة ، 1985، ص:23

3- مادة (أمن) لسان العرب ج1، ص140، مختار الصحاح، ص26.

• **التعريف الاصطلاحي للأمن** : إن مفهوم المن ليس من المفاهيم السهلة التعريف وليس من المفاهيم المتفق عليها وبناء على هذا فقد تم تعريفه بعدة تعريفات منها:

- أن **الأمن** "هو دفع أية تهديدات خارجية ضد دولة او مجموعة من الدول".

- أن **الأمن** "هو حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقرارها واستقلالها السياسي".

- أن **الأمن** "هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد من مخاطر".

• **التعريف الإجرائي للأمن** : هو أن الأمن مرتبط بحماية الدولة والمجتمع من التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية.¹

وثمة عدة مفاهيم للأمن وهي كالتالي:

✓ **المفهوم القيمي للأمن** : ويعني الحفاظ على القيم.

✓ **المفهوم العسكري للأمن**: ويعني قدرة الدولة على الهجوم والدفاع.

✓ **المفهوم الاقتصادي للأمن**: ويعني تحقيق التنمية وتأمين

احتياجات المواطن.

و**الأمن** من وجهة نظر "هنري كسينجر" فهو يعني "مجموعة

التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء "

1- رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة

الشرق الأوسط (1979-2011)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط

، 2012، ص 08.

في مؤلفه "جوهر الأمن" في قوله : "إن الأمن يعني التطور والتنمية ،سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة".

ولكن من بين كل التعاريف السابقة يبقى أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: بعد بسم الله الرحمن الرحيم ¹...فليعبدوا رب هذا البيت*الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" ² "والتين والزيتون*وطور سنين * وهذا البلد الأمين...²

حيث بين لنا عز وجل فضل الأمن في سورتي قريش والتين وأظهر مزايا انعكاساته الاجتماعية على البيئة المضللة بالأمن³ كذلك بين لنا مؤشرات فقدانه وكذا وضح ارتباط الأمن الاجتماعي بالازدهار الاقتصادي في قوله سبحانه وتعالى: " وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلد آمنا و ارزق أهله من الثمرات...⁴

ومن هنا يتضح أن الأمن هو ضد الخوف ، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء التهديد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، الداخلي أو الخارجي.

1- سورة قريش {الآية 2-3-4}/106.

2- سورة التين {الآية 03}.

3- نواف قطيش، مرجع سابق، ص:14.

4- سورة البقرة {الآية 126}

ب. تعريف الأمن القومي:

يواجه تحديد مفهوم الأمن القومي صعوبة كبيرة وذلك لأن الأمن القومي ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها مجموعة من العناصر والعوامل المختلفة. بالإضافة إلى حداثة المفهوم نفسه، وكذا حداثة دخوله قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أعطاه العديد من التفسيرات والتعريفات.

ويرجع تاريخ استخدام مصطلح الأمن القومي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947م وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي إلا أنه مفهوم اتسم بالغموض ولم يتبلور لكي يصبح ميدانيا علميا مستقلا يعبر عن نظرية علمية ذات منهج واضح المعالم¹.

ويعني مفهوم الأمن القومي: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها" ومن هذا يمكن القول أن الوصول إلى الأمن القومي يعني:²

- عدم وجود تهديدات للقيم الأساسية التي تعتنقها أو تسعى إليها الدولة .

- القدرة على إزالة أية مخاوف على هذه القيم من أي تهديد تتعرض له الدولة حاليا، أو مستقبلا.

1- هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص39.

2- محمد نصر مهنا، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص11.

وتأسيسا على ذلك فإن الأمن القومي للدولة يرتبط بقدرتها على البقاء والمحافظة على قيمها وعلى الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها.

وفي تعريف آخر فقد عرف على أنه "عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية". ويخطط الكثيرون بين الأمن القومي فيتعامل مع مجموعة من الدول وهذا غير دقيق، ذلك لأن "لفظة الأمن القومي" لا يتعلق بعدد الدول التي تشترك فيه ولكنه يتعلق بالمجالات التي يهتم بها وتتمثل هذه المجالات في (المجال السياسي - الاقتصادي... إلخ).¹

بينما تعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي بشكل عام بأنه "تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية، التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"².

ويسود اليوم مفهومان للأمن القومي: الأمن القومي كمفهوم عسكري والأمن القومي كمفهوم إجتماعي ، بحيث:

أ. الأمن القومي كمفهوم عسكري : يعرف الدكتور "عباس نصر الله"بقوله "الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة

1- أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس، القاهرة، دار الشروق، ط1،

1991، ص28.

2- رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق، ص8.

وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:¹

- تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر إستخدام الآخرين للقوة ضدها وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.
 - لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة، أو لجزء منها نتيجة تعرضها للغزو أو خطر، أو استخدامها لتحقيق هدف ما.
- وهذا إن دل إنما يدل على أن هذا التعريف يركز على البناء العسكري كجوهر لسياسة الأمن القومي وضرورة أن تكون الدولة قوية عسكرياً حتى تحقق أهدافها، وهذا يعني أن فكرة الأمن ترتبط بمعنى الردع والدفاع الذاتي عن طريق تعظيم القوة العسكرية والاستعداد الدائم لمواجهة التهديد الخارجي العسكري.

ب. **الأمن القومي كمفهوم اجتماعي:** فعرفه " روبرت ماكنمارا" بقوله: "الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها، إنما الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن " ويرى أن الأمن والتنمية ظاهرتان مترابطتان ومن الصعب التمييز بينهما لهذا فهو يقول أنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه وما يتوقعونه في حياتهم وتعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الأكبر، كلما كانت درجة مقاومتهم للعنف والفوضى متزايدة لدرجة أكبر.²

1- عصام إسماعيل، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، شؤون الأوساط، ص93.

2- المرجع نفسه، ص94.

- أبعاد الأمن القومي :

للأمن القومي أبعادا مختلفة تتمثل في :

1) البعد السياسي :

ويعني الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ،ومما لا شك فيه أن البعد السياسي بجانبه الداخلي والخارجي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن القومي أو عدمه، فالجانب الداخلي والمتعلق بالنظام السياسي والإستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه ،ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الإستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي وقويه، بينما غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية والديمقراطية وتقييد الحرية وبالتالي عدم الإستقرار مما يؤدي إلى التفويض الأمن القومي وإضعافه، أما الجانب الخارجي فإنه يتعلق بسياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الأمن القومي إيجابا أو سلبا ، مع ملاحظة أن كلا الجانبين الداخلي والخارجي يتداخلان مع بعضهما بعضا إذ يؤثر كل منهما في الآخر، ذلك أن أي خلل في أحدهما على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه.¹

1- رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق، ص25.

(2) البعد الاقتصادي:

ويرمي إلى تحقيق التقدم والرفاهية للمواطنين¹ ويشكل البعد الاقتصادي عنصراً جوهرياً في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيقه إلا في ظل اقتصاد قوي يؤدي إلى الاستقرار الداخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيداً عن التبعية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يؤدي إلى اختراق هذا الأمن وتقويض دعائمه.

(3) البعد الاجتماعي:

ويهدف إلى توفير الأمن الاجتماعي من خلال تمية الشعور بالإنتماء والولاء، وعليه فإن تحقيق البعد الاجتماعي القومي الذي يتعدى الحد من الضرورة لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى، فضلاً عن تحقيق الأمن القومي بمعناه المتكامل، ذلك أنه بالأصل مفهوم إجتماعي المحتوى والمضمون من خلال إحتواء أبعاده المختلفة للمضمون الاجتماعي، فالفرد عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وحياة أسرته ومعيشتها سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن بأبعاده المختلفة، هذا على غرار أن الأمن الاجتماعي كما ذكرنا آنفاً أنه يرسخ مفهوم الشعور بالإنتماء والذي يعد من أهم مكونات الأمن في حين أن غيابه يرسخ مفهوم اللامبالاة وعدم الإنتماء وهذه أهم أسباب عدم تحقيق الأمن القومي.

1- هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 46.

4) البعد العسكري:

إن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام إستمراره، وإذا ما أسقط ذلك على مفاهيم الأمن القومي فإن هذه المفاهيم وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكري بعدها بعدا أساسيا في تحقيق الأمن القومي ، فإذا كان أصحاب المدرسة الاستراتيجية يعلقون الأهمية على الجانب العسكري عاملا رئيسا واحدا في تحقيق الأمن لقومي ، فإن أصحاب المدرسة التنموية وإن خرجوا من المفهوم التقليدي للأمن القومي والمنحصر في البعد بل واعتبروا احد العوامل الرئيسية في تحقيق الأمن ، وهذا إن دل فإنما يدل على أنه لا بد من توافر القوة العسكرية إذا ما أرادت أي أمة تحقيق أمنها ، بشرط أن تكون هذه القوة قادرة على مجابهة جميع التحديات والتهديدات والتصدي لها.¹

5) البعد الثقافي أو البعد الأيديولوجي:

وهذا البعد يتضمن الإيمان بالفكر والمعتقدات والقيم ويحافظ عليها.

هذا ويتم صياغة الأمن القومي بناء على مجموعة ركائز أساسية وهي:²

- ❖ إدراك التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية.
- ❖ رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.
- ❖ توفير القدرة على مواجهة التهديدات.

1- رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق، ص 25.

2- هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 68.

❖ إعداد خطط وإجراءات مواجهة التهديدات.

❖ مراعاة المتغيرات الدولية.

المطلب الثاني: الأمن القومي من منظور مدارس العلاقات الدولية.

1- المقاربة الواقعية الكلاسيكية:

بالعودة إلى السرديات السياسية التي إستهدفت مفهوم الأمن في سياقه التقليدي نقف على أن الواقعية قد شكلت النموذج المعرفي "PADIGM"، المهيم من الناحيتين: النظرية والعلمية على قضايا الأمن والذي إختزلته في المجال العسكري حصرا نظرا لإتخاذها الدولة إطار مرجعيا له، الأمر الذي يجعل مفهوم الأمن القومي المرتبط بالدولة (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها) القائم على صد أي تهديد عسكري خارجي ، المفهوم المركزي في المقاربة الواقعية حيث يتقاطع هذا المفهوم ومفاهيم أخرى تشكل في كلياتها مرتكزات الفكر الواقعي: كمفهوم المصلحة الوطنية ، القوة، نظام العون الذاتي وحفظ البقاء.¹

إن إستناد مفهوم الأمن في بعده الوطني القومي إلى هذه المفاهيم يجعل حسب الواقعيين الدولة قادرة على صياغة استراتيجية أمن وطني ترتكز على :

- الدفاع عن وجودها المادي باعتبار قيمة موضوعية تشترك فيها كل الدول ، فبقاء الدولة (الدفاع عن وجودها المادي) هو مسؤولياتها الأولى

1- فريحة لدمية ، استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية نموذجا، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2009/2010، ص13.

والأخيرة ولا يمكن المساومة عليه أو تعريضه للخطر، على الرغم من أن للدولة أهداف ومسؤوليات بأشكال لا نهاية لها ولكنها ترتب دائماً بعد "هدف البقاء".

• حماية مصالح الدولة الحيوية المعرفة دائماً بلغة القوة على إعتبار أن ما يتهدد هذه المصالح هو الآخر بلغة القوة، كل ذلك في إطار مرجعية دولاتية تتحدد وفقها هذه المصالح، أي أن الواقعيين يضعون الدولة كمعلم وجب الرجوع إليه متى إقتضت الحاجة لذلك، بل أن كل تصرف (سلوك) سواء كان داخلي أم خارجي، يجب أن يتحدد وفق ما يجابه للدولة من مصالح دون إعتبار أدنى إهتمام لمصالح غيرها من الدول¹.

وعليه فإن المقاربة الواقعية الكلاسيكية ترى ان الدول تحتاج إلى الأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة، فالواقعية هي من أجل القوة في العلاقات الدولية، لأنه لا وجود لقوة فوق عالمية ولا وجود لفاعول من غير الدول.

وما يمكن أن يوجه من نقد للواقعية في منظورها للأزمة، هو أنها لم تهتم بالتعاون الدولي كصيغة عمل جماعية في إرساء الأمن الدولي، ومن ثم الأمن القومي للدول، كما ان السعي الدائم لإكتساب القوة وبأي وسيلة من أجل حماية المصالح، يمكن أن يخلق سباقات تسلح تقليدية قد تنتهي بنزاعات عميقة، وربما تصل إلى سباقات تسلح نووي، بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي ومن خلفه الأمن القومي للدول.²

1- فريحة لدمية، مرجع سابق، ص 13-14.

2- فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي: دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن

القومي NSRA، مركز المنظار للتدريب والدراسات الاستراتيجية: دبي، رؤى استراتيجية، 2015، ص 15.

2- المقاربة الليبرالية:

يمتلك الليبراليون تصورا بديلا عن القوة لتحقيق الأمن الجماعي فوفقا لـ غولدستين، فإنه يتم " تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر " وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما إقترح إنشاء فيدرالية تضم دول لعالم، حيث يتشكل كتل من غالبية الدول الأعضاء لمعاينة أي دولة تقوم بالاعتداء على دولة أخرى، وهذا يعني ان الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون بعضها مع بعض ضد أي دولة تسعى إلى تحقيق مصالح ضيقة وهي الفكرة التي إستند إليها الرئيس الأمريكي الأسبق "وودرو ويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام بعد ما قرر إنشاء عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.¹

هذا ما يتلشى مع نظرية المجتمع للأمن: " Universal Association " فهي ترى أن الأمن لا يحتاج بالضرورة وجود الدولة، وإنما يمكن تحقيق مفهوم جيد للأمن بانضمام الجميع إلى جمعية عالمية، دول وأفراد، وأن يكون العمل الجماعي لصالح الجماعة كلها، هو الدعامة القوية لضمان الأمن، وهو ما يعني الاختيار الحر لتطبيقات الأمن، دون إكراه من أحد وهي النظرة الأقرب للمثالية.²

1- فوزي حسن الزبيدي، مرجع سابق، ص15.

2- أسس ومبادئ الأمن الوطني، مفهوم الأمن الوطني، مجلة مقاتل من الصحراء، نقلا عن: www.moqatel.com.sec11-doc.cvitn تاريخ 26-03-2017-15:10.

والنقد الذي يمكن أن يوجه للمقاربة الليبرالية في منظورها للأمن ، هو أنها بالغت في الاعتماد على التعاون الدولي والأمن الجماعي ، فموازين القوة بين الدول متباينة، ومن ثم فإن خارطة المصالح والتحالفات ستختلف نتيجة لهذا التباين في توزيع القوة بين الدول ، وهذا يعني أن سياسات الأمن الجماعي ستصوغها وترسمها الدول الكبرى وبحسب ما تقتضيه مصالحها الجيو استراتيجية، حتى لو كان ذلك على حساب مصالح الدول العادية، وهذه الحالة من الصعب أن تؤدي إلى استقرار الأمن الدولي ومن ثمة الأمن القومي.

3- المقاربة الواقعية الجديدة:

تذهب هذه النظرية إلى أنه يمكن فهم تصرفات في البيئة الدولية من خلال فهم المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة فالمتغيرات الخارجية تشمل: طبيعة توزيع القوة بي الدول والادراك أو عدم الادراك لطبيعة الضغوط الدولية وفهم نيات الدول الأخرى ،وتقييم التهديدات الخارجية ، أما المتغيرات الداخلية فهي تشمل : مؤسسات الدولة والنخب¹ والجهات المؤثرة في عملية صنع القرار وبالتالي فهناك ثلاث حالات لتوازن القوة وهي:

1* توازن قوة مبالغ فيه overbalancing :حيث يؤدي سوء تقدير الموقف إلى حشد قوة أكبر من حجم التهديد الحقيقي وهذا سيؤدي إلى اختلال توازن القوى.

1- فوزي حسن الزبيدي، مرجع سابق، ص 16.

*2 توازن قوة غير متكافئ underbalancing : ويعني أن الدولة تحشد قوة أقل من حجم التهديد الحقيقي، بسبب سوء تقدير الموقف أو قلة الموارد، وهذا سيؤدي إلى إختلال توازن القوى.

*3 عدم وجود توازن قوة حقيق nonbalancing : بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق التوازن المطلوب ، وهذا حتما سيؤدي إلى إختلال توازن القوى.¹

و بناءا على ماتقدم ،وفقا لهذه النظرية فإن الأمن القومي، يتحقق من خلال تحقيق توازن قوة حقيقي للدولة مع نظرياتها من الدول ،يبني من خلال إدراك دقق لبيئة الخارجية للدولة ، وقدرة عالية على حشد قوة الدولة من الداخل ، فأى خلل في توازنات القوة سيؤدي إلى سقوط دول وبروز أخرى.²

والنقد الذي يمكن أن تواجهه هذه المقاربة في منظورها للأمن ، أنها لم تعطي الإهتمام للمنظمات الدولية والأحلاف الدولية ،بل وصورت العالم على أنه مضمار للتسلح الدائم ،فكل اختلال في موازين القوة بين دولتين فإنه بالضرورة سيؤدي إلى سياق تسلح بينهما.

وتعود منطلقات الأمن القومي إلى وجود ثلاث نظريات مهمة وفقا لما

1-Lloyd Richmond M .**Fundamentals Of Force Planning**:The Force-Planning Faculty(U-S Naval War Colleg,1990)P36.

2- فوزي حسن الزبيدي، مرجع سابق، ص 16.

جاء به تيري بلزك وهي تشكل أبعاد الأمن القومي كآلاتي:¹

النظرية الأولى: وتعود إلى هليقا ها فندورم حيث يربط مفهوم الأمن القومي بالتنظيم المؤسسي التدريجي الذي تعتني به الدولة صاحبة السيادة منذ القرن السابع عشر بدء مع هوبز وميكيافلي وروسو.

النظرية الثانية: وتنسب إلى ارنست ماي وتدعو إلى استخدام نظرية الأمن القومي من منظور سياسي يقوم على حماية وتعزيز سيادة الدولة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

النظرية الثالثة: وتتنحصر اهتمامها حسب رؤية الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية في إطار الحرب الباردة من خلال ربط الملف الأمني وتبعاته لخوض غمار المرحلة المقبلة بعيدا عن القوة الدفاعية.

1- ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر ، 2016، ص2 .

المبحث الثالث: جيواستراتيجية منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي إحدى أهم المجالات الجيو سياسية في العالم، والتي جعلت منها محل اطماع القوى الكبرى نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم.

بالإضافة إلى الثروات النفطية والغازية وما تتوفر به دول الساحل من موارد معدنية خاصة مالي والنيجر موريتانيا والجزائر... وهذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية.¹

التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل:

التعريف اللغوي: تعني الشاطئ، ريف الشاطئ شاطئ الصحراء.

التعريف الجغرافي: من الناحية الجغرافية فإن دول الساحل تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء وأفريقيا الاستوائية ليشكل بذلك منطقة الأمطار.²

1- دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي دراسة حالة مالي، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية ودراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص20.

2- نعمي فطيمة، الأمن في منطقة الساحل والصحراء بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013-2014، ص36.

جيو بوليتيكا الساحل الافريقي:

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ،شاملا الدول التالية : السودان، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا، السنغال، وتم توسيعها لحسابات جيو اقتصادية لتشمل بوركينا فاسو ، نيجيريا وجزر الراس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوبا، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء السوداء.¹

ويمكن الإشارة إلى أن هناك إختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها من الشمال البحر الأبيض موريتانيا والمحيط الاطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب أما الساحل فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي وشمال مالي والنيجر والبعض يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وآلف كلم وتبلغ مساحته أكثر من 3ملاين كلم² ، يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا وهي تضم اليوم السنغال ، موريتانيا ، مالي، بوركينا فاسو ، النيجر التشاد، السودان وأريتيريا.²

1- جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء،ص1.

2- دليلة غدير، مرجع سابق،ص21.

كما وتتقاطع في منطقة الساحل الحضارات والثقافات واللغات، مما أهلها لتكون ن جسر رابطا بين الحضارات ،ولكن الصراعات والتناقضات جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع ، حيث صارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها، حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات و الإثنيات وأصبحت ساحة حروب ونزاعات.¹

وبمنطق الحسابات الجيو استراتيجية فإن منطقة الساحل الافريقي تمثل إحدى الفضاءات الجيو سياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة .وقد كان للتحويلات التي أفرزتها العولمة أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية على ضوء الخصائص التالية فرضها واقعها الجيو بوليتيكي:²

1. هي إقليم يستمد وظيفته الجيو بوليتيكية من هشاشة الحدود حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية.
2. لم يعد من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم جاف بل أصبحت من منظور جيو سياسي تقدم بدائل أفضل فهي:

• تحتوي على جيوب مائية أعطت غطاء نباتيا هو الواحات في الصحاري.

1- دليلة غدیر، مرجع سابق، ص22.

2- جميلة علاق، مرجع سابق، ص1.

- مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، بل هي طريق للقوافل والركبة التجارية .
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الإكتشافات التي جاء بها باطن الأرض، وياتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم ومن ثم صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي السياسي والاقتصادي.¹

طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي:

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وتوفير ضمانات المساواة للجمع في الحقوق والواجبات. هذا الفشل هو نتيجة مجموعة من العوامل أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية، وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود.

كما أدى غياب المواطنة في هذه الدول إلى انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي لاستحالة حل النزاعات مما جعل من تدخل طرف ثالث أمرا ضروريا.

أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول الساحل الإفريقي يظهر من كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة بسبب المناخ لطبيعة المنطقة. لكن قد بدأت تظهر مؤشرات على مستوى الاكتشافات النفطية ومصادر الطاقة عموما فإن الاهتمام الدولي بالمنطقة قد بدأت تظهر بوادره.²

1-جميلة علاق، مرجع سابق، ص1

2-أسماء رسولي، مرجع سابق، ص82.

المطلب الثاني: تشابك المسائل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعكس مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية والعامّة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، وذلك في شكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقب الاستعمارية حيث أنها لازالت بعض النظم السياسية الإفريقية مرتبطة بمستعمرها سابقا وكذلك ظاهرة التحول الديمقراطي والعجز التتموي وأخيرا مشكلة الحروب الأهلية وحركات التمرد.¹

ولفهم أكثر طبيعة المشاكل التي تعاني منها المنطقة، يرجع بعض الباحثين ذلك إلى ثلاثة أبعاد هي:

1. بعد الموارد الطبيعية:

يتفق معظم الدارسين على أن الموارد الطبيعية تمثل السبب الرئيسي في نشوء الحروب الأهلية وتشمل تلك الموارد الطبيعية: الغاز الطبيعي، النفط، الذهب والثروات البحرية وغيرها بسبب التقسيم غير العادل لثروة.

إضافة لذلك توافد الشركات الاستثمارية عليها، فالدول العشر المصدرة للبتروول في إفريقيا جنوب الصحراء تعتمد على المنتجات البترولية المستوردة فمثلا نيجيريا تصدر من بين الدول الإفريقية بمعدل 2.185 مليون برميل لعام 2003، وتحتل المرتبة السابعة عالميا

1- أحمد طالب أبيضير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009، ص17.

ومع ذلك تصنف نيجيريا من أفقر دول العالم فحسب إحصائيات مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2006 تحتل نيجيريا 159 من بين الدول الأشد فقرا في العالم، ويرجع هذا الوضع في نيجيريا إلى تفسي ظاهرة الفساد في الإدارة الحكومية المراقبة الدورية.¹

فمثلا أزمة دار فور هي بمثابة صراع على الأرض والموارد أوجدته حاجة الإنسان لمصادر المياه والعشب نتيجة لندرة هذه لندرة هذه الموارد ازدادت احتمالات الاحتكاكات القبلية والتي وصلت إلى الصراع.

2. البعد الإثني والقبلي:

فالمجتمعات الإفريقية تتميز بالتعدد الديني واللغوي والثقافي، فهي تملك نحو 33% من جملة اللغات الحية في العالم ومجموعها حوالي 2100 لغة، بينما لا يجاوز سكانها 10% من مجموع سكان العالم.

كما أنها تجمع كل الديانات السماوية المتمثلة في الإسلام، المسيحية، اليهودية، والديانات القبلية التقليدية.

وفي هذا الصدد يذهب الباحث "كولبير وهولفر" إلى أن التمايز العرقي والديني يشكل خطرا إذا تجاوزت نسبته 40% من مجموع السكان فحينها يسهل قيام حركة تمرد وكسب مناصرين ضد السلطة على أساس ديني أو عرقي .

1- نعمي فطيمة، مرجع سابق، ص 39.

ويرجع هذا التباين إلى طبيعة المجتمعات التي تعاني تفككا عرقيا وقبليا مما جعل من الاندماج المجتمعي عملية صعبة خاصة في غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة: مثل أزمة دار فور في السودان الطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا.

3. البعد الديني:

باعتباره أحد العناصر المحددة للهوية فهو يمثل محورا جوهريا في نشوب الحروب والنزاعات وكمثال الصراع الإيريتيري الأثيوبي عام 1998.¹

كما يمكن إرجاع التهديدات إلى الأسباب التالية:

- ✓ صعوبة الاندماج المجتمعي بسبب الطبقة الاجتماعية المفككة إثنيا.
- ✓ ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا اقتصاديا سياسيا ، مما ينتج عنه حالات من الاحتياط السياسي والتي تخلق حركات التمرد والعنف السياسي.
- ✓ تأثر المنطقة بالكوارث الانسانية مثل نزوح اللاجئين ، وهذا ما يجعل من النطقة نقطة عبور مفتوحة وبيئة خصبة لإنتقال الأمراض المعية.
- ✓ إنعدام الأمن على الحدود بسبب نقص الإمكانيات لمراقبتها.
- ✓ الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة خاصة موجات التصحر والجفاف.

1- نعمي فطيمة ، مرجع سابق، ص41.

وقد أفادت اليونيسف أن نحو مليون طفل على الأقل معرضون للموت في منطقة الساحل الإفريقي بسبب أزمة الجفاف، وتضرر من الأزمة أكثر من 15 مليون شخص بشكل مباشر في بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد ومالي موريتانيا النيجر والسينغال.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فإن أزمة الغذاء والتغذية التي تواجه بلدان الساحل هي مستمرة في التدهور بمعدلات كبيرة على الرغم من جهود الحكومات والمنظمات الدولية للاستجابة للأزمة .

كما وقد ناشد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" المجتمع الدولي بسرعة التحرك إزاء الوضع الإنساني المتدهور.¹

1- نعمي فطيمة، مرجع سابق، ص 41، 42.

استنتاجات الفصل الأول:

وفي نهاية الفصل خرجت الباحثة بجملة من الاستنتاجات أهمها:

1* وجود غياب لتعريف جامع لمفهوم الأزمة، وكونه مفهوم عام يبحث عن تعريف ومعنى علمي منهجي متخصص، دفع معظم الباحثين في هذا المجال إلى الارتكاز على جملة من العناصر المشتركة لتعريفها من بين هذه العناصر عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القائمة، ناهيك عن كونها نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.

2* إن الاختلاف والتعدد في تعريف مفهوم الأزمة يدل على أنها ظاهرة لا تحكمها قواعد نظرية ثابتة.

3* أساليب وطرق التعامل مع الأزمة تختلف حسب مصالح ورهانات كل طرف والتداعيات الممكنة والمحتملة عليه ودرجة قره المباشر من الدولة محل الأزمة وهذا ما يوضح تذبذب وحتى تضارب المواقف وردود الفعل حيال الأزمة ودرجة السرعة في التعامل معها.

4* إن مفهوم الأمن القومي يعد من المفاهيم العلمية المهمة والحديثة وتكمن أهميته في مدى تعلقه بحماية أمن واستقلال الفرد والدولة على حد سواء .

5* رغم وجود دراسات تناولت موضوع الأمن القومي بالدراسة والتحليل إلا أنه لم يصبح له ميدان مكتمل في علم السياسة تنطبق عليه نظرية بمعاييرها المتعددة والمختلفة التي تحكم الأمن القومي.

*6 إن الأمن القومي هو مفهوم استراتيجي ذلك أنه يعالج مكونات حياة الدولة المادية والمعنوية وهو كذلك حقيقة نسبية يتأتى من خلال تحديد الغيات القومية للدولة ،كما أنه متغير لقدرته على توجيه الدولة نحو البناء الايجابي.

*7 رغم الاهتمام البحثي الملحوظ مؤخرا بهذه المنطقة إلا أن مفهوم الساحل الإفريقي أو فضاء الساحل والصحراء يتميز بفقدانه لتعريف واضح يحدده ذلك أنه لم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية والأمنية حول هذا الفضاء.

*8 تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المجالات الجيو سياسية والجيو استراتيجية التي جعلت منها محط أنظار ومحل أطماع القوى الكبرى وذلك لتوفرها على ثروات خام كالمعادن والفوسفات ومصادر الطاقة.

*9 منطقة الساحل الإفريقي أضحت أحد الفضاءات الأمنية البالغة التشابك والتعقيد ما جعلها تشهد تطورات أمنية مختلفة.

الفصل الثاني:

الأزمة الليبية "الأسباب والتداعيات"

تمهيد:

سنحاول في هذه المحطة عرض نموذج الأزمة الليبية كنقطة انطلاق لفحص أهم تأثيراتها على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. فمن خلال هذا النموذج أضحى يتبين أن مفهوم الأمن القومي لم يعد محددًا بواسطة القوى المحلية والوطنية وحدها، ولم يعد شأنًا داخليًا خاصًا، كما هو المفهوم التقليدي لنظام و... حول مفهوم الدولة القومية. فقد وجدت العديد من الأطراف نفسها معنية بما يجري داخل ليبيا، إلى درجة أن أصبحت تنظر إلى الإستقرار الأمني الداخلي كمصلحة وطنية بسبب تدفق أشكال التهديد الأمني نحو أراضيها وطبا قاسيا لاستقرارها وأمنها المجتمعي .

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى الأزمة الليبية بداية باستعراض أهميتها الجيو سياسية ومقوماتها الاجتماعية التي تشكل أهم معالم البيئة الاجتماعية للمجتمع الليبي، ثم نستعرض مقوماتها الاقتصادية والتي تشكل أهم معالم البيئة الاجتماعية للمجتمع الليبي، ثم نستعرض مقوماتها الاقتصادية والتي تشكل دورها معالم نظامها الاقتصادي وذلك لنصل إلى أسباب الأزمة وخلفياتها وأبعادها ووصولًا إلى دراسة الفواعل الداخلية والخارجية المحركة لازمة والمؤثرة في مخرجات الوضع الأمني والسياسي الليبي ودول الجوار.

وتأسيسا على ذلك ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتناول

مايلي:

المبحث الأول: الأزمة الليبية النشأة والتطور .

المبحث الثاني: أسباب الأزمة الليبية الداخلية والخارجية .

المبحث الثالث: التدخل الدولي في ليبيا.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي .

المبحث الأول :الأزمة الليبية النشأة والتطور .

إن الأصول الأولى لانفجار أي أزمة ترجع بالدرجة الأولى إلى جملة المكونات التي تتميز بها بيئة الأزمة والسمات والميزات التي تتوفر بها مما أهلها وخولها لتكون محلا مناسباً للأزمة، ولأجل فهم عميق لكافة عوامل ومسببات الأزمة لابد من إشارة أو إسقاط الضوء على أهم محددات وعناصر البيئة الداخلية للدولة الليبية.

المطلب الأول: جيو بوليتيكية الدولة الليبية.

1. الموقع الجغرافي :

أولاً : البيئة الجغرافية لليبيا

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي عرض 19° درجة و 34° درجة شمالاً وخطي طول 9° و 26° درجة شرقاً .

يحد من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد ومن الجنوب الغربي النيجر، بينما يحدها من الغرب الجزائر وتونس من الشمال الغربي .

تتقدر مساحة ليبيا ب: 1.759.540 كلم² (أي 679362 ميل مربع) وهو ما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العلم من حيث المساحة¹ بينما المركز الثالث إفريقيا من حيث المساحة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص77.

،وقد شكل هذا الاتساع نسبيا ميزة استراتيجية إضافة إلى ما منحه هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية.¹

وتتوسط ليبيا الساحل الشمالي للقارة الإفريقية على البحر المتوسط، وتشرف على الحوض الأوسط الجنوبي لهذا البحر وذلك لامتداد ساحلها الشمالي لمسافة 1900 كلم، وبها عدة موانئ صالحة لتكون قواعد بحرية ومن أهم هذه الموانئ: طرابلس - بنغازي... إلخ.

كذلك تعتبر ليبيا همزة الوصل بين الشمال الإفريقي وما يتصل به من طرق المواصلات مباشرة إلى آسيا، وبين مجموعة المغرب العربي وباقي الشاطئ الإفريقي الغربي على المحيط الأطلسي.¹

وتتألف في الداخل من نطاق متوسطي وقطاع صحراوي، تقع بين البحر المتوسط وخلفه أوربا شمالا وبين الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقي وإفريقيا ← المدارية جنوبا، وهو ما يمنح لموقع ليبيا الجغرافي أهمية كبرى، فبإمكان موقعها الاستراتيجي تهديد مواصلات البحر الأبيض المتوسط كما يمكن منه الزحف يمينا إلى الشرق الأوسط ويسارا على الشمال الإفريقي.²

1- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، ص134.

2- الموقع والمناخ والتضاريس، سفارة دولة ليبيا بالقاهرة، اطلع على:

<http://fanaek.com/ar/countries/libya/basics-facts/geography-and-climate>.

3- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص77.

المناخ: مناخ البحر المتوسط بطول الساحل جاف، صحراوي من الداخل.

السكان: بالنسبة لإحصائيات عام 2016 < > فإن إجمالي عدد السكان قدر بـ³: 6.541.948 مليون نسمة أم نسبة النمو السكاني فقد قدرت ب:
المجموعات العرقية: عرب وأمازيغ (97%) (يونانيون، مالطيون، إيطاليون، أتراك).

اللغة الرسمية: هي اللغة العربية الإنجليزية هي اللغة الثانية .
الديانة: الإسلام (97%).

الاسم الكامل: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
الاسم المختصر : ليبيا.

تاريخ الاستقلال: 24 ديسمبر 1951م.

النظام السياسي: "جماهيري" وهو نظام يقوم على فكرة أن الشعب يحكم نفسه بنفسه عبر ما يسمى باللجان الشعبية لكن من حيث الممارسة يترجم في شكل حكم فردي.

2. الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد والإمكانات الطبيعية من أهم الموارد أو الوسائل التي تلعب دوراً أولياً في توجيه النشاط الاقتصادي لأي دولة¹. وتتخلص موارد ليبيا الطبيعية قبل اكتشاف البترول في موردين رئيسيين وهما: المراعي الواسعة مختلفة الخصائص وإلى جانب الأراضي الفلاحية الضيقة التي في الإمكان استصلاحها وزراعتها، فهناك ما نسبته 1% من التراب الليبي على حدود البحر الأبيض المتوسط وفي المنطقة الجبلية الساحلية مركز للزراعة في حين 8% في الشرق للرعي، وتسمح هذه الأراضي بإنتاج بعض القمح وزراعات حيوية أخرى، ولكن هذا الإنتاج لا يلبي كافة حاجيات السكان ولا يشكل اكتفاء ذاتي للغذاء، هذا ما يجعل ليبيا تستورد المواد الحيوية من الخارج.²

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص78.

2- Jean Fleury, **Crise Libyenne :La Novella Dune Géopolitique**, (France, Paris, Jean Picollec), 2012, P 12.

هذا وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية، ذلك لكون النفط في ليبيا يشكل العماد الأساسي للاقتصاد الليبي فهي تمتلك حوالي 3.5% من احتياطات النفط الخام أي ما يفوق نسبة 60% من العائدات المالية.¹ حيث تتوفر على احتياط نفطي يقدر بـ 41.5 مليار برميل، وقد كان إنتاجها من النفط الخام قبل الأزمة يقدر بـ 1.77 مليون برميل يوميا ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي.

كما تمتلك ليبيا احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي، تقدر بـ 52.7 تريليون قدم مكعب، وتنتج حوالي 11 مليار متر مكعب يوميا من الغاز (بمعنى قرابة ما يعادل 0.2 مليون)².

المقومات البشرية و التركيبة المجتمعية في ليبيا :

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة، حسب إحصائيات 2010 بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2.42%، حيث تتركز الكثافة السكانية في درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد حيث تبلغ عدد سكان المدن حوالي 50% في كم²، بينما 1 نسمة في كم² في الجنوب، كما تبلغ نسبة عدد سكان المدن حوالي 87%، ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%³.

1- خالد بن الشريف، دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة، ساسة، أفكار حرة تقرأ العالم والأحداث عبر عيون الإنسان العربي، 4 أبريل 2015، ص5.

2- رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012، ص2.

3- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص73.

هذا ويعد عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا ،وعاملا مهما في أركان نظام القذافي ومن أبرز هذه القبائل نذكر:¹

قبيلة الأشراف: تتمركز في مدينة "ودان" و"زويلة"، وهي من سلالة علي بن أبي طالب ،وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.

قبيلة الورفلة: تتمركز بمنطقة "فزان"، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق "بنغازي" و"سرت".

قبيلة القذافة: وينحدر منها معمر القذافي وتتمركز بمنطقة "سبها" في وسط البلاد و"سرت" على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وهذه القبيلة هي الأكثر تسلحا بين القبائل الأخرى.

قبيلة الطورق: وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى ،وتتمركز في مدينة "غات" بأقصى الجنوب.

قبائل العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير: وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

هذا بالإضافة إلى العديد من القبائل الأخرى على غرار كل من قبيلة المقارحة وترهونة ورشفانة وزناتة وأولاد سليمان..إلخ.

بالإضافة إلى ذلك فإن ليبيا تتوفر أيضا على موارد بيترو كيمياوية مهمة ،والحديد والصلب والأسمدة والإسمنت ومواد البناء.²

1- محمد العياط، القبائل الليبية، مأخوذ من: <http://boaziza.yoo7.com/f10.montada>

2- خالد بن شريف، مرجع سابق ، ص5.

ثانيا : البيئة السياسية لليبيا

1. طبيعة النظام السياسي الليبي:

لقد كانت ليبيا دولة مركبة* أخذت شكل الاتحاد الفيدرالي*، وكانت حكومتها محلية ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتان وهما طرابلس وبنغازي، وفي ثلاث حكومات محلية في طرابلس وبنغازي وفزان، كما أن الدستور لم ينص على أن الشعب هو مصدر السيادة، وإنما ينص على أن السيادة لله وهي وديعة للأمة وينقلها ليد شخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده، وعلى هذا الأساس وزعت السلطات حينئذ بين الحكومة المركزية التي احتفظت بسلطة التشريع، والحكومات المحلية التي أخذت بسلطة التشريع، والحكومات المحلية التي أخذت مهمة التنفيذ وذلك تحت إشراف السلطة المركزية.

اشتهر النظام السياسي في ليبيا ظاهريا بأنه نظام ديمقراطي، ولكن كانت له خلفية خفية القذافي ومصالحه وتحافظ على إستمرارية نظامه وحكمه، وبمجرد إمكانية التعرف على هذه الخلفيات السياسية والحكومية يتجلى لنا فهم ملامح الفساد السياسي في ليبيا.

*الدولة المركبة هي "الدولة التي تتكون من اتحاد دولتين أو أكثر، غير أن هذا الاتحاد ينقسم إلى عدة أشكال بسبب اختلاف الشخصي أو الاتحاد الحقيقي أو الاتحاد الاستقلالي أو الاتحاد المركزي". أنظر: سعيد بوشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ص124.

*الاتحاد الفيدرالي: هو شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية (أو حكومة فديرالية أو اتحادية) و وحدات حكومة أصغر (الأقاليم - الولايات) ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر، وتتقاسمان السيادة في الدولة. نقلا عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة. <ar.m.wikipedia.org> تاريخ

فمصطلح القيادات السياسية الذي يعرف على أنه قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع¹

في ليبيا يعرف نوع من الغموض بهدف التمويه، فالقذافي وهو الحاكم المطلق في ليبيا ينفي عن نفسه صفة الحاكم السياسي وكذلك عن أبنائه والمقربين منه، ليس هذا فحسب بل إن المسؤولين في الدولة سواء من وزراء أو مديروا المؤسسات الحكومية فهم مجرد خدم له.²

اتسم النظام السياسي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا ضمن الدائرتين العربية والإفريقية، إلا ان تجربة القذافي فبإدخاله لبعض الإصلاحات لم تتل النجاح وذلك راجع لمواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا فكرة التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أما القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بأي موقف معين.

1- جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطق العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، صص 9-10.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، صص 82.

ويقسم النظام السياسي الليبي إلى:

1) النظام السياسي الرسمي:

يتكون من جملة من المؤسسات السياسية والهيئات الرقابية التي

تكون الآليات الرسمية للحكومة ونجد على رأس هذه الهرمية:

أ- **اللجنة السياسية العامة:** هيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها

مؤتمر الشعب العام "البرلمان" تتكون من مجموعة من الأبناء "الوزراء"

ويتغير عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي ورغباته، ويمثل

منصب الأمين العام "رئيس الوزراء" أعلى منصب في الهيكلية السياسية

الرسمية، ولكنه لا يشكل أي ثقل.

ب- **المؤتمر الشعبي العام:** وهو بمثابة البرلمان، مسؤول عن وضع

السياسات طبقاً لرغبات الشعب وقد كان دائماً مرتعاً للحرس القديم،

المكون من الدعامات الأساسية للنظام المواليين للقذافي والمقاومين

للتغيير.

ورغم تعقيد هذه الهيكلية السياسية إلا أنها ليست ذات صلة كبيرة

بعملية صنع القرار، فالنظام السياسي الرسمي ما هو إلا واجهة فقد كان

القذافي ومواليه يمسكون بالمفاصل الرئيسية للسلطة.¹

2) **شبكات السلطة غير الرسمية:** لطالما كانت السلطة الحقيقية بيد

القذافي وعائلته وشبكة متكونة من الأشخاص الذين يتمتعون بسلطات

غير رسمية وتتكون من الدوائر التالية:

1- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 93-95.

- **رجال الخيمة** :وهي شبكة غير رسمية مكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة وتتكون من أعضاء اسرة القذافي وفرعه الخاص من قبيلة القذاذفة كما تضم عددا من الشخصيات تربطهم علاقات شخصية مع القذافي حيث تمثل نوعا من اللجنة الاستشارية غير الرسمية للقذافي.

- **حركة اللجان الثورية** :تأسست في أواخر السبعينات ويتكون أعضاؤها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام، كما تم اعتبارها على أنها جهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبهذا أصبحت تتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية.

- **القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية** : صممت هذه الهيئة لإدماج القبائل بشكل اكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي ،واستعملت بشكل أكثر وضوحا كهيئات وسطية تم استدعاؤها لمحاولة تسوية قضايا حساسة التي حصلت في السنوات الأخيرة.

- **عائلة القذافي** : جعل القذافي عائلته في مركز نظامه فأصبح أبناءه يلعبون دورا محوريا ويقتطعون لأنفسهم فضاءات في مختلف الميادين: السياسية، الأمنية، الاقتصادية.

المطلب الثاني : بداية الأزمة الليبية وكونولوجية تسلسل الأحداث.

أولا /جنور الأزمة الليبية:

لقد كان من الطبيعي أن تتأثر ليبيا بتداعيات الثورتين التونسية والمصرية فالأولى كانت ناجحة والثانية كانت أكثر نجاحا ،وهو ما حدث بالفعل بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام حسني مبارك في مصر ،ففي الخامس عشر فبراير 2011، طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتتحي معمر القذافي عن سدة الحكم مؤكدين بذلك حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل رأيه في مظاهرات سلمية ،دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام وفي 17 فبراير انطلقت مسيرة احتجاجية بمدينة بنغازي تزامنا مع الذكرى الخامسة لمظاهراتها عام 2006 التي قوبلت بقمع الشرطة.¹

وفي 18 فبراير توسعت الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقلت إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة القذافي وانضمامها إلى الثوار ،حيث بدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا ،أذ انضمت كل من :أجدابيا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق ،ليتحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس ككل من :بني الويلد والزنتان ومصراتة والزاوية وزوارة.

1-نور أوغلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، بحث في الشؤون القانونية،منتديات ستارتا

يمز،أنظر www.startimes.com بتاريخ 2013/12/30 .22:14.

إن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا ،سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية ،مما جعل مجلس الأمن في 26 فيبرابر 2011 يتبنى قرارا بفرض الحصار العسكري والاقتصادي على النظام الليبي ،هذا الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته ،التي تعدت الترب الداخلي لمركز الصراع ،لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي وللعالم كله. استدعى تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليلة 19 مارس حيث وفي اللحظات الأخيرة وفي ساعة متأخرة ذلك اليوم قام بعملية عسكرية سميت "فجر الأوديسة" وذلك لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب القذافي وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي إلى غاية أن تمكن الثوار من القبض على معمر القذافي وإعدامه في 20 أكتوبر 2011.¹

ثانيا: سير الأزمة.

أ. تصاعد عنف النظام وبروز الانتفاضة الشعبية:

بدأت الإرهابات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 متأثرا بالأحداث في تونس وكبديل لاحتواء بواد الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار الواد الغذائية ،لكن دون جدوى، إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيبرابر 2011 وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 شخص وخاصة الشباب الذين نزلوا للتعبير عن احتجاجهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي السابع عشر من فبراير واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين،

1- نور أوغلي، مرجع سابق، ص 1.

فسقط العديد من القتلى وقد قدرت المنظمات الإنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.¹

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشلت أجهزة القذافي في قمع المقاومة. فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق، مع ذلك أضعف انضمام سكان المناطق الغربية في الزنتان وانضمام سكان المدة الساحلية مثل: مصراتة والزواية إلى الاحتجاجات، الأساس المنطقي لادعاءات النظام.²

كان حجم المشاركة الشعبية في الانتفاضة كبيرا إلى درجة عجزت أجهزة الأمن عن مواجهتها ففتح القذافي سجون المنطقة بنغازي كلها وأخرج مجرميها وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح ومنح كل واحد منهم مبلغ 5000 دينار كي يقتل ما استطاع من المتظاهرين، ويمنع تقدمهم نحو أي مؤسسة للنظام كم وقام أحد رجاله بتوزيع سيارات لتفريق المتظاهرين.³

ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين وقابلوا عنف النظام بالعنف فأحرق المتظاهريون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها، مراكز الشرطة مرردين عبارة "إسقاط النظام" وهتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديمقراطي.⁴

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 125.

2- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، ط 1، 2013، ص 119.

3- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 126.

4- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص 122.

وفي خلال ثلاثة إلى أربعة أيام كانت جميع المدن الرئيسية من: بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد أصبحت في يد المنتفضين ثم خرجت مظاهرات في طرابلس وتاجوراء والزاوية والزنتان ونالوت، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح في الشرق والغرب.

ب. خطوة مأسسة الانتفاضة:

أدى الوضع المرعب في ليبيا عددا من المسؤولين، بما فيهم من سياسيين ودبلوماسيين في الداخل والخارج إلى إدانة النظام وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين، فقام المنتفضون بإنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها، حيث قام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبي بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي وهو هيئة رسمية نشأت من رحم الانتفاضة وتهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تقضي إلى ديمقراطية ليبرالية وتكون المجلس من 31 عضو يمثلون مناطقهم المختلفة تم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاؤها بعد الانتفاضة . يقود المجلس الوطني والمكتب التنفيذي مجموعة تضم عددا من الشخصيات السياسية من اللجنة الشعبية العامة الذين انشقوا و التحقوا بالثورة في مراحلها الأولى ،ويترأس المجلس مصطفى عبد الجليل، أما الرئيس والمسؤول عن الشؤون الدولية في مكتبها التنفيذي فهو محمود جبريل ،وللمجلس الوطني مجموعة من مهام تتمثل في :¹

1- تقرير الجزيرة حول:المجلس الانتقالي في ليبيا نقلا عن

[http:// WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS](http://WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS)

2011/3/4 تاريخ التصفح.:2012/12/23 23:09 .

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
 - تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
 - تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
 - الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطن الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية الحدود الليبية.
 - الإشراف على الانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
 - تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
 - تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.
- وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس الوطني مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد تأييد 144 عضو ومعارضة 17 عضو فيما امتنع 15 عضو عن التصويت وتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا للشعب الليبي من قبل 90 دولة، في حين أن الاتحاد الإفريقي رفض الاعتراف به وأعرب بالتزامه بخارطة الطريق التي وضعتها ليبيا والتي تدعو إلى تشكيل حكومة شاملة في البلاد.¹
- هذا وقام مجلس الأمن الدولي برفع العقوبات المفروضة على الأصول الليبية، كما أعلن عن تشكيل بعثة أممية لمساعدة ليبيا على استعادة الأمن وبدء التعافي الاقتصادي.

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 128.

وبهذه الحول، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجاً غير اعتيادي عوض عن غياب قيادة سياسة موحدة في بداية الانتفاضة، حيث بدأ التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام.¹

ج . نهاية نظام القذافي :

واستمر الوضع بين كر وفر ثم تدخل حلف الناتو إلى جانب المنتفضين لمدة ستة أشهر، بعدها سقطت طرابلس في 20/22 أوت ولأذ لمدة القذافي وأبناؤه و المقربين منه بالفرار، وفي 20 أكتوبر 2011 ألقى القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت من قبل جماعات المقاتلين المصريين.²

وقد كشف تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة أن معمر القذافي قد ألقى عليه القبض وقتل في 20 أكتوبر بعد إستهداف موكبه في هجوم صاروخي شنته عليه قوات حلف الناتو بالتنسيق مع المعارضة الليبية، وذكر التقرير أن المعتصم خرج رفقة والده في قافلة من 20 مدرعة وبصحبتها 200 مسلح وبعض النساء والأطفال، لكن القافلة وقعت في كمين نصبه لها مقاتلو المعارضة فانفصلت القافلة عن بعضها عندما تعرض لها المسلحون.³

1- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص 123.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 129.

3- تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة القذافي نقلا عن:

<http://www..bbc.com/arabic/middleeast—2012/03/03-4:34>

والمركبة التي كان يستقلها القذافي أصبحت بصاروخ كانت أطلقتها القوات التابعة لحلف الناتو فانفجرت ما تسبب بفتح الوسائد الهوائية في عربة القذافي ،وتحت وابل نيران المعارضة زحف القذافي وابنه ووزير دفاعه للاحتماء بمنزل قريب إلا أن قوات المعارضة قامت بقصفه، وأثناء هروب القذافي رفقة المجموعة وفي أثناء عبورهم من خلال قنوات الريف الصحي ألقى أحد حراه قنبلة نحو قوات المعارضة القادمة على الطريق من الأعلى ،لكن القنبلة اصطدمت بجازر إسمنتي فوق الأنايب وسقطت أمام القذافي فأصابته شظايا القنبلة ومزقت سترته الواقعية من الرصاص.

وذكر التقرير أن القذافي كان جريحا بعيار ناري في الساق

والظهر¹

وبعدها أطلق عليه النار من قبل ثوار مصراته، كذلك تم قتل ابنه المعتصم في مصراته بعد أسره ،وكانت سرت قد تعرضت خلال الأسبوع من 13 إلى 20 أكتوبر إلى تدمير من قبل الثوار وقصف حلف الناتو شابه تدمير مصراته من قبل قوات النظام في الأشهر السابقة لشهر أوت ، وألقت جماعات مسلحة من الزنتان القبض على سيف الإسلام في موقع قريب من أوباري في الجنوب الغربي من ليبيا ،وبذلك طويت صفحة الجماهيرية العظمى.

1- القذافي-قصة الساعات الأخيرة نقلا عن:

<http://WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS> 2011-20-21

إن الانتفاضة أو كما تتفق بعض الأدبيات على تسميتها بالثورة التي أطاحت بنظام القذافي المتسلط لم تجد أمام لحظة الانتصار أي تمثلات للدولة ومؤسساتها المدنية أو العسكرية، إذ قام القذافي واستقر عقوداً طويلة بالسلطة والحكم مستندا لا إلى أي نمط من المؤسسات بل إلى ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه¹، وهو ما خلف تركة ثقيلة أثرت على مستقبل ليبيا بعد الانتفاضة والتي انتهت بسقوط النظام، وهو ما أدى ببعض التشكيلات السياسية إلى استغلال الرأي العام بشأن القذافي لخدمة توجهاتها مما عمق الأزمة وأعطاهما عدة أبعاد تمر بها البلاد اليوم²

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 129.

2- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص 123

المبحث الثاني :أسباب الأزمة الليبية الداخلية والخارجية

ترجع الأزمة الليبية لجملة من الأسباب الداخلية والخارجية .

المطلب الأول :الأسباب الداخلية للأزمة الليبية:

أولا - الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

أ. الأسباب الاقتصادية :

تكشف التقارير التنموية للأمم المتحدة على أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية ،فبعد أن كانت تحتل المرتبة الـ 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية ،لتنقل سنة 2000 إلى المركز الـ 52 في تقرير 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية.¹

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة نحو 88.3% هذا على غرار ارتفاع نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة وانتشار حوالي 15 جامعة منشرة في البلاد.² أما على صعيد الأمن الاجتماعي فقد تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي وذلك بفضل سياسيات الدعم السلعي والتأمين الحي وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام.

1- نور أو علي، مرجع سابق ،ص 1.

2- المرجع نفسه ، ص 1.

وعلى الرغم من كل هاته المؤشرات التي تمتلكها ليبيا إلا أنها فقدت العديد من الفرص لهضة وتقدم شعبها نتيجة استيلاء وتملك وسلطة القذافي، فالحكم الشخصي الذي اعتمده هو وعائلته وأتباعه، أدى إلى حرمان الجماهير (الشعب) من عائدات الثروة في بلادهم، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي المقدره أرصدها بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفائض المالي النفطي، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، وبدلاً من التوزيع العاقل لمليارات الدولارات على الشعب، فإن فئة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته تستأثر بها وتبدها في شراء الأسلحة وتكديسها في المصارف الغربية.¹

ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ سنة 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشاريع لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص² حمل معه تخوفات كثيرة لدى الطبقات العمالية الاقتصادية الأخرى التي ساهمت في تفجير الأزمة الليبية نلخصها فيمايلي :

1- نور أو علي، مرجع سابق ، ص1.

2- محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، الثلاثاء 31 ماي 2011.

■ غياب رؤية استراتيجية سليمة للتخطيط الاقتصادي وطغيان النمط الارتجال وغياب دراسة محكمة لموارد البلاد وسبل استثمارها وفق سياسات مؤسسة على قواعد علمية.

■ مركزية السياسات التنموية: إن السياسات التنموية لنظام القذافي والتي اهتمت بالعاصمة على حساب باقي المناطق ادت إلى إحداث نمط نمو غير متوازن، أدى بسكان هذه الأقاليم إلى الشعور بالظلم جراء تلك السياسات .

■ عدم العدالة في توزيع الثروات: كما تم الإشارة سابقا فإن سياسات نظام القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به كانت تستأثر بمعظم العائدات المالية النفطية والتوجه بها نحو زيادة الإنفاق على التسلح.¹

■ سياسات التهميش والفساد: تشهد ليبيا انتشار الفساد السياسي والمالي وحتى الإداري حيث تحتل المركز الرابع على المستوى العربي وفقا لمؤشر الفساد الصادر عن منظمة العفة الدولية.²

ب. الأسباب الاجتماعية :

يعتبر المركب الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات عاملا هاما وناظما للعلاقات داخل المجتمع وبناءا عليه فإنه يتجدد مدى انسجام وتناغم مكونات الاستقرار داخل المجتمع.

وباعتبار أن ليبيا بلد قبلي يضم العديد من القبائل والتكوينات الاجتماعية المختلفة نحاول في هذه العجالة دراسة أهم المحددات أو

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 108.

2- المرجع نفسه، ص 108.

العوامل الاجتماعية التي أدت إلى تفجير الأزمة الليبية سنة 2011.

❖ التركيبة القبلية للمجتمع الليبي: تعد ليبيا من المجتمعات العربية القليلة التي تؤثر فيها القبيلة تأثيرا كبيرا على نظامها الاجتماعي وتلعب في توجيه الأحداث السياسية للجماعات والعناصر السياسية.¹

وعلى الرغم من أن القذافي قد جعل في بداية حكمه إلغاء نظام القبيلة واجد من المبادئ الأساسية لسياسته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994 ورغبة في ضخ مزيد من المشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية.

إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمنزلة أداة تمكنه في ظل تحالفاته الخارجية، من الاعتماد على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمها العلاقات القبلية وعليه فإن القبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرة على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية، وذلك في غياب مكونات مدينة أخرى كالأحزاب والنقابات والجمعيات.²

وقد تم تأسيس العديد من الهياكل القبلية التي شكلن قيودا وحصارا على حرية الشعب الليبي نذكر منها:

✓ تأسيس ما يسمى بـ "النوادي القبلية": تعمل على محاصرة المطالب المحلية التي يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية إذا تراكت، حيث

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص ص-93-94.

2- المرجع نفسه، ص95.

تتمن الوظيفة الأساسية لهذه النوادي القبلية في مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر واستئصالها.¹

✓ إنشاء كل من "القيادات الشعبية والاجتماعية" -"روابط الشباب" والحرس الشعبي "وهي عبارة عن هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها.

وخلال التسعينات ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحها فرض العقوبات الدولية زاد الاعتماد على البنى القبلية، قام القذافي سنة 1997 بإحداث قانون العقاب الجماعي أو ما يعرف بـ: "ميثاق الشرف" * مع توقيع قادة القبائل عنها وتعهدوا بمقتضى الوثيقة بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة للنظام، ويمكن بموجبها حرمان عائلة أو قبيلة أي مرتكب جريمة من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية، لا تتوقف العقوبات عند هذا الحد وحسب وإنما تتجاوزها للتضمن عقوبات قطع المياه والكهرباء.

ويمكن القول ان هذه الهياكل القبلية ومن خلال المهام التي اوكلت واسندت لها أدت الى حالة احباط مجتمعي تنامي على عقود من الزمن وأفضت الى تهرئة

1- نور أوعلي، مرجع سابق، ص01.

* قانون ميثاق الشرف الصادر في 09 مارس 1997 وينص على إنزال عقوبات جماعية على أقارب وعائلات وقبائل وقرى ومناطق أي شخص يتهم بمعارضته السياسية للنظام الليبي، و يمكن أن تشمل هذه العقوبات السجن وهدم البيوت والتهجير القسري إلى مناطق أخرى نائية. أنظر إلى قوانين تنتهك حقوق الإنسان في ليبيا!! Archive.Libya-Al Mostakbal .

مجتمعية وفوضى وحساسيات بين القبائل وبهذا تحولت ليبيا الى جغرافية شاسعة من العداوات ومشاريع الثأر والكتب المؤجلة.¹

كما وقد كان للشباب دور في تفجير الأزمة الليبية ذلك أنه اختار الهروب من واقع الفقر والبطالة والتهميش ومن المعروف لدى العام قبل الخاص أن الاحباط وانسداد الأفق السياسي والاجتماعي، اضافة الى الحرمان وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات كلها عوامل تساهم في تهيئة المناخ الملائم للاحتجاج ودافعا لقيام الأزمة.²

ثانيا- الأسباب السياسية والتاريخية:

علاوة على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فان لازمة الليبية اعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية وأمنية أيضا.

أ- الأسباب التاريخية:

تاريخيا كان هناك تنافس ضمنى بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، اقتصارا على حكم القذافي، يمكن القول انه وان كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي سنة 1969 ضد النظام الملكي فان تحول تلك المدن الى معقل للمعارضة الاسلامية وغير

¹ محمد نجيب بو طالب، الظواهر القبلية والجوية في المجتمع العربي المعاصر : دراسة مقارنة للتورتين التونسية والليبية، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص49.

² علي خضر ميرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2012، ص ص 366-367.

الإسلامية، ومصدرا للإضرابات والمحاولات الانقلابية ضد النظام منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات من المهنيين إلى الخارج قدرها البعض بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا ، وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن؛ في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين، ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد، وهذا بدوره يقود لقيام الأزمة.¹

ب- الأسباب السياسية:

عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

1- الثورية القومية.

2- المساواة والعدالة الاجتماعية.

3- شرعية الكرامة والهوية الوطنية.

4- القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية.

فمن المؤكد أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على توجهات السياسة الداخلية والخارجية لليبيا، أدت بدورها إلى سلسلة من المتغيرات على الساحة الإقليمية والعربية والأفريقية وحتى على الساحة الدولية.

فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والأفريقية تارة

¹ محمد عاشور، مرجع سابق، ص 12.

أخرى، ومغامرة النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في بعض المناطق¹ رسخت شعورا بالمرارة لدى المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات البلاد في تلك السياسات والتعويضات في حين يعاني الشعب من الفقر والحرمان في مختلف المجالات على غرار قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة والبنى التحتية...

على غرار ما ذكر مسبقا هناك مجموعة أخرى من العوامل والأسباب السياسية التي أدت الى تفجير الأزمة الليبية التي أدت الى تفجير الأزمة الليبية نذكر منها:

1- غياب مجتمع مدني فعال: يضطلع بدور الوسيط بين الشعب والسلطة باعتباره قناة توصل اهتماماته للسلطة وتشارك فعاليات هذا المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للدولة بما يتوافق مع مدخلات النظام ويتفاعل مع مخرجاته وهذا تكريس آخر لصورة من صور التسلطية المطلقة وأحادية صنع القرار في الحالة الليبية، تجدر الإشارة الى أن فكرة غياب المجتمع المدني في ليبيا ألدتها المتخصصة في سياسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا "ليزا أندرسون" حيث دافعت على فكرة أنه: (لوجود لدولة في ليبيا) وبنيت فكرتها هذه على أن هيجل "يعتبر المجتمع المدني ظل الدولة" وعليه تؤكد عدم وجود مجتمع مدني في ليبيا.

2- ملامح الفساد السياسي: يظهر هذا الفساد فيما يلي:²

¹-connizoli, sarar azon ,and shans,op,cit,p5-17 mahmood mamdani « Libya after wata invasion »At :
<http://English.Aljazeera.net/indepth/opinion/2001/4/201148174154213745html>.

²- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص ص 86-88.

- غياب كامل لمشاركة المنظمة، فمؤسسات السلطة لا تسمح بالمشاركة الفعالة بسبب تغييب حرية الرأي والتعبير ويعود ذلك إلى سلطة القذافي ونظامه المغلق الذي لا يسمح لشرائح المجتمع بالتعبير عن آرائها بحرية في ظل سيادة القانون.
- غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، ذلك أن عائلة القذافي يمثلون مرجعية أعلى من القانون.
- ضعف المرتبات والتفاوت في توزيع الدخل.
- غياب التوافق بين مكونات المجتمع وذلك لعدم إقرار السياسة التي انتهجها بوجود التعددية الفكرية والسياسية داخل المجتمع.
- عدم وجود أي تداول للسلطة.

3- النظام الأيديولوجي في ليبيا: إعتبر القذافي الأيديولوجيا مصدرا لشريعته، بما أنه ينحدر من قبيلة ضعيفة ومهمشة نسبيا، وعليه شرع بتعزيز الثورة بخطاب:

الأيديولوجي يضفي الشرعية على النظام فلعب على أوتار القومية العربية ومعاداته الامبريالية، وكانت الأيديولوجية الدافع الرئيس لسياسته الخارجية، وتعبير الأيديولوجية عن رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تستند الى المبادئ التي وضعها القذافي في الكتاب الأخضر* .

* الكتاب الأخضر: هو كتاب فلسفي سياسي، ألفه القذافي سنة 1975، يعرض فيه أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الانسانية كالاشرابية والحرية والديموقراطية، ويتكون الكتاب الأخضر من ثلاثة فصول ، الفصل الأول: يتناول فيه مشاكل السياسة و السلطة في المجتمع، أما الفصل الثاني: فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل، والفصل الثالث: فيه أطروحات عن الأسرة و الأم والطفل والمرأة والثقافة وحتى الفنون.

4- دور العوامل الشخصية لمعمر القذافي: أعلن المدير المؤسس لمركز دراسة الشخصية والسلوك السياسي "جيرولد بوست" عن رايه لقناة "بي بي سي BBC" فقال: "لا يستطيع القذافي استيعاب فكرة أن شعبه الحبيب من الممكن أن يثور ضده" وهذا ان دل انما يدل على أن القذافي متوهم كلية، ولا يضع في اعتباره جوهر الاستبداد المتناقض، ويشار الى أن سلوك القذافي الخارجي اتمم بالبهلوانية والتقلب الشديد وربما يمكن فهم سلوكه وحركته الخارجية في سياق محاولته البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة.¹

ج- الأسباب الأمنية:

إن انفجار الأزمة الليبية لم يكن فقط بسبب الاختلالات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي عاش المجتمع الليبي تحت وطأتها، بل ان العامل الأمني كان من أبرز الدوافع التي أدت الى تفاقم الغضب الشعبي واشتعال جذوة الأزمة وامتدادها وتتمثل الأسباب الأمنية لانفجار الأزمة الليبية الى العناصر التالية:

1- هشاشة تركيبة الجيش الليبي: فقد حرص النظام الليبي على تأسيس جيش منعدم القوة والاحتراف، وفضل الحفاظ على أمن النظام بميليشيات قبلية منظمات في "مؤتمرات ثورية"، وهذا ما تؤكدته الخبرة العسكرية في كلية حلف الشمال الأطلسي للدفاع "فلورنس غاوب" في قولها: "بأن القذافي لم يهتم على الاطلاق ببناء جيش قوي، لأنه كان سيشكل تهديدا له".

¹ حمدي عبد الرحمان، ثورة الجماهير وسقوط الجماهيرية في ليبيا، المجلة الاقتصادية، العدد 6346

http://www.aleqt.com/2011/2/25/article,508317.html

نقلا عن

تاريخ التصفح: 2011/07/11. التوقيت 15:38.

2- دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني: أهم مميزات المنظومة العسكرية للقذافي هي استخدام مجموعات من المرتزقة ينحدر معظمهم من الدول الإفريقية المجاورة وقد تم استخدامهم لأنهم لن يتوانوا عن استهداف المتظاهرين المدنيين بعكس أفراد الجيش الذين قد يترددون في استهداف مواطني بلادهم.

واستنادا على ما سبق، يتضح أن الجهاز الأمني الليبي لم يلعب الدور الفعال الذي لعبه نظراته في تونس ومصر، وهذا راجع لكون الجيش الليبي مهمش وغير منظم، بل العكس فقد سعى النظام إلى تفكيكه بتكريس التكوينية القبلية للجيش التي ساهمت في انحلال وتفكيك قوات الأمن، واستخدام الميليشيات المرتزقة وهو ما كرس العنف في البلاد.¹

2- تهديدات الأمن الانساني في ليبيا: أكدت رئيسة محامون من أجل العدالة في ليبيا "إلهام سعودي" أن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتقي الى جرائم ضد الانسانية قد وقعت على مدار 42 عاما من حكم القذافي، وعرضت "إلهام سعودي" احصائيات تقدر عدد الوفيات فيها بما يقرب من 30.000 حالة، فضلا عن 50.000 شخص اختفوا قسريا منذ بدء الإنتفاضة وتضيف قائلة: "المسألة ليست مسألة أرقام، بل كيفية التعامل مع هذه الأرقام بنحو يؤدي إلى مساءلة وتحقيق العدالة".

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص113.

ثالثا - دور الاعلام في الأزمة الليبية:

شكلت ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكاة بالنسبة للثورات العربية وبشكل عام فقد ساهمت في ارتفاع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت معرفة الشعوب بواقعهم، كما ساهمت التغطية الاخبارية للقنوات

الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي بذلك زخما قويا قصد الاستمرار في الثورة.¹

وبعد تشخيص معالم البيئة الداخلية للدولة الليبية، واستظهار أهم خصائص بنيتها العضوية من الناحية: الجيوسياسية و الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، نلاحظ أن الحالة الليبية تمتاز بغياب "الأطر الموضوعية" الحديثة لبناء الدولة العصرية، وغياب ما يعرف بمفهوم "دولة المؤسسات" واختصار كافة فعاليات المجتمع وولاته لشخص القذافي والدائرة المحيطة به، حيث سعى القذافي الى توسيع دائرة الموالة وتكريس مبدأ "الشخصانية" والحكم الأحادي، والتنظيم القبلي الشعبي لفئات المجتمع والاعتماد على الاقتصاد الربعي وهو ما أدى الى "اهمال" مؤسسة " الدولة وتحديث نظامها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وبناء أركان الحكم على أساس الشرعية والكفاءة، بل وحتى بناء جيش عصري مدرب على أحدث التكنولوجيات الحربية، مما سمح واذن بانفراط ملكه وأصول حكمه بتأزم الأوضاع الداخلية، اضافة الى وجود خلفيات وأسباب خارجية ساهمت في توسيع بثورة الأزمة الليبية.²

¹ David gritten , **key figures in Libya's rebel council**, at:<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562>. Accessed: 15/5/2011. Heure: 12:06.

² - أو شريف يسرى، **مرجع سابق**، ص114.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الليبية:

هناك العديد من المحددات والفواعل الخارجية التي أسهمت في تبلور الأحداث وتسارعها في الداخل الليبي، ودفعت إلى جانب السباب والعوامل الداخلية إلى تعقد الازمة واستصعابها على الحل، مما سارع بإشتعالها.

وسنأتي في هذه المحطة على ذكر أهم السياقات الخارجية التي تزامنت مع الأزمة الليبية وصاحبته وأثرت على حيثياتها.

اولا :اثر التحولات الاقليمية على الأزمة الليبية

إستعمل الوطن العربي مطلع عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الاقطار العربية، بدأت أولى شرارتها من تونس،سرعان ما تصاعدت بوتيرة سريعة الحد ما مكنها من الإطاحة بالنظام ونخبته في أيام قليلة،وقد كانت الرسالة واضحة وهي أن الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية.¹

ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت قد بدأت تموج بإرهاصات الثورة وانفجرت مظاهرات سلمية حول التغيير فاستطاعت في ظرف أسبوعين وایام قليلة الاطاحة براس النظام ومعاونيه،وبعد ذلك انتقلت شرارة المطالبة بتغيير النظام إلى كل من ليبيا،اليمن وسوريا.²

¹- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 115.

²- وفاء لطفى، الثورة والربيع العربي: اطلالة نظرية، من الموقع الالكتروني:

<http://asharqalanabi.org.uk/mankaz/d-21-5-2012.pdf> بتاريخ: 2012/7/12، التوقيت

ويبدو جليا أن الحراك السياسي أو ما يعرف إعلاميا بالربيع العربي كان نقطة

تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمية، ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في

تعريفه وقواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين أي الدول، أما اليوم فقد

أصبحنا أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة. غير الخاضعة

للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات، علاوة

على تواجد تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، ذلك أن

ديناميات السياسة الداخلية في كل بلد تؤدي دورا يجعل الأمر أكثر تعقيدا، لذلك

نجد أن العوامل المتعلقة بـ "الايديولوجيا"، "النموذج"، "الاقتصاد" و"الاثنية" يجري

توظيفها بقدر متزايد لتعظيم مواقع الفاعلين وفي هذه الوضعية المتسمة بالسيولة

(الاستقطاب) إلى حد كبير، تلجأ كل الأطراف الإقليمية أو الخارجية أو العابرة

للإقليم إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير.

وفيما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كافة

السبل والوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي سواء بمحاصرة التهديدات أو الحد

منها، أو توسيع دائرتها، فإن الحلول المناسبة هي التي تتبع من الاقليم بما

يستجيب لمراعاة اعتبارات ديناميات السياسة الداخلية في الدولة، ومصالح جميع

الأطراف حيث ينبغي أن تتضمن الحلول معالجة الاحتمالات المختلفة لإثارة

النزاعات وبروز القضايا الترابية أو الحدودية، وهو ما اتضح في حالة ليبيا

والجزائر ومصر حتى الان.¹

¹ أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 116.

ومثلما كانت "ثورة الياسمين" في تونس ملهمة لشباب حركة "25 يناير" في مصر كانت هذه الأخيرة أيضا الملهمة لثورة "17 فبراير" الليبية والتي تأثرت بما يجري في مصر هذا على غرار أن الشعب الليبي أكثر قومية وانصهارا في البعدين الثقافي والسياسي المصري، حيث استهلت مبادئ الثورة العربية، من حرية وعدالة اجتماعية بهدف القضاء على الفساد والاستبداد المنتقشي، في هاته البلدان تجاوزا مع تحديات العصر، وعليه وقف مبدأ تصدير الثورة فان انفجار الأوضاع في دول الجوار قد كان لها أثر بالغ في تحفيز بقية الشعوب ذات الهم المشترك وتحفيزهم على الانتفاضة أملا في واقع أفضل.

ثانيا: أثر السياقات الدولية على الأزمة الليبية:

لقد فاجأت هذه الثورات كافة القوى الدولية سواء من حيث تفرجها وتطوراتها وانتشارها أو من حيث النتائج المترتبة عنها، وهذا ما انعكس على السياسات التي اتبعتها هذه القوى في التعامل معها، وفيما يلي أهم تطورات النظام الدولي بين عامي 2011-2012 والتي تمحورت حول نقطة أساسية تمثلت في:¹

تطور عناصر القوة للأطراف الرئيسية في النظام الدولي: فقد إستمر التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت سنة 2008 حيث كان جوهر ما يدور حول خلل المالية الاقتصادية والمالية في مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وقد بلغت هذه ذروتها سنة 2011، متمحورة حول أزمة الديون السيادية لعدد من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

¹ أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 117.

هذا و قد أرجع العديد من المحليين هذه الأزمة إلى سوء الادارة المالية وعدم الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن الموازنات العامة للدول الأعضاء، والسياسات المالية والنقدية التي يتعين على البنوك المركزية اتباعها في هذه الدول، وقد كان لتطور عناصر القوة الاقتصادية لأطراف النظام الدولي آثار هامة بالنسبة إلى مجمل عناصر القوة الاستراتيجية الشاملة لهذه الأطراف وتتمثل في النقاط التالية:¹

- كان الاتحاد الأوروبي أكثر الأطراف الدولية تأثرا بالأزمة على المستوى الاستراتيجي، حيث طرحت التساؤلات حول مستقبله ومدى استمراره، ومن ناحية أخرى جعلت الآثار الناتجة عن الأزمة الموارد الأوروبية محدودة، قياسا بالمستوى المطلوب للإسهام في الاستراتيجية الدفاعية لحلف الناتو وفي المشاركة في عمليات ذات صلة بالمجتمع الدولي.

- أثارت الأزمة اليونانية الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل النظام الدولي، فلقد كانت الأزمة اليونانية بعد الحرب العالمية الثانية نقطة الانطلاق لظهور نظام دولي جديد، حيث فتحت الطريق لتحل الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة في موقع القيادة على المستوى الأوروبي في البداية من خلال الدعم الذي قدمته ليونان، ثم من خلال مشروع مارشال؛ لكن الوضع القائم الآن لا يسمح بإمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم حلفائها الأوروبيين، نظرا لكونها تعاني تراجعاً نسبياً واضحاً في عناصر قوتها الاقتصادية.

- كان لتراجع عناصر القوة الأمريكية أثره في قوتها الاستراتيجية الشاملة وقد تمثل ذلك في خفض ميزانية الدفاع في كل من: الصين و روسيا والهند، وكاد أن

¹ - أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 117-118.

يلحق ضرارا مباشرا بأحد العناصر الهامة لقوتها الاستراتيجية متمثلا في الدولار نتيجة تذبذب قيمته، وامتد هذا التأثير الى عنصر استراتيجي اخر وهو قدرة ال . م . أ على سداد ديونها، وهذا التراجع في القوة الاقتصادية للدول الغربية اتاح الفرصة للدول الصاعدة اجراء تحسين نسبي في عناصر قوتها الاستراتيجية الشاملة.

- كما إتفق العديد من الخبراء أن سنة 2010-2011 اتسم فيها النظام بأنه نظام غير قطبي، إلا أن بعض التحولات التي حدثت خلال هذه الفترة تشير إلى حالة اللاقطبية والتي ربما تكون حالة مؤقتة فقد شهد النظام الدولي بدايات من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، وذلك عند مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن في هذا الشأن.

وبلغت حالة الإستقطاب هذه الذروة عندما استخدمت من الصين وروسيا حق الفيتو لمنع صدور قرار في مجلس الأمن بشأن سوريا يكون في غير مصلحة هذه الأخيرة.¹

كل هذه التحولات في بيئة النظام الدولي كانت نتيجة واقعية لطبيعة مخرجات هذا النظام واعادة ترتيب توازنات القوى العظمى والفواعل الجديدة المؤثرة على النسق العالمي.

ثالثا: مخرجات النظام الدولي:

هناك مجموعة من الظواهر بدأت تبرز خلال المرحلة الراهنة من تطور النظام

¹- أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وأفاته، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص27.

الدولي، أبرزها تأثيرا في مواقف القوى الكبرى من القضايا والثورات العربية ما يلي:

1- إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد: حيث تشهد المرحلة الحالية صراعا بين القوى الكبرى يتعلق بعملية إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد والاشكالية المحورية تتمثل في أنه رغم اقرار القوى الكبرى بما فيها؛ الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي إلا أن هذه القوى لم تصل الى إتفاق على القواعد المنظمة لإعادة تشكيل هذا النظام وقواعد قيادته وإدارته وتسييره، ولكل منها رؤيتها المعبرة عن مصالحها الاستراتيجية.

من هنا، نجد أن كل منها -القوى الدولية الكبرى- تسعى إلى تقوية مواقعها في أطوار اقليمية استراتيجية هامة بالنسبة اليها، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي أعلنت بتاريخ 05 يناير 2012 عن استراتيجية دفاعية جديدة تقوم على نقل التركيز إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ¹ وذلك نتيجة للتقدم العسكري الصيني والتحديات الجديدة في هذه المنطقة، من ناحية أخرى ظلت الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بمبادرة نشر الصاروخية في أوروبا على حالها، وذلك لمواجهة الاستراتيجية الروسية القائمة على تأمين ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الفضاء الروسي، الذي يشمل منطقة أوراسيا، يضم ذلك وسط آسيا الإسلامية وبعض الجمهوريات في الإتحاد السوفياتي سابقا، وهي التي عرفت باستراتيجية بوتين لإعادة النفوذ الروسي الذي كان في الحقبة السوفياتية.

¹ بن الصادق العارم، مزارى كريمة، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2013-2014، ص44.

ولم يخرج التحرك الصيني عن هذا السياق، فقد عملت كين إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي في دائرتها الإقليمية المباشرة، وشهد عام 2011 العديد من التحركات في هذا الصدد، من بينها قيام القوات الصينية المسلحة بسلسلة تدريبات في بحر الصين الجنوبي وذلك لدعم الحقوق السيادية الصينية على الجزر والمياه المتنازع عليها بين الصين وعدد من دول الجوار الآسيوية وفي الاتجاه ذاته نجد جهودا يبذلها الإتحاد الأوروبي لتدعيم مركزه الاستراتيجي في نطاق دائرته الإقليمية سواء في شرق أوروبا أو وسطها وذلك من خلال توسيع نطاق العضوية فيه بضم دول إليه، كذلك الحال بالنسبة إلى جنوب أوروبا وحوض المتوسط، حيث تمثل مبادرة المتوسط إحدى المبادرات الهامة في هذا السياق، إذ تسعى إلى زيادة التعاون مع دول حوض المتوسط في كافة المجالات والمجال الأمني على وجه الخصوص، من خلال التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية من هذه الدول ومن الدول الأفريقية إلى أوروبا، وكذا التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، فضلا عن زيادة حجم التعاون الاقتصادي مع هذه الدول عن طريق توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة.

2- السعي للوصول إلى نقطة موائمة لتوازن القوة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى: فالولايات المتحدة تحاول التحكم في عملية صعود هذه القوى بما لا يمثل تهديدا لموقعها في النظام الدولي، فيما تسعى القوى الصاعدة إلى الخروج من دائرة تحكم الولايات المتحدة خاصة بما يتوفر لديها من إمكانيات لاستمرار صعودها.¹

ومن أبرز ملامح هذا المستوى من الصراع ذي الصلة القوية بالمنطقة العربية

¹ - أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 120.

والمتمثل في النزاع حول مصادر الطاقة فالولايات المتحدة تحاول التحكم في صعود القوى الصاعدة عن طريق السيطرة على مصادر الطاقة وإمدادها وأسعارها واستثمارها، في حين تسعى القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين للخروج من هذه الدائرة وذلك بقيامها بتنويع مصادر الحصول على الطاقة وإدارة الاستثمار فيها.

بينما تسعى روسيا وبحكم ما تملكه من نفط وغاز، بتوظيف هاتين المادتين، إلى تحقيق مكانة مناسبة في إطار النظام الدولي الجديد وفي إفسال المحاولة الأمريكية لكبح صعود القوى الناهضة، وعند هذا المستوى من التحليل، فإن المنطقة العربية تكتسب أهمية خاصة ذلك لكونها تستحوذ على أعلى مخزون من النفط والغاز الطبيعي في العالم وكونها من أهم مناطق الإنتاج المؤثرة في أسعار الطاقة بالإضافة إلى موقعها المؤثر في حركة نقل النفط والغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، ومن غير المتوقع أن تتراجع أهمية المنطقة العربية في مجال إنتاج الطاقة حتى مع افتراض حدوث تحول في نوع الطاقة المتجددة.

ويسعى كل طرف لبناء تحالفات تدعم وضعه الاستراتيجي في سياق النظام الدولي الجديد، فالولايات المتحدة تسعى لتقوية تحالفاتها مع كل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية ودول شرق اسيا وجنوب شرقها التي لها نزاعات مع الصين، كذلك تعمل على بناء علاقات مع الهند، بينما تعمل الصين إلى تقوية تحالفاتها الاستراتيجية، وهو ما اتضح في نطاق تحالفاتها الصينية-الروسية في حين تقوم روسيا في إجتذاب الهند لهذا التحالف.¹

¹ أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 32-33.

تجدر الإشارة الى أن لكل من هذه القوى الولايات المتحدة، روسيا والصين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية، فالهند تعتبر منطقة الخليج والجزيرة العربية احدى المناطق المحورية لأمنها القومي، أما الصين فلها مصالح استراتيجية في المنطقة العربية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للطاقة، إضافة لحكم موقعها المؤثر في حركة التجارة من الصين و إليها، فضلا عن كونها مصدرا من مصدر الاستثمار و سوق للمنتجات الصينية أما مصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة العربية فإنها تتشكل من الجوانب الأمنية الناتجة من موقع المنطقة إلى الجنوب منها بالإضافة إلى حاجتها إلى مدخل للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط.

3- البحث عن صيغة لتوزيع الأعباء و المسؤوليات بين القوى الكبرى في النظام الدولي : تتلخص المشكلة المحورية في الرغبة الأمريكية في الاحتفاظ الدائم بموقع القيادة في النظام الدولي، مع توزيع المسؤوليات و الأعباء على باقي الأطراف الدولية، وهذا ما بدأ واضحا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنت سنة 2010 و كذلك من خلال الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي في مناسبات عديدة، أما على الصعيد العملي فقد بدأ ذلك في إطار ما نسميه علاقات القوة بين القوى الكبرى.¹

4- المنظمات الدولية و الإقليمية كإطار للعمل لمنع الصراعات و الأزمات و إدارتها: إحدى أهم ظواهر النظام الدولي الجديد ظاهرة التركيز على العمل من خلال المنظمات الدولية و الإقليمية لمنع الأزمات و إدارتها، والواقع أنه إذا كان العمل من خلال هذه المنظمات الدولية و الإقليمية لمنع الأزمات و إدارتها و

¹- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد واخرون، مرجع سابق، ص 34.

صنع السلام العالمي وهو ما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن الطرح الأمريكي والغربي لهذا الموضوع في المرحلة الحالية يتضمن ثلاثة أمور يجب الالتفات إليها وهي:¹

الأمر الأول: يتعلق بمبدأ ولاية المنظمات الدولية والإقليمية للشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتعارض مع أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي، و المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الأمر الثاني: ويرتبط بتوفير الموارد اللازمة للجهود التي ستبذل في مجال منع الأزمات وإدارتها وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يثير التساؤل حول الدوافع والمصالح التي ستدفع الأطراف الدولية الأخرى، إلى توفير هذه المواد وإضفاء تلك الشرعية.

الأمر الثالث: يتعلق بمسار توظيف العمل من خلال المنظمات، فوفقا للطرح الأمريكي فإن الأمر يتلخص بعبارات فضفاضة، كتحقيق السلام والإستقرار في العالم، والواقع يبرهن توظيف مسار عمل المنظمات الاقليمية والدولية لتحقيق جملة من الاستراتيجية للقوى الكبرى، والولايات المتحدة والدول الغربية على وجه الخصوص، سواء في المجال السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.

5- التدخل في الشؤون الداخلية للدول: إن التدخل الولي لا يقوم دائما على أساس أغراض انسانية فغالبا ما يتم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول لإعتبرات نفطية أو أمنية أو سياسية تتعلق بالمصالح الاستراتيجية، ولا يقتصر التدخل الخارجي للشؤون الداخلية للدول على التدخل المباشر انما قد يتم بوسائل وأدوات غير مباشرة تشمل الضغوط الاعلامية وتمويل بعض منظمات المجتمع

¹ أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 38-39.

المدني وتدريبها على أعمال الحشد وممارسة الضغوط على نظام الحكم، وقد زادت فعالية هذه الوسائل غير المباشرة وبدأ تأثيرها واضحا في البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية.¹

6- تنامي دور الاعلام وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدول وفيما بينها: تعد ظاهرة التنامي المستمر والمتعدد الأشكال لدور وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي من الظواهر المحيطة بعملية تشكل النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي داخليا وخارجيا.

إن المتأمل في ملامح البيئة الدولية والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي يستكشف تجليات هذا التغيير وتأثيراته على بناء الدول العربية، حيث ان إعادة ترتيب الأولويات والتوازنات الدولية أفرزت تحالفات وانكفاءات جديدة، وقد كان للأزمة المالية دور فعال في دفع الدول الكبرى والمؤسسات البترولية والاقتصادية للبحث عن مساحات نفوذ وتمويل للطاقة والثروة لدى الدول العربية البترولية (ليبيا بالأخص) مما أدى إلى تصادم مصالح الدول الكبرى، وتباين ولاءات الدول العربية ازاء هذه التحولات.²

هذا وقد كان للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وبرز مفهوم "المواطن الصحفي" دور بليغ في عولمة الفكر الثوري ونشر أفكار التغيير والتجديد ورفض القيم التقليدية والنظم التسلطية والشمولية التي تقبع فيها الشعوب العربية.³

¹- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد وآخرون، مرجع سابق، ص 39-40.

²- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 123.

³- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد وآخرون، مرجع سابق، ص 42.

ونقل كل ما يقع داخل الدولة إلى خارجها عبر الوسائل الذكية (الهواتف والحواسيب) مما سهل عمليات الاختراق وانكشاف ممارسات الأنظمة السياسية القمعية، وبالتالي فكل هذه المتغيرات أسهمت في إعادة هندسة الوعي المجتمعي لدى الدول العربية مما أفضى إلى حالة الانفلات والتأزم، والتي تعامل معها المجتمع الدولي وفق ميزان المصالح وتوازنات القوى حتى وإن تبنت شعارات الديمقراطية والتحيز للإدارة الشعبية، فما تعدو إلا أن تكون وسيلة تتبناها القوى الكبرى لتبرير غاياتها في الاستيلاء على منافذ الطاقة العالمية وتوسيع مجالها الحيوي والاستثمار في الأزمة.

المبحث الثالث: التدخل الدولي في ليبيا

المطلب الأول: أسباب التدخل الدولي

أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع لمتظاهرين أثناء الثورة الليبية الى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية وإلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ونتيجة لتأزم الوضع في ليبيا وجد المجتمع الدولي نفسه ومن خلل منظمة الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن الدولي مضطرا لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وإنقاذ المدنيين الليبيين فأصدر القرار رقم 1970 والقرار رقم 1973 ليشكل المظلة الشرعية للتدخل الدولي في ليبيا¹ و يرجع التدخل الدولي في ليبيا الى العديد من الأسباب المتمثلة في:

أولاً- الأسباب التاريخية والسياسية للتدخل في ليبيا:

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجهل في الأوساط الدولية ونتيجة لتعاطيها مع تلك الاحداث بمنطق الدولة القوية والتي لها رأي على الصعيد الدولي مما أسفر من عقوبات أسرع من عملية التدخل الدولي والإطاحة بالنظام ويمكن حصر هذه الأسباب في:

1- قضية لوكربي: بدأت قضية لوكربي في 11/12/1988 عندما كانت طائرة البوينغ 747 التابعة لشركة "بان أم أمريكا" التي كان مقررا لها أن تقوم بالرحلة رقم(103) بين مطار "هيثرو" في لندن ومطار "جون أف كينيدي" في الولايات المتحدة الأمريكية، والحاملة ل243 مسافر بالانفجار فوق قرية لوكربي

¹ تيسير ابراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011، شهادة ماجستير في العلوم

السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص ص 139.140.

الاسكتلندية وقتل جميع من في الطائرة.¹

وبعد التحقيقات أعلن القضاء الأمريكي والاسكتلندي في 14/11/1991 أن المتهمين الأساسيين في القضية هما عميلين لأجهزة الأمن الليبي هما: عبد الباسط المقرحي و خليفة فحيمة، تطور الأمر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة في بيان مشترك مع بريطانيا في 27/11/1991، بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا وحشدت الولايات المتحدة بريطانيا طاقتهما السياسية والعسكرية وقامت بالتنسيق مع فرنسا لضم مطالبتهما بتعويضات لطائرتها (4-T-A227) التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19-09-1989، وقد نتج عن ذلك إصدار إعلان مشترك أمريكي-بريطاني-فرنسي في 30-12-1991 يطالبون في السلطات الليبية بتسليم المتهمين ونتيجة لذلك تم إصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في:²

- قرار مجلس الأمن رقم 731: الذي صدر في 21-01-1992 يطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي ويحثها على الإستجابة الفورية والكاملة للمساهمة في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين والمساعدة في القضاء على الارهاب الدولي، لكن الحكومة الليبية أكدت على قرار مجلس الأمن أنه لا يمكن تسليم المتهمين وتقدمت في 03-03-1992 بطلب الى محكمة

¹ أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، بيروت: مركز دراسات العالم الاسلامي، ط1، 1992، ص79.

² Richad a marquise, intelligence and the lookerrbie investigation, u-s-a: algora publishing, 2006,p17.

العدل الدولية بهدف تطبيق اتفاقية "مونتريال" تطالب فيه محكمة العدل إتخاذ التدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعدم تسليم المتهمين.¹

- قرار مجلس الأمن رقم 748 : صدر في 31-03-1992 جاء فيه ان ليبيا لم تقدم إجابة لمجلس الأمن عما جاء في القرار رقم 731 و لذلك تقرر فرض حظر جوي و عسكري على ليبيا يصبح ساري المفعول في 15-04-1992 ويتمثل في حظر تزويد ليبيا بالأسلحة إضافة إلى تخفيض عدد الموظفين في البعثات الدبلوماسية ومنع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية في حين قامت ليبيا بتهديد الدول المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي.²

قرار مجلس الامن رقم 883: صدر في 11-11-1993 يقضي بتصعيد العقوبات ضد ليبيا وتجميد ارصدة الحكومة الليبية في الخارج وحظر استيراد المعدات الخاصة بصناعة البترول، وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا، وأمتد الحظر الى الطيران المدني والعسكري فيها ،لكن ليبيا لم تستجب لأي قرار من قرارات مجلس الأمن، وصرحت بأنها لن تقبل القرارات إلى أن محاكم المتهمين في بلد ثالث.³

ظلت العقوبات مفروضة على ليبيا إلى غاية حلول سنة 1998 بدأت المواقف تلين بين ليبيا و الولايات المتحدة وبريطانيا فقد وجدت ليبيا نفسها معزولة عن المحيط الدولي.

¹- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص116.

²- مها محمد الشبوكي، اشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000، ص80.

³- مها محمد الشبوكي، مرجع سابق، ص 83.

2- **طبيعة نظام الحكم** : يعد نظام القذافي من آخر الدكتاتوريات الموجودة في العالم ويرجع ذلك إلى المؤسسات التي يخلو منها النظام السياسي الليبي وكذا الممارسات السياسية التي يتم من خلالها رسم الخطوط العريضة لتوجهات النظام السياسي إذ تميزت توجهات القذافي بعدم الثبات .وكثرة العداءات للخارج مما جعل القضاء على القذافي ونظامه من أهم الأسباب السياسية التي إستخدمها الغرب كدافع للتدخل في ليبيا.

3- **كيفية التعامل مع الانتفاضة الشعبية**: عدم اللجوء الى الحلول السلمية من قبل القذافي كان سببا في لفت الأنظار الدولية الى الأحداث في ليبيا وإيجاد حلول لها وأدى ذلك إلى إستخدام القوة الدولية.¹

4- **اخفاق النظام في حل الأزمة**: تحول المظاهرات من سلمية إلى حالة الحرب المفتوحة نتيجة استخدام العنف والأسلحة لمواجهتها من طرف النظام إستدعى التدخل من أطراف خارجية لحل الأزمة.

ثانيا: الأسباب الانسانية والقانونية للتدخل في ليبيا:

الانتهاكات الانسانية التي ارتكبتها القذافي في حق المدنيين ساهمت في التدخل الدولي لحماية المدنيين فأصدر القرار 1970 و القرار رقم 1973 بحيث:² قرار مجلس الأمن رقم 1970: أصدر في 26 فيفري 2011، فرض عقوبات دولية على نظام القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في حق المدنيين من قبل قوات نظام القذافي وينص القرار على:

¹ زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص121.

² المرجع نفسه، ص ص 123، 122.

- إحالة الوضع الى المحكمة الجنائية الدولية (للتحقيق في الجرائم المقترفة).
- حظر الأسلحة (تدابير لمنع وصول الأسلحة بمختلف أنواعها إلى ليبيا).
- حظر السفر (منع 16 شخص من السفر وهم القذافي وعائلته و7 تابعيه وهم (محمد البغدادي، عبد القادر يوسف الدبري، أبو زيد عمر، أبو بكر يونس، معتوق محمد معتوق، سيد محمد قذاف الدم، سنوسي عبد الله).
- تجميد الأصول (بحيث تقوم الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والموارد الاقتصادية لعائلة القذافي).
- قرار مجلس الأمن رقم 1973 أصدر في 17 مارس 2011 إثر عدم استجابة السلطات الليبية للقرار رقم 1970 وينص على:
فرض منطقة حظر جوي، إنقاذ حظر الأسلحة، حظر الرحلات الجوية، تجميد الأصول).

ثالثا: الأسباب الاقتصادية للتدخل في ليبيا:

باعتبار أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج إليها على سبيل المثال كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ونظرا لأهميته النفط الليبي الذي تمكن في نوعيته وجودته كونه من النوع الخفيف، فان كل الدول تسعى لتأمين مصالحها النفطية في ليبيا لذا فالأسباب الاقتصادية دافع أولي للتدخل الدولي على غرار أسباب أخرى منها:¹

¹ زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص125.

- المحافظة على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا.

- تخفيف الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة.

وتعتبر سياسة القذافي الاقتصادية سببا رئيسيا في التدخل العسكري في ليبيا، فقد عرفت نوعا من التهميش للشركات الصناعية الغربية، إضافة إلى تصريحات القذافي ومشاريعه خاصة مشروع الدينار الذهبي الذي كان الغرض منه رفض الدولار واليورو كل هاته الدوافع الاقتصادية فرضت التدخل الدولي في ليبيا ودائما تحت غطاء حماية المدنيين لإضفاء المظلة الشرعية للتدخل.

المطلب الثاني: طبيعة تواجد قوات الناتو في ليبيا

جاء على لسان الأمين العام لحلف الناتو: "أن الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا" ولكن الحلف يتواجد وفقا لاستراتيجية "الأمن الناعم" حيث يسعى لبناء المؤسسات الأمنية وهذا ما جاء في الرؤى الأكاديمية الصادرة عن الحلف حيث قالت: (أن رحيل نظام القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، فهي بحاجة لجهود دولية لبنائها ذلك أنها تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم الضرورية للأمن والاستقرار) ولكن حلف الناتو بشأن إصلاح الجهاز الأمني في كل من أفغانستان والعراق سابقا أظهر النوايا الحقيقية للحلف، ففي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا فان الفرصة مناسبة للناتو لتكرار تجربتي أفغانستان والعراق وهو ما يتيح للحلف نفوذ هائل في المنطقة وهذا ما أشار إليه الأمين العام للحلف "أندريس فوغ راسموسن" في قوله: (إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن عن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال افريقيا والشرق الاوسط وبإمكان الناتو تقديم اسهامات فريدة في هذا المجال) وأضاف قائلا: (ترحب بليبيا الديمقراطية كشريك في الحوار المتوسطي) إلا أن ذلك لا يعني أنه لا نية للناتو في نشر قواته البرية في ليبيا بدليل وجود ثلاث مؤشرات تبرز هذه النية وهي:¹

- **المؤشر الأول:** تصريح وزير الخارجية الروسي بأن (اعتزام كل من فرنسا وبريطانيا استخدام مروحيات قتالية يعد بداية لتحول مهمة الناتو في ليبيا إلى عملية برية .

¹- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 179.

- المؤشر الثاني: ما أشار قائد القوات البحرية الفرنسية "بيير فوريسيه" عنه في تحدّثه عن نية قوات التحالف للانتشار في ليبيا بمجرد انتهاء القتال.

- المؤشر الثالث: وهو إشارة "لصامويل لوكير" إلى إعتقاده بأنه ربما تكون هناك حاجة لقوة صغيرة بمجرد انهيار نظام القذافي للمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية.

أولاً: الحلف الأطلسي وطراف التدخل في ليبيا:

كان صدور القرار الأممي عن مجلس الأمن تحت رقم 1973 والقاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا الشرارة الأولى للتدخل الدولي تحت قيادة الحلف الأطلسي، فتداعت الدول الغربية والعربية لتنفيذ القرار وقد بدأ التدخل فعلياً في 19 مارس 2011¹ وقد تم تسمية العمليات العسكرية في ليبيا ب: فجر الأوديسة (odyssey Dawn) ومن أهم الدول المشاركة في فجر الأوديسة:

- الولايات المتحدة الأمريكية: شاركت في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز "F15" و "F16"، وطائرات من نوع "الشبح" و حاملة المروحيات "باتان" فضلاً عن المدمرتين "باري" و "ستاوت" المجهزتين بصواريخ التوماهوك طراز "بي جي أم 109" وسفینتان برمائیة وثلاث غواصات.²

- بريطانيا: قامت بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، كما نشرت ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيدو" و "يوروفايتر" في القواعد القريبة من

¹- congerssiol resarch service, **operation odyssey dawn Libya**, background and issues for congress, 28 march, 2011,p25.

²- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص128.

يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيو" و "يوروفايتر" في القواعد القريبة من ليبيا تجدر الإشارة الى أن لها قاعدة عسكرية في مالطا، وقامت بوضع ثلاث طائرات رادار "أواكس" إضافة إلى فرقتان "ستمينستر" و"كميرلاندر" و"غواصة".

- فرنسا: أدان "نيكولا، ساركوزي" الاستخدام المفرط وغير المقبول للقوة ضد المدنيين في ليبيا، وطالب بالوقف الفوري لعمليات العنف وتحتية القذافي وأرسلت نحو ليبيا ما يقارب 100 طائرة مطاردة طراز "رافال" و "ميراج200" ووضعت القواعد الحربية في كورسيكا وتشاد في حالة استنفار وتموين إضافة إلى إرسالها حاملة مروحيات من طراز "ميسترال" و"غواصة مهاجمة نحو السواحل الليبية.

- كندا: أعربت عن رفضها لما يحدث في ليبيا، وشاركت بسبعة طائرات من طراز "CF18"¹.

- إيطاليا: قامت بعرض استخدام سبع قواعد جوية في عمليات حلف الأطلسي على ليبيا أهمها صقلية.

- إسبانيا: استتكرت للوقائع في ليبيا وشاركت في الحملة الدولية من خلال تقديمها تسهيلات لقوات الحلف في استخدام الممر البحري "مضيق جبل طارق"، واختراق إقليمها الجوي، كما قامت بتحضير قاعدة "روتا" لدعم قوات الحلف، إضافة الى قاعدة "مورون" جنوب اشبيلية.

- بلجيكا: أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 وذلك من خلال استخدام طائرات مطاردة من نوع "F16" وطائرة نقل.

¹- congressional reaserche service, op.cit,2011.p26.

- النرويج: ساعدت قوات الحلف في حظر الطيران على ليبيا، وقدمت طائرات نقل طراز "هريكيوليس" وأخرى مقاتلة من نوع "F16".
- مصر: من بين الدول التي ساعدت في فرض حظر الطيران، وقامت بتخصيص "مرسى مطروح" قاعدة لتزويد طائرات الحلف بالوقود.
- قطر: وهي أول دولة عربية عبرت عن رغبتها في المشاركة في العمليات العسكرية ضد ليبيا، كشريك في عمليات الناتو ضد قوات النظام، فقامت بنقل تجهيزات وقوات عبر أسطولها، كما قامت بإرسال طائرات إغاثة.¹
- الامارات: أرسلت سوسيين من الطائرات المقاتلة، إضافة إلى طائرات "الأباتشي" و "شينوك" وطواقم البحث والإنقاذ.

ثانيا: مراحل التدخل الدولي في ليبيا:

يمكن تمييز أربعة مراحل أساسية للتدخل وهي:

1- مرحلة ما قبل التدويل والتدخل (مرحلة انطلاق الأزمة):

وتمثلت في بداية الإنتفاضة الشعبية في ليبيا ويمكن تقسيمها إلى:

- المشهد الداخلي وبداية الإنتفاضة(بداية الاحتجاجات والمطالبة بإسقاط النظام).²

- التحول من المظاهرات السلمية إلى المسلحة.

¹ زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 130.

² مفتاح علي جويلي، منكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص 122.

- الانشقاقات في صفوف النظام (الاستقالات الفردية والجماعية في صفوف الجيش لكبار أركان النظام وانضمامها للثوار).

- الاحتجاجات خارج ليبيا (مظاهرات شارك فيها متظاهرون في كل من إيطاليا، بريطانيا، مصر أمام مقر جامعة الدول العربية دعماً للاحتجاجات في ليبيا).

- ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا بدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الدولية و الإقليمية لوقف ما يرتكب في حق المدنيين ولاحت إلى الأفق بؤادر التدخل الدولي في ليبيا وبداية تدويل الأزمة.

2- مرحلة تدويل الأزمة:

إتجهت الأطراف المتنازعة في ليبيا من نظام ومعارضة إلى الحسم العسكري، وساهمت وسائل الإعلام العربية والعالمية في إخراج الأزمة وتدويلها ومن بين العوامل التي ساهمت في تدويل الأزمة نذكر مايلي:

- إرتفاع شدة الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة وتحولها إلى حرب مفتوحة.

- إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي (بتعيينه لعدد من الممثلين في الخارج وتعيين لجنة للعلاقات الخارجية).

وسائل الاعلام (من خلال متابعة وتغطية الأحداث والتصعيد المتزايد في حدة الأزمة).

وتخللت هذه المرحلة في مجملها محطات رئيسية ساهمت في إعتبار الأزمة الليبية من القضايا الدولية الهامة ومن أبرزها:

اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي والذي نتج عنه إصدار القرار رقم 1970 والذي ندد فيه بالعنف واستخدام القوة ضد المدنيين.

- قرار مجلس حقوق الإنسان القاضي بإفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في ليبيا.¹

- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية.

- جامعة الدول العربية تعقد مجلسا لدراسة الأوضاع في ليبيا وتدعو إلى وقف العنف ووقف مشاركة الوفد الليبي في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع الأجهزة التابعة لها.

- المجموعة الأوروبية (بعد المساندة التي قدمها الموقف الأوروبي للمعارضة الليبية والمجلس الانتقالي الليبي خلص إلى ضرورة التدخل في ليبيا وضرورة أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي لوضع حد لانتهاكات نظام القذافي.

إصدار القرار الأممي رقم 1973 القاضي بفرض عقوبات على نظام القذافي وذلك بفرض حظر جوي على ليبيا وتنظيم هجمات مسلحة ضد قواته.

3- مرحلة التدخل العسكري (تطبيق القرار رقم 1937):

بدأت هذه المرحلة في 19 مارس 2011 وعرفت هذه المرحلة العديد من الخطوات نذكر منها:²

¹ تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في فهم الصراع الليبي، ماي 2011، ص26.

² زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص ص 137-139.

أ- بداية العمليات العسكرية في ليبيا: بقيادة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتستهدف هذه المرحلة ضرب القواعد العسكرية في ليبيا.

ب- وقف إطلاق النار: أعلن نظام القذافي عن وقف عملية إطلاق النار ضد المعارضين وهذا ما لقي استحسان الأمين العام للأمم المتحدة لكن سرعان ما أجهضت عملية وقف إطلاق النار في مدة زمنية قصيرة.

ج- تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية: وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف بين الدول الأوروبية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضاء الحلف ضمن عملية "الحامي الموحد" وهي: بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إذ نفذت طائرات الحلف ما مجموعه 17939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا بين 31 مارس 2011 و 31 أكتوبر 2011 ساهمت في تغليب كفة المعارضة وإنهزام قوات نظام القذافي.

د- عرف التدخل الدولي في ليبيا العديد من ردود الأفعال والمواقف المتباينة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ بحيث:

- موقف الدول الغربية: معظم الدول الأوروبية رحبت بتنفيذ حظر الطيران ودعمت القرار رقم 1973، بينما إمتنعت كل من روسيا والصين عن التصويت على القرار وعبرت عن أسفهما للتدخل في ليبيا وطالبت الحكومة الروسية الإنهاء الفوري لسفك الدماء وليبيا بإجراء الحوار.

- موقف الدول العربية والدول المغاربية: كانت الدول العربية مؤيدة لقرار مجلس الأمن رقم 1973 وشارك العديد من الدول العربية في تنفيذ الحظر الجوي كقطر والإمارات، أما موقف الدول المغاربية فقد كان معارضا وأعلن عن رفضه لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، في حين ظل الموقف الجزائري غير واضح وتميز بالدبلوماسية وعدم المعارضة وفي نفس الوقت لم يرحب بالتدخل الأجنبي.¹

4- مرحلة نهاية الحظر الجوي:

بعد مقتل القذافي في 20 أكتوبر إتخذ الحلفاء قرار مبدئي بإنهاء عمليات حلف الناتو يوم 31 أكتوبر 2011 ويأتي هذا القرار لعدة اعتبارات منها:²

- مقتل معمر القذافي.

- إعلان تحرير ليبيا.

- تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016 والصادر في 27 أكتوبر 2011 الذي ينهي التدخل الدولي ويلغي القرار رقم 1973، ومن خلاله تم تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا وإنهاء تجميد الأصول.

¹ زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 141.

² حسن صبرا، نهاية جماهيرية الربيع، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 281.

المطلب الثالث: نتائج التدخل الدولي في ليبيا

أولاً: النتائج السياسية والعسكرية:

- موت معمر القذافي وسقوط مدينة سرت و إعلان التحرير من أبرز النتائج السياسية والعسكرية التي حققها التدخل الدولي في ليبيا إلا أن هذا التدخل ساهم في:

- نشر الفوضى على الحدود حيث أصبح تأمين الحدود من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا.

- أصبحت ليبيا مكان مناسب لأسواق السلاح والمخدرات، إلى جانب الاتجار غير المشروع لمواد الوقود والبضائع.

- أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة آمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطر على المنطقة الإقليمية والعالمية.¹

ثانياً: النتائج المادية والاقتصادية:

- تراجع معدلات الاقتصاد الليبي وانخفاض الانتاج النفطي، فقد سجلت الواردات الليبية خلال الأشهر الأولى من 2011 انخفاضا بنحو 35% شملت الإسمنت والمواد المعدنية وطوال سنة 2010 كان نسق الواردات الليبية يقدر بنحو 6,8 مليون دينار أما اليوم فهو لا يتعدى مليون دينار.

- توقف نشاط المؤسسات المصدرة.

¹ زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص142.

- إرتفاع نسبة التضخم حيث بلغت 3,1% علما بأن نسبة التضخم المستهدفة في الميزان الاقتصادي تبلغ 3,5%.¹

ثالثا: النتائج الاجتماعية والانسانية:

- خسائر بشرية نتيجة الضربات الجوية التي قام بها حلف الناتو منها خمس ضربات جوية قتل فيها ما لا يقل عن 60 مدنيا وتعد أكبر واقعة من حيث الخسائر البشرية بضربة جوية للناتو في ليبيا في مدينة "ماجر" حيث فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا وأصيب فيها عدد كبير من سكان المدينة.

- كثرة عمليات الخطف والقتل الغوغاني من طرف قوات المعارضة من طرف قوات المعارضة لعدد من الدينين خاصة من يشتبه فيهم أنهم أنصار القذافي.²

- خسائر مادية وأضرار لحقت بالبنية التحتية المدنية الليبية أفرزتها قوات الناتو.

- الاعتبارات السياسية الدافعة للتدخل في ليبيا:

إن الأهداف الحقيقية للتدخل في ليبيا هي الدافعة للتدخل فمجلس الأمن قراراته مجرد غطاء قانوني ودليل ذلك الوضع الذي ألت اليه ليبيا.

- الموقع الاستراتيجي لليبيا.³

¹ محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا، نقلا عن:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial>.

² زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 144.

³ التدخل الأممي لحماية الحقوق ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية، 2012، ص 13.

- تعتبر ليبيا من أهم الدول النفطية فبتحطيم بنيتها التحتية تطرح مشروع إعادة إعمار ليبيا لتفيد بطريقة مباشرة من الثورة الليبية.¹
- إنعاش الحركات المسلحة لبيع السلاح.²

¹- أحمد ابراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية، 28 سبتمبر 2011 متوفر على موقع الانترنت: www.tebyan.org

²- ادريس لكريني، التدخل الانساني في ليبيا ومخاطر الانحراف، 1 أكتوبر 2012 متوفر على موقع الانترنت

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي

أفرزت الأوضاع الداخلية في ليبيا جملة من الآثار والانعكاسات على دول جوارها الإقليمي شكلت مصدر خطر وتهديد على الأمن في المنطقة.

المطلب الأول: التهديدات "الصلبة" للأزمة على منطقة الساحل

أولاً: تهديد استقرار دول الجوار ومشكل أمن الحدود

أصبحت ليبيا تشكل مدمن مصادر التهديد الوجودي، إذ لم تخل دول جوارها من التوترات السياسية من جراء الوضع في ليبيا.

فتهريب الأسلحة باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت الجوار العربي والإفريقي وهذا ما أضحى يشكل شوكة في خصر هذه الأنظمة وتشير بعض التقديرات تهريب ما يقارب أكثر من عشرة الاف قطعة سلاح وقذائف RPJ في مرحلة ما بعد الثورة، وهذا ما أكدته السلطات المصرية فقد حجزت أكثر من مرة أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، وهو ما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر.

والأمر نفسه لا يختلف في النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل إلى أكثر من 1000 كيلو متر، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبة هذه الحدود.¹

كما أن تجارة السلاح امتدت إلى الساحل الإفريقي والصحراء خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق، بالإضافة الى تنظيم القاعدة الذي يسيطر

¹- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص ص 188-189.

على مناطق صحراوية بين كل من: مالي والنيجر، موريتانيا والجزائر، وتؤكد هذا السياق تقارير تثبت أن حركة العدل والمساواة حصلت على أسلحة من ليبيا عبر الحدود الجنوبية علاوة عن الحركات المناوئة لأنظمة تشاد والنيجر.¹

وفي سياق متصل قدم الخبير "غارتنشتاين روس" عضو في مجموعة التفكير الأمريكية لمسائل الأمن عرضاً مفصلاً حول الجماعات الجهادية الناشطة في ليبيا وخطر اتصالاتها بدول الجوار، هذا وذكر بأزمة الرهائن بالمركب الغازي لتيغنتورين بعين أمناس في الجزائر مشيراً إلى أن ما يبعث أكثر على الإنشغال هو التدفق المتواصل للأسلحة القادمة من ليبيا نحو تونس.

وبعد أن دخلت ليبيا في حالة من عدم الإستقرار الذي تحكمه الميليشيات وسلطة السلاح، كثرة الاعتداءات والاعتقالات مما ساهم في تمزيق النسيج الاجتماعي وإضعاف البنى التحتية والمنشآت الاستراتيجية وساهم تشتت وانقسام القوى السياسية في تأجيج الأوضاع وهذا مما زاد من صعوبة تكوين منظومة أمنية نظامية تسهر على أمن البلاد خاصة مع ضعف المراقبة على الشريط الحدودي مع الجزائر، وتونس ومصر الذي أدى إلى إرتفاع وتيرة التهريب بالأسلحة بالإضافة إلى حرية التنقل للمجموعات الإرهابية التي إتخذت من ليبيا قاعدة خلفية تنطلق منها العمليات والدعم اللوجيستي لزعزعة الإستقرار في دول الجوار.²

¹ خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 88، أبريل 2012، المجلد 47، ص 118.

² أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 191.

هذا وتشكل البيئة الليبية مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي، فعودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلى جانب القذافي، أجبت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد، ولم تقف المطالب هنا بل وصل سقف مطالبها من المطالبة بحكم ذاتي إلى إنفصال تام عن دولة مالي، وإزادات فرصة الطوارق في تقوية تمردهم ظهور متغير آخر هو "حركة أنصار الدين"، التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا. ومن المرشح أن النيجر هي الأخرى ستقوم بتفجير علاقة صراعية مع الطوارق بفعل تداعيات الوضع الليبي.¹

كذلك فإن مشكلة أمن الحدود تشكل ضلعا أساسيا في التهديدات الأمنية لدول الجوار بصفة عامة ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، سواء تعلق الأمر بتهرب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر، وهناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار كالتنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوف من الربط الإقليمي بين هذه التنظيمات وتنظيم "داعش"، هذا دون نسيان المتمردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر.²

¹ - خالد حنفي، مرجع سابق، ص 119.

² - أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 193.

ثانيا: انتشار السلاح وتنامي قاعدة الساحل و الصحراء .

إن المتتبع والمراقب للوضع الليبي في زمن هيمنة الميليشيات، يرى أن خريطة توسع القوى المسلحة وانتشار الميليشيات على التراب الليبي جاء في سياق اهتراء الدولة وتفتت مؤسساتها على وقع السلاح والتخريب ويظهر من خلال الخريطة أن ليبيا باتت مقسمة جغرافيا الى عدة أقاليم فقد أصبح الجنوب مقسما بين قوى "التيو" التي تسيطر على "سبها" وبين قبائل الطوارق المهيمنة على المنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا.¹

وفي ظل هذه الانقسامات والحرب الأهلية المتفجرة في ليبيا أنتجت تداعيات سلبية على دول الجوار خاصة: مصر، تونس، الجزائر، لا سيما وأن حدود تلك الدول تشهد وجود اسلاميون متشددون، وبالتالي تكون هذه البيئة أرضية خصبة لتنتقل السلاح وتصدير العنف والفوضى الى هذه البلدان العربية.²

هذا ويشكل فرار عدد كبير من السلفيين الجهاديين من سجون ليبيا فضلا عن تسرب أسلحة من ليبيا باتجاه النيجر وشمال مالي خطرا على منطقة الساحل الافريقي ودول الجوار الليبي يتمثل هذا الخطر في تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وهذا ما أشار اليه تقرير الأمم المتحدة في أن بعض السلطات تعتقد.²

¹ توفيق المدني، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد 5153، 17 أفريل 2014، ص14.

² المرجع نفسه، ص14.

جماعة بوكو حرام المتشددة تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتدعيمها بالسلاح القادم من ليبيا عبر القاعدة.¹

تصاعد المواجهة بين الحركات الجهادية في ليبيا يفاقم التوتر لدى جميع الحركات الجهادية في دول الساحل والصحراء تضامنا للحركات الإسلامية والجهادية في دول ليبيا وتأتي على رأسها "حركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين في مالي"، و "حركة تحرير "دلتا" في "النيجر" و "جماعة بوكو حرام في نيجيريا" وتستعد هذه المنظومة الجهادية المتحالفة لتصعيد عملياتها ضد أطراف غربية أمريكية، فرنسية، وبريطانية خاصة بعد تشكل (دامس)، الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي، فمن المتوقع وطبقا للتقديرات الإقليمية أن تكون كل من مصر، تونس و الجزائر أحد أهم ساحات الانطلاق الارهابي لهذه الجماعات.²

هذا بالإضافة إلى عدة بلدان في منطقة الساحل تواجه عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، حيث يشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور مخاوف أمنية في المنطقة جراء تنقل الأسلحة غير المشروعة، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف وغيرها من التهديدات التي تواجه الأمن القومي لدول منطقة الساحل خاصة: مالي، موريتانيا، النيجر و نيجيريا، أنظر الخريطة رقم (1) - (خريطة توضح انتشار التهديدات الأمنية لدول الجوار الليبي).

¹ توفيق المدني، مرجع سابق، ص14.

² أماني الطويل، الجوار خطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا، موقع صحيفة الضفتان نقلا عن:

ثالثا: فوضى الميليشيات المسلحة والتجاذبات الإقليمية الليبية:

إنفردت ليبيا بظاهرة الميليشيات المسلحة وهي الظاهرة التي ساهمت في التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي ويعزو البعض نشوء هذه الظاهرة الى العديد من الأسباب منها:¹

- لجوء القذافي الى القوة المسلحة لقمع المتظاهرين.

- قيام حلف الناتو بإمداد المنفضين بالمال والسلاح لحسم المعركة ضد نظام القذافي.

وظلت الميليشيات أقوى من أجهزة الدولة ذلك أنها أصبحت تشكل أذرع مسلحة لفئات قبلية أو جهوية أو سياسية مؤثرة، والأمر الغريب أن هذه الميليشيات أصبحت في وقت لا حق بديلا عن الجيش في تنفيذ المهمات الأمنية التي تحتاج إليها الحكومة وتأتي في مقدمتها تأمين الحماية لمنشآت الدولة نفسها، أما الأمر الأغرب فإن كل مجموعة من الميليشيات، وبرغم كثرة عددها إلا أن كل مجموعة يندرج تحتها فصائل وتنظيمات بعضها ذو طابع قبلي وبعضها الآخر ينسب لحركات معينة وتشكيلات سياسية داخل ليبيا.

وبدلا من أن تقدم القوى السياسية الحلول للتدهور الأمني والعسكري الذي تشهده البلاد، فقد أدت إلى إزدياد حالة التوتر والاحتقان السياسي نتيجة كثرة الكتائب والميليشيات المسلحة ما خلق نوع من الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد وبالتالي أدى الصراح المسلح الذي يعبر عن الاشكال الليبي وهو في حقيقته اشكال سياسي بامتياز.

¹ - حسين معلوم، ليبيا... دولة ميليشيات"، مركز الخليج للدراسات، ملحق الأسبوع السياسي، نقلا عن:

ولنا أن نتصور الحال المتردي على الساحة الليبية ومدى ما يمثله ذلك من عامل خطورة على الوضع العام بالنسبة للدول المجاورة لليبيا خاصة مع طول حدودها النسبية مع كل من: مصر في الشرق و تونس والجزائر في الغرب وتشاد والنيجر ومالي في الجنوب.¹

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأوضاع الداخلية في ليبيا أثرت على منطقة الساحل تأثيرا سلبيا في كافة الميادين والمجال الأمني على وجه الخصوص ماسهم في استفحال التهديدات الأمنية الصلبة واللينة في المنطقة.

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 198.

المطلب الثاني: التهديدات "الناعمة" للأزمة الليبية على منطقة الساحل

خلقت الأزمة الليبية نتائج وانعكاسات الأزمة تصحب كل اضطراب يعتري النظم السياسية ويهدد كيان الدول والمجتمعات وهي تهديدات غير أمنية أو عسكرية وتمثلت في:

اولا: تهديدات الأمن الانساني

وتمثلت فيما يلي:

1- مخاطر الهجرة غير الشرعية:

تصدر الأزمة الليبية الهجرة غير الشرعية إلى دول الجوار الإقليمي وإلى الغرب بشكل عام، وهو ما جعل العديد من الدول تدق ناقوس الخطر نحو هذه الظاهرة التي تؤثر سلبا على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الانسانية.¹

وقد حذر الاتحاد الاوروبي من ام عام 2014 قد شهد إرتفاع ملحوظ في عدد المهاجرين غير الشرعيين الى دوله الأعضاء، وقد وصل الأمر إلى أن تطالب ايطاليا منظمة الأمم المتحدة في جويليا 2014 بالتعاون مع أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية من ليبيا، من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة ورفع كفاءة مراقبة الحدود الليبية وذلك عن طريق اتفاقات دولية، وقد أشار تقرير بعثة الامم المتحدة إلى أنه ومنذ 28 جوان 2014 زاد عدد المهاجرين من 4000 إلى حوالي 16،000 شخص في اليوم الواحد وعلى مدى عدة ايام .

¹ - أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 199.

2- اللاجئين النازحون من ليبيا:

منذ بداية الأزمة الليبية واللاجئون يتوافدون من ليبيا إلى دول الجوار هرباً من تدهور الوضع الأمني في ليبيا، وقد تضاربت الأرقام في مختلف التقارير التي قدمت أرقاماً قياسية حول عدد اللاجئين المتوافدين على أراضيها.¹

ولتفادي تدفق اللاجئين فرضت بعض الدول المجاورة بشكل متقطع قيوداً على المهاجرين الراغبين في عبور الحدود.

ثانياً: التداعيات السياسية للأزمة الليبية على دول الجوار

1- أزمة العلاقات البينية بين ليبيا وجوارها:

تشهد العلاقات البينية بين ليبيا ودول جوارها توتراً حيناً وهدوءاً حيناً آخر، وذلك نتيجة التداعيات الأمنية التي خلقتها الأزمة وقد طالبت دول الجوار الليبي إلى ضرورة احتواء الوضع وذلك بغلق سفاراتها وإجلاء سكانها من الأراضي الليبية، وكذلك دعت إلى التدخل العاجل لإحتواء تداعيات الأزمة قبل تصعيدها أكثر.

2- الية دول الجوار للتعامل مع الأزمة الليبية:

في ماي 2013 وعلى هامش قمة دول الانحياز توافقت كل من مصر والجزائر على تدشين الية لدول جوار ليبيا للتفاعل الاقليمي مع الأوضاع الليبية بغية الوصول الى حلول تمنع انهيار الدولة الليبية وقد عقدت هذه الآلية ثلاثة اجتماعات أخرى: أحدها على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في جويلية 2014

¹ أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 201.

ب: غينيا و الثاني في مدينة الحمامات في تونس حيث إتفق وزراء الخارجية على وضع خطة للمساهمة في حل الأزمة الليبية ومنع انتشار تأثيراتها على المنطقة وتقرر تشكيل فريق عمل سياسي تتولى مصر تنسيق أعماله، وذلك لتوفير اليات التفاعل اللازمة مع الأزمة الليبية سعيا لتخفيض مستوى التهديدات الليبية لدول الجوار الاقليمي، ومحاولة بلورة ملامح عملية سياسية ليبية يتم دعمها اقليميا.¹

أما الاجتماع الثالث لآلية دول الجوار الإقليمي فقد كان في 25 أوت 2014 بالقاهرة وأكد هذا الاجتماع على مبدأ وحدة واستقلالية الأراضي الليبية ورفض التدخل الدولي فيها ودعا إلى ضرورة اشراكها في مختلف المبادرات الاقليمية والدولية.

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الليبية على منطقة الساحل

لم يخلق الملف الليبي على دول الجوار مخلفات سياسية وأمنية فحسب بل أنه عرض اقتصاديات دول الجوار للإرهاق بسبب تداعيات مسألة اللاجئين والتهريب عبر الحدود نتيجة الوضع الأمني في ليبيا وانعدام الضوابط المحددة لحركة تدفق السلع.²

هذا وعرفت العلاقات الاقتصادية البينية بين ليبيا ودول منطقة الساحل تراجعا بسبب الضغط الأمني الداخلي والأزمة السياسية الخانقة في ليبيا وذلك نتيجة توقف بعض البنوك الليبية وهو ما خلق مصاعب أمام عمليات التبادل التجاري والتحويل المالي.

¹- أمانى الطويل، مرجع سابق

²- سفيان رجب، ورقة اقتصادية: ليبيا...الأزمة، نقلا عن:

كذلك اضطرار العمالة الأجنبية العاملة في ليبيا للعودة الى بلدانها، أدى إلى رفع نسبة البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي في جل مناطق منطقة الساحل الافريقي.

إنعكست الأزمة الليبية كذلك على منطقة الساحل ودول الجوار من خلال إرهاق ميزانية الدفاع لدى هذه الدول في محاولتها لتأمين حدودها مع ليبيا.

إضافة الى ذلك فقد كان للأزمة تأثير سلبي على صناعة السياحة في المنطقة فالخوف من الاختطاف وسائر الشواغل الأمنية أبعد السياح عن بعض البلدان في المنطقة ما أثر على الاقتصاديات المحلية، كما وأفرز تعلق الاستثمار في بعض البلدان مثل: مالي إلى مزيد من نسب البطالة وزيادة أسعار السلع الأساسية نتيجة لارتفاع تكلفة نقل السلع.¹

¹- نعمي فطيمة، مرجع سابق، ص44.

استنتاجات الفصل الثاني:

1- تجتمع جملة من الأسباب الداخلية والخارجية في تفسير الأزمة الليبية فنسبة للأسباب الداخلية المتمثلة في الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي و الاستراتيجي لليبيا فقد كانت هدفا للقوى الكبرى في التعاطي مع الأزمة منذ انفجارها، إضافة إلى جملة من الأسباب ك:

غرابة هيكله النظام الليبي، إضافة إلى تغييب فعاليات المجتمع المدني وغياب التنشئة السياسية وضعف المشاركة السياسية، بالإضافة إلى تجذر النظام الايديولوجي وعمقه الذي كان بمثابة محرك شرعية النظام السابق أما على الصعيد الخارجي فيمكن أن نجل الأسباب في أثر التحولات الاقليمية على الأزمة الليبية وكذا أثر السياقات الدولية، بالإضافة الى تميز السياسة الخارجية في عهد القذافي بالارتكاز على الدائرة الافريقية كل هاته الأسباب أدت إلى تفجير الأزمة في 17 فبراير 2011.

2- من خلال تحليلنا لعملية التدخل الدولي في ليبيا فإننا ندحض تماما فكرة الأهداف الإنسانية للتدخل، فتجاوز حلف الناتو الأهداف الإنسانية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسية التي كانت أكثر حضورا كدافع للسلوك الدولي للتدخل، من خلال إنهاء حكم ونظام قائم والوصول إلى منطقة جيواستراتيجية، وهو ما يثبت أن المنظومة الغربية لا تستثني إمكانية اللجوء إلى آلية التدخل العسكري في حل المشاكل العربية، ويبقى إحتمال التدخل ضد أي دولة واردا بمجرد تعرض المصالح الغربية للخطر، وعليه يتضح أن التدخل لحماية حقوق الإنسان ماهي إلا مظلة شرعية أقرتها هيئة أممية دولية لإضفاء نوع من الشرعية خدمة لمصالح الدول الغربية.

3- تبين لنا من خلال الفصل الأول علاقة الأمن الداخلي بالأمن الخارجي ووقفنا على حقيقة أن تهديد الأمن الداخلي لم يعد يؤثر على الداخل فقط، وإنما له تداعيات اقليمية وحتى دولية، وهوما وقفنا عليه في هذا الفصل فالأزمة لم تصدر مخلفاتها على دول جوارها الاقليمي الافريقي بل كان لها بعد دولي أو انعكاس دولي خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية وكونها أحد أسباب ارتفاع سعر النفط الدولي.

4- في محاولتنا لرصد طبيعة التهديدات التي أفرزتها الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي وجدنا أنها تصنف الى تهديدات صلبة ذات طابع عسكري وأخرى لينة تمثلت في امتداد الأزمة حتى بعد سقوط نظام القذافي، تمدد الارهاب الاقليمي والجماعات العابرة للحدود، المتاجرة بالبشر، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، التجارة بالسلاح، انتشار الأزمات والنزعات الاقليمية... الخ

ومن خلال الترابط بين التهديدات الصلبة واللينة يتضح لنا أن التهديد الصلب يغذي التهديدات اللينة ويحدث تغذية رجعية وهو بدوره ما يؤكد لنا أن الأمن على الأرض متعدد الأبعاد.

الفصل الثالث :

سياسات الأمن القومي الجزائري في

ظل تداعيات الأزمة الليبية

تمهيد :

أبرزت الأزمة الليبية العديد من التداعيات على أمن واستقرار الجزائر، فالجزائر تربطها بليبيا حدود على طول 982 كلم هاته المساحة الكبيرة يصعب تغطيتها أمنيا خاصة في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها دول الجوار.

وقد جعلت هذه التداعيات الأمن القومي الجزائري يعاني جملة من التحديات التي تهدد كيان الدولة وقيمها، ولكن الجزائر وبحكم تجاربها التاريخية إضافة إلى اعتبارها دولة محورية في المنطقة أدركت مصادر تهديد أمنها القومي والتي على أساسها المنطقة أدركت مصادر تهديد أمنها القومي والتي على أساسها بلورت عقيدتها واستراتيجياتها الأمنية من مبادئ وركائز بلورت عقيدتها واستراتيجياتها الأمنية من مبادئ وركائز تقوم عليها سياستها الخارجية وذلك بغية الوصول إلى المقاربة الأمنية الجزائرية بمختلف مضامينها التي تبنتها في حلقة الأزمة الليبية من ناحية وتدارك تداعياتها من ناحية أخرى كل هذا سيكون وفق هندسة منهجية قوامها ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية.

المبحث الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

أدت التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا إلى عواقب وتداعيات وخيمة على الأمن القومي الجزائري خاصة في جناحه الشرقي، الأمر الذي أدى إلى ضعف مراقبة الحدود مما أتاح للأسواق السلاح والمتاجرة بالبشر والمخدرات أن تزدهر، وعليه سنحاول أن نبرز أهم الإنعكاسات الأمنية التي يواجهها أمن الجزائر القومي جراء الأزمة الليبية.¹

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية الليبية على الأمن القومي الجزائري.

1- الانعكاسات الأمنية الصلبة

أولا: تأثير الأزمة الليبية على إنكشاف أمن الحدود الشرقية الجزائرية.

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد أما من الشرق فتحدها كل من تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية، وتبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، وتمتد حدودها على طول 6343 كلم، وتمتد حدودها مع ليبيا على طول 982 كلم أنظر شكل 04 حيث يمثل خريطة الجزائر (الموقع الجغرافي للجزائر) أما شكل 05 فيمثل خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.

1- الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص99.

وعليه فإن شساعة حدود الجزائر يعرض أمنها للإختراق من عدة منافذ برية، ومنه أصبحت مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية، فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار، حيث أدى سقوط القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي بل على عكس ذلك فقد أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.¹

فغياب الدولة في ليبيا وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود وهو ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود الشرقية.²

ومع إرتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل تخوفا من تسلل المجموعات الإرهابية بالإضافة إلى الحد من عمليات تهريب السلاح.³

1- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص168.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص211.

3- مسؤول ليبي: ترتيبات أمنية تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، موقع صحيفة رأي اليوم، نقلا عن 297296 <http://www.raiyalyoum.com> تاريخ التصفح: 06 أوت 2015، التوقيت 9:30.

وتظهر حصيلة العمليات الأمنية للجيش بين سنتي 2013 و2014 أن الجزائر تواجه خطر أمني مرتبط أساسا بمحاولات القاعدة والجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل لتوصيل السلاح الليبي إلى الجنوب الجزائري.

ثانيا: تصاعد المد الإرهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية عبر خطر تمدد الدولة الإسلامية العراق والشام:

فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي تعاني منها ليبيا¹.

ومع بروز ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش" فهناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على ليبيا وإعلانها مركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق، وفي هذه الحالة من المتوقع أن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته العسكرية بـ "عدم التدخل" في القضايا الخارجية، وهذا ما جاء في بعض الصحف الجزائرية، فقد ذكرت بعض المصادر أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس، ففي حال لم تسارع الجزائر لإنقاذ ليبيا وتونس فإن ذلك سيكون خطرا كارثيا على أمنها القومي.²

1- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص168.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص213.

ثالثا: التهريب والمتاجرة بالسلح

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مزن للسلح، وبسبب نهب مخازن السلح الليبي من قبل الميليشيات المسلحة، أدى ذلك إلى إنتشار الأسلحة على نطاق واسع وبشكل خطير أصبح يهدد أمن المنطقة كاملة، وعلى رأسها أمن الجزائر القومي فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تؤرق الأمن القومي الجزائري ذلك أن حالة اللا أمن في ليبيا تززع استقراره وتفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية والإجرامية كالقاعدة في بلاد . الإسلامية وداعش.¹

رابعا: خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا.

رغم عقيدة الجيش الوطني الشعبي المرتكزة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وبأي شكل من الأشكال ، إلا أن الأوضاع في ليبيا قد تدفع الجزائر إلى كسر هذه القاعدة والتدخل لمنع أي خطر على أراضيها.

وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولين ليبيا زاروا الجزائر لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير الخارجية الجزائرية "رمضان لعمامرة" نفى أي نية للتدخل وأعلن أن الجزائر تدعم حوارا وطنيا شاملا في ليبيا وليس حلا عسكريا.²

1- مهدي تاج، المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، في

20 أكتوبر 2011، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://studies.eljazeera.net> .

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 215.

ففي حال التدخل العسكري ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، فهناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود خاصة في ظل الصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية.

2- الانعكاسات اللينة (التهديدات اللاتماثلية) للأزمة الليبية على أمن الجزائر القومي.

على غرار الانعكاسات الأمنية الصلبة التي تم ذكرها آنفاً والمتمثلة بانعدام الأمن في الرواق الجنوبي واكتشاف الحدود والإستيلاء على المراكز الحدودية من قبل الجماعات المسلحة وتهديدها لأمن الجزائر القومي، فقد برزت العديد من الإرهاصات اللاتماثلية والمتمثلة في إعادة التأكد على الهويات الإثنية، إعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبات بالتمثيل السياسي وبالعدالة الاجتماعية عبر الاحتشاد المنجرف للسكان، لذا فقد كانت الأقليات القومية في ليبيا وبالذات "التوارق والبتو" تشكل مصدر قلق أرق الأمن القومي الجزائري باعتبار أن التوارق في الجنوب الجزائري قد يتأثر بالصراعات القديمة وهو الدور الذي كان يلعبه القذافي في الصحراء الإفريقية الكبرى من خلال توظيفه لمختلف الأقليات القومية في ليبيا وفي الأراضي المجاورة لها.¹

1- الحامدي عيدون، مرجع سابق، ص 107.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فحسب كون الأمن لم يعد محصورا في تأمين الحدود فقط، بل إن كل مناحي الحياة في المجتمع تتأثر لما يكون هناك تهديد يمس استقرار البلد. فلا تنفك التبعات الاقتصادية والاجتماعية ترافق تزايد التهديدات الأمنية، فالمعادلة بسيطة مفادها أن: لا أمن دون إمكانات اقتصادية توفر فرص تنمية حقيقية، وبناء اجتماعي متماسك ينعم بالسلم الاجتماعي وعليه فتهديد الأمن يعني بالضرورة المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.¹

ونظرا لحدود الجزائر الطويلة مع ليبيا والمقدرة بـ982 كلم فإن ذلك يتطلب على الجزائر قدرات مالية مادية وبشرية لتأمين حدودها وقد ألفت الأزمة الليبية بظلالها على الموازنة العسكرية، فقد تم الإعلان عن خطة لتطوير القوات البرية واقتناء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود وتأسيسها على هذا السياق فقد تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار لعام 2012، أي بزيادة 6 مليار دولار عن الموازنة السنوية التي قررها قانون المالية لعام 2011.

1- أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص224.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

وتحتل الجزائر طبقا لأرقام والإحصائيات المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا في الإنفاق العسكري، لترتفع ميزانية الدفاع إلى حوالي 10.04 مليار دولار سنة 2014 فارتفعت ميزانية الدفاع إلى ما يقارب 12 مليار دولار أي ما يعادل 7% من الدخل الوطني الخام¹ وهذا يفسر بشكل واضح أن استمرار تصاعد تهديدات الأزمة الليبية وعدم احتوائها سيبقى يستنزف الميزانية المخصصة للدفاع وهو ما يؤدي إلى نقص في مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى على غرار التنمية والصحة والتعليم.

وننوه هنا إلى التداعيات التي تعرضت لها الجزائر نتيجة أزمة الرهائن في تيغنتورين على الجانب الاقتصادي، فقد كلفها ما يزيد عن 44 مليون دولار لإعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد وهو مطلب الشركات الأجنبية للعودة إلى العمل في الجزائر إلى الصحراء الجزائرية خوفا من القتل والاختطاف على الحدود الليبية الجزائرية.²

وحسب تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن قضية اللاجئين تفرز أخطارا تتجاوز تسرب الأسلحة والمخدرات لتمتد إلى انتقال الأمراض المعدية والأوبئة التي ينقلها أزيد من 10 آلاف مهاجر غير شرعي سنويا للجزائريين.

1- أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص 225.

2- عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، (قائمة: جامعة 08 ماي 1945) يومي 24-25 نوفمبر 2013، ص 06.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

هذه التداعيات تكلف الخزينة العمومية وتمس بالمقدرات الاقتصادية للجزائر وبالتالي سيؤثر سلبا على السياسات الاقتصادية المنتهجة في ميادين وقطاعات أخرى.¹

أما من الناحية الاجتماعية فقد انعكست الأزمة الليبية على الجزائر فقد شهدت الجزائر عدة احتجاجات، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الجزائري والاستقرار الاجتماعي في الجزائر، وقد زادت خطوة هاته الاحتجاجات التي عرفتها ولايات الجنوب الجزائري على غرار كل من ورقلة وغرداية في تهديد أركان السلم وبالتالي زعزعة الأمن القومي، خاصة وأنه قد كان لهذه الاحتجاجات في الجنوب ارتدادات في بعض الولايات الشمالية تجدر الإشارة إلى أن معظم الاحتجاجات تتعلق بالشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية.²

وتأسيسا على ما سبق يتجلى وبوضوح خطر الانعكاسات التي أفرزتها الأزمة الليبية على الجزائر وأمنها القومي هذا ما جعل الجزائر تتبنى مقاربة أمنية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية وهذا ما سنأتي على تفصيله في المحطة التالية.

1- ضياء الدين زيادي، خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبيين، قناة الوطن

الجزائرية، نقلا عن: <http://www.elwatanmedia.com/ar/p:3115> التوقيت 10:30.

2- أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص 228.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية الأمنية في التعامل مع تأثيرات الأزمة الليبية.

أما تصاعد الخطر الليبي وتصدير تداعياته للأمن القومي الجزائري وما قبله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على قيمها واستقرارها، وضعت الجزائر مقاربة أمنية للتعامل مع الزمة الليبية قصد حللتها وحصر أخطارها وانعكاساتها.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

أولا: مفهوم العقيدة الأمنية

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تعد نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة في بعدها الداخلي والخارجي وعليه نشأت العلاقة بين العقيد الأمنية والسياسة الخارجية، إذ تمثل العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية وقانونية تحدد توجه صناع القرار في السياسة الداخلية والخارجية، فهي تعد بمثابة التعريف الجيو سياسي لمصالح الدولة.¹

وتمد العقيدة الأمنية الفاعلين الأمنيين في الدولة أو الوحدة السياسية بإطار نظري متناسق من الأفكار والرؤى يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي وتقوم على مجموعة من المرتكزات:

أ- العامل التاريخي: ويعد من أهم المرتكزات والعوامل المنشأة للعقيدة الأمنية للدول، فالتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم في صياغة عقيدتها الأمنية وتحدد أسسها.

1- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة

الفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس ،ص290.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

فالعوامل التاريخية لها تأثير كبير على العقيدة الأمنية للدولة عند التمييز بين الصديق والعدو، وعند تحديد التهديدات والتحديات الأمنية فالدول التي حاربت بعضها في الماضي تصنف بعضها البعض كالعدو محتمل أو كتهديد كامن، في حين الدول المعروف عنها تاريخيا بأنها متنافسة تبني عقيدتها الأمنية على عدم ترك المجال لمنافستها عليها.¹

ب- **العامل الجغرافي:** باعتبار أن الجغرافيا عامل مهم أمنيا، فإن موقع الدولة الجيوبوليتيكي يساهم في عملية صياغة العقيدة الأمنية للدولة.

ت- **العامل الأيديولوجي:** تساهم الأيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية للدولة فهي تمدّها بالإطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة في تعاملها مع الأخطار والتهديدات بالإضافة إلى أنها تحدد وتوجه سلوك الدولة الخارجي فالعقيدة الأمنية هي إسقاط لمضمون أيديولوجية الدولة على المجال الأمني فهي تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها.

ث- **العامل السياسي:** طبيعة النظام السياسي للدولة (ديمقراطي - تسلطي..) كذلك مؤسسات الدولة عوامل لها تأثير في رسم العقيدة الأمنية للدولة .

ج- **طبيعة وواقع التهديدات :** شكل وطبيعة التهديدات الأمنية تحدد شكل العقيدة الأمنية للدولة ، فإذا كانت تهديدات ذات طبيعة تقليدية فإنه يتحتم على الدولة أن تبني عقيدتها الأمنية للتعامل مع هكذا تهديدات من خلال التركيز على تطوير وزيادة حجم قوتها أما إذا كانت التهديدات

1-سليم بو سكين، مرجع سابق، ص91.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

لاتمائية (غير عسكرية) فعلى الدولة بناء عقيدة أمنية تتماشى مع متطلبات مواجهة هذه التهديدات.

ثانيا: مفهوم الاستراتيجية الأمنية

هي الطريق أو السياق أو الأسلوب الذي تستطيع الدولة من خلاله توظيف كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى كافة الأجهزة والمصالح والأدوات الأمنية لمواجهة مواقف أو مشكلة أو ظرف أمني سعيا لتحقيق الأمن بكافة مضامينه وتطوير الدرات لتلائم ظروف الواقع وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة وبشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه أملا في توفير الاستقرار الأمني المنشود.¹

وتتضمن الاستراتيجية الأمنية على العناصر التالية:

❖ حصر وتحديد الإمكانيات والطاقات المتاحة وحسن توظيفها.
❖ أن تتم وفق خطة محكمة تتسم بالمرونة لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف أمني.

❖ أن تهدف إلى تحقيق غايات أو أهداف محددة تخدم الأمن.

ثالثا: علاقة الاستراتيجية الأمنية بالعقيدة الأمنية

تعتبر العقيدة الأمنية المبدأ التوجيهي والإطار النظري لصياغة الاستراتيجية الأمنية للدولة، التي تتحدد عن طريق عدة عوامل تشمل التهديدات المحلية والإقليمية والدولية والجغرافيا والثقافة السياسية والقدرات العسكرية ، الحاجات الاقتصادية وصناع القرار...إلخ.

فالاستراتيجية الأمنية هي تطبيق وإسقاط لمبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع فهي أداة لتكريس أفكارها وتصوراتها عن كيفية تحقيق

1- سليم بو سكين، مرجع سابق، ص95

الأمن ومواجهة التهديدات.

وعليه فإن الاستراتيجية الأمنية هي فن ممارسة العقيدة الأمنية فهي الإطار الذي يستخدم لبيان كيفية قيام الدولة بتوفير الأمن لمواطنيها.

رابعاً: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من العوامل التاريخية والسياسية والأيدولوجية، وقد مرت بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، ساهمت في بلورتها وتكيفها مع المعطيات والظروف المحلية والإقليمية والدولية.¹

وقد أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينات القرن الماضي بعد براغماتيا جديدا وتتمثل أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي:²

1. العامل التاريخي: ويتمثل في التاريخ العريق للجزائر في نضالها ضد كافة الإمبراطوريات والدول التي احتلتها، فما من بلاد دخلت أرض الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي.³

1- سليم بو سكين، مرجع سابق، ص 228.

2- صالح زياني، مرجع سابق، ص 290.

3- الحامدي عيدون، مرجع سابق، ص ص 76-770

2. العامل الجغرافي: يعد الموقع الجيو بوليتيكي دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فهي تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي - البعد المتوسطي - البعد الإفريقي، هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية.¹

3. العامل الأيديولوجي: وهو مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذو قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976-1989 وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام أيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام ولقد رسمت الاشتراكية العقيدة المنية لجزائر قرابة ثلاثة عقود، غير أنه مع أحداث 1988 والتغيرات الأمنية في البلد دفعت الى صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر الحرب الباردة.

1- أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص 231.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية ودبلوماسيتها¹ ومن منطلق أن العقيدة الأمنية تكتسي أهميتها من اعتبارها دليل يوجه ويقرر به القادة أو صناع القرار السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، فقد نشأت علاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية المرتبطة بمسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا وفقا لمسألة عدم التدخل في الأزمة الليبية.

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد إبتداء من المادة 86 الى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.²

¹ بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط الالكتروني:

<http://WWW.BCHAIB.NET/MAS/INDEX.PHP?OPTION=COM>.

² الدستور الجزائري.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

وقد كان الدستور واضحا في هذا الجانب حيث حدد هذه المبادئ كالتالي:

أولاً: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

حيث سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى ضبط حدودها مع دول الجوار لاعتقادها بأن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها وعليه فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي.¹

ثانياً: مبدأ التعاون بين الدول الجوار:

تم إعطاء هذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر.

ثالثاً: مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية وبذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر.

¹ محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية، التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص302.

رابعاً: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقي والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن، وكانت الجزائر قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو الى التعاون، وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في اطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الاقليمية أو عند الاقتضاء للجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية.¹

خامساً: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الاقليمية وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية التي تنتمي إليها.

وانطلاقاً من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خاصة إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية .

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الاخلال بذلك فانه يؤدي الى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، وهذا بدوره يخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وبين حق الدفاع عن النفس.¹

المطلب الثالث: مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية.

أمام تصاعد الخطر الليبي على الأمن القومي الجزائري وضعت الجزائر مقاربة أمنية خاصة للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية قصد حصر أخطارها المهدة لأمنها واستقرارها.

وقد تمثلت في الآليات التالية:

أولاً: تأمين وضبط الحدود:

باعتبار أن أمن الجزائر مرتبط بالأمن في منطقة المغرب العربي والاقليم الساحلي الصحراوي فقد عملت على تأمين حدودها لمواجهة ما خلفته الأزمة الليبية من انكشاف على حدودها الشرقية وذلك من خلال نشر السلطات الجزائرية آلاف من الجنود على طول حدودها في خطوة تهدف الى تشديد الحراسة، فقد قامت قوات الدفاع الوطني في الجانب العملياتي بعدة طرق وأساليب عسكرية من أجل الانتشار الواسع والفعال على مستوى الحزام الحدودي، بالإضافة الى رفع درجة الجاهزية العملياتيية واحكام السيطرة على المنافذ الحدودية تقاديا لأي تسلل للإرهابية والمهربين وردع أي عمل غير مشروع.¹

ومن أهم الاجراءات المتخذة نذكر:

¹ أحداث عسكرية، قوات الجيش تحبط محاولة لتفريب أسلحة وذخائر الى الجزائر، مجلة الجندي، العدد:

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

- تعزيز القوات مع الحدود الليبية بخمسة آلاف جندي ودركي مع انشاء قطاع عملياتي في المنطقة الحدودية بولاية ايليزي مع تحول المنطقة الى ناحية عسكرية سابعة.

- إقامة قواعد عسكرية دائمة حول المنشأة الغازية في الجنوب الجزائري للتصدي لأي هجوم إرهابي محتمل ومن أهم هذه القواعد المتواجدة قاعدة في منطقة حاسي مسعود بورقلة، قاعدة في منطقة عين أميناس باليزي.

- وضع هيئة خاصة بالطوارئ في وزارة الدفاع يشرف عليها ضابط برتبة عقيد وإطار سلم بالمديرية العامة للأمن الوطني لاحتواء أي هجوم طارئ ومحمتمل¹.
ونوه هنا إلى أن هذه الهيئة الخاصة بالطوارئ قد تم وضعها بعد الهجوم الإرهابي على منطقة تينغنتورين².

وعلى ضوء إشكالية عدم تدخل القوات الجزائرية خارج حدودها هذا لا يعني أنها تبقى غير فعالة في محيطها المتأزم ولاحتمالية وقوع أي هجوم على الجزائر فقد وضعت المنظومة الدفاعية استراتيجية تقوم على:

- الرد بسرعة مع تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين تداول الانذار بوقوع عملية إرهابية، بالإضافة الى تدمير كل العربات والسيارات المتسللة عبر الحدود.

¹ الجزائر تعزز قواتها المرابطة على الحدود الليبية، الجزيرة نت، نقلا عن:

WWW.ALJAZEERA.NET.NEWS/ARABIC/30/05/2014

بتاريخ: 2014-11-14، بتوقيت 11:53.

² رقية دهيبة، تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تينغنتورين على الأمن القومي الجزائري، شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص85.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

- في حالة تدخل غربي على ليبيا يتم إرسال الجنود أو القصف الجوي لمواقع تابعة لجماعات ارهابية في ليبيا.

- يتم تنفيذ عمليات نوعية خاصة بقوات صغيرة العدد ضد الجماعات الارهابية في شكل غازات وذلك في حالة توفر المعلومات الدقيقة.

- وحسب خبراء عسكريون في قسم التخطيط الاستراتيجي فإن التدخل العسكري لقوات الجيش الشعبي الوطني يكون في حالتين:

أما غارة جوية مركزة أو غارة كبيرة ومحدودة في الزمن تنفذها قوات محمولة جوا تنطلق من قواعد عسكرية في الجنوب الشرقي.¹

ثانيا: رفع حجم ميزانية الانفاق والتسليح:

لوقف تصاعد المد الارهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية قامت الجزائر برفع حجم ميزانية الانفاق والتسليح، إذ تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الجزائر من أكثر الدول إنفاقا على التسليح وقد احتلت المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري إذ يبلغ إجمالي انفاقها في هذا القطاع بنحو 09 مليار دولار.

ويرجع ارتفاع حجم الانفاق على صفقات السلاح في الجزائر إلى وقف تأزم الأوضاع والانفلات الأمني في ليبيا وبالتالي وقف خطر تنامي نشاط المنظمات الإرهابية وتصاعد المد الارهابي، لذلك رصدت الحكومة الجزائرية في قانون

¹ محمد بن أحمد، الجيش يستعد لمواجهة تيغنتورين ثانية، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد: 7557،

18 سبتمبر 2014، ص 03.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

المالية 2015 ميزانية تفوق 13 مليار دولار، ما يعادل 11,6% من اجمالي الميزانية الذي يفوق 112 مليار دولار، مقابل 6,95 مليار دولار لوزارة الداخلية، وبهذا تبلغ ميزانية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ما يعادل مليار دولار 19,95¹.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ولتقوية ترسانة الأسلحة لمنظومة دفاعية اعتمدت اللجوء لاقتناء الأسلحة ذات التطور النوعي والتكنولوجي من السوق الروسية، حيث قامت بشراء غواصتين ونظام صواريخ بعيدة المدى من نوع 2 30pmu وشراء فرقاطتين من نوع Tigre و ابتاعت من السوق الأمريكية عربات السير كل الأرضيات و 8 طائرات من نوع "لوكهيد" ونظام اتصالات جوية من نوع "هاريس" ونظام رصد عبر الأقمار الصناعية من نوع "اكسيلز" من أجل رصد تحركات المسلحين والارهابيين على طول الحدود مع ليبيا.²

ثالثا: آلية لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلح والمخدرات:

عملت الجزائر على زيادة الموارد والاجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلح والمخدرات من خلال العمل على مستويين:

المستوى الأول: ويتمثل في مستوى تأمين المجالات المفتوحة:

وهنا تعمل وحدات الجيش الوطني على تحسين ظروف العمل في المناطق المعزولة وتعزز قدراتها في الرصد والاستعلام بالإضافة إلى تعزيز الجهاز الأمني الرقابي ويتم ذلك وفق أليتين:

¹ - بودح سارة، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، 2010-2014، شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2014-2015، ص ص ، 26/25.

² - رقية دهينة، مرجع سابق، ص 91.

أ/الإجراءات الأمنية التنظيمية: عن طريق:

- تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية: انشاء أبراج مراقبة تسمح برصد أي حركة على مدار 24 ساعة، بالإضافة الى تنصيب نقاط ملاحظة أرضية لدعم تلك الأبراج حيث تعمل في النهار كنقاط ملاحظة أما في الفترة الليبية فتتحول الى كمائن مهمتها الرئيسية صد أي اختراق بري في جو من السرية والحذر.

- التدعيم بمراكز للشرطة القضائية: وأسندت لهذه المراكز مهمة التدعيم العملياتي من خلال تنفيذ مختلف الخدمات الخارجية المتمثلة في الدوريات والكمائن والتنسيق مع المصالح الأخرى كاجمارك.¹

ب/ الإجراءات الوقائية ميدانيا: عن طريق:

- إتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية وتعزيزها بالمعوقات الهندسية من خلال حفر الخنادق وبناء الحواجز والأسلاك الشائكة بغية تضيق الخناق وسد ثغرات المسالك مما يحبط عمليات التهريب.

وفي هذا الصدد قامت الجزائر بحفر خندق مكهرب تم ملؤه بالبترول وتم وضعه على الحدود المشتركة في ليبيا.²

- اعداد خطط المراقبة والرصد (تكثيف عمليات المراقبة الميدانية والدوريات وتركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والسلاح.

¹ -الحامدي عيدون، مرجع سابق، ص136.

² -المرجع نفسه، ص137.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

المستوى الثاني: ويتمثل في مستوى المداخل والمنافذ الحدودية الرئيسة: من خلال:

- تكثيف الاجراءات الرقابية الروتينية.

- حرص على أشخاص ذي خبرة وفطنة لدى حراس الحدود.

رابعا: بناء علاقات دبلوماسية مع دول الجوار:

لتنمکن الجزائر من مواجهة خطر توريطها بتدخل عسكري فقد انتهجت سياستها الأمنية لمبدأ "حسن الجور الايجابي" مع الدول التي تتقاسم معها الحدود من خلال العمل على التشاور السياسي والتعاون في مختلف الميادين، من منطلق أن هذا مبدأ يحقق أهم أهداف الأمن القومي الجزائري والمتمثلة في:¹

1- الحفاظ على حرية التراب الوطني.

2- مد جسور الحوار والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار على حدود الدولة.

3- خوض معركة التنمية.

¹ رقية دهينة، مرجع سابق، ص 63.

المطلب الرابع: دور الدبلوماسية الحذرة الجزائرية في حلحلة الأزمة الليبية

تعتبر الدبلوماسية الحذرة اعتبارات الأمن الاقليمي أن أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية ودورا في لاحتها فقد شكلت الإطار العام للوقف الجزائري منذ الأيام الأولى لنشوب الأزمة الليبية في فبراير 2011 بحيث أبتقت على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة لليبية السابقة دون التدخل بثقلها العسكري في الصراع الأهلي بالرغم من الاتهامات المتكررة للجماعات المتمردة بإمداد قوات القذافي بالمقاتلين والمعدات، الا أن وزير الخارجية "رمضان لعامرة" كان دائما ينفي هذه الاتهامات.¹

وقد كان هذا الموقف الجزائري العلني يخدم موقف الحكومة الليبية ودعم المتمردين لوجستيا، في حين أن صناع القرار في وزارة الخارجية الجزائرية كان يرى بأن التدخل الأطلسي في الأزمة الليبية سوف يعرض الاستقرار الأمني للمنطقة ككل، ويدمر البنية الأمنية والسياسيولوجيا للمجتمع الليبي وليس أن يسقط حكومة ونظام القذافي فحسب.²

وأكدت الجزائر أنها ترفض اتخاذ أراضيها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها، وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم.

وتعمل الجزائر من خلال دبلوماسيةيتها إلى إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية بناء

¹ زواشي صورية، أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمة الليبية، مرجع سابق، ص 284.

² زواشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة المحلة العربية للعلوم السياسية، ص 144.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

على الخيار السلمي السياسي، ويمكن أن نجل مضامين الدبلوماسية الجزائرية فيما يلي:

- محاولة جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخارج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الاسلامية من بلدان أخرى إلى ليبيا.

- سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنباً لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية.¹

- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية اخضاع جميع الأطراف إلى ايجاد وانصاف حلول مؤقتة.

- الدبلوماسية الجزائرية تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة الليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين، واستبعاد أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا لأنه سيعقد الأمور أكثر.

- ترغب الجزائر في ضمان تحييد الميليشيات، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية.

- دعم الاستقرار الوطني.²

- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي - الليبي وتشكيل وحدة وطنية.

¹ - أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 234.

² - زواشي صورية، مرجع سابق، ص 144.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق الصحيح للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، وبناء على هذا بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، وهذا ما أكدته رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلام والمصالحة "أحمد ميزاب"، في حوار أجراه مع جريدة "الوسط الليبية"، عن الاتصالات التي تقوم بها الجزائر تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار أو ما يطلق عليها تسمية مبادرة السلم والمصالحة، وتتضمن هذه المبادرة جملة من المقترحات التي تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل الذي يشهدها الوضع الليبي المعقد، وتتمثل مضامين المبادرة في النقاط التالية:¹

1- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

2- بناء المؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تمنع تهديد استقرارها.

3- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

4- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة

¹ زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية نقلا عن:

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة تتطلب تحييد بعض القوى الراضية للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية.¹

5- تحديد أليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح والغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات واحداث اصلاحات لمصالح الأمن الليبية وهما عاملان أساسيان لترسيخ السلم وإعادة بناء هيكل الدولة الليبية.

6- اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، مع امكانية بعض الدول ووفقا لاستعداداتها توفير التكوين السياسي في مجال الحكومة الديموقراطية، لضمان تمثيل كافة مكونات وشرائح الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.

7- توصي المبادرة بتأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديموقراطية.²

تقييم الدبلوماسية الجزائرية:

لقيت المبادرة الجزائرية حول ليبيا ترحيبا دوليا، قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنته نيويورك والذي ضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالإضافة الى تركيا وقطر والإمارات العربية والمملكة السعودية ومصر.

¹ - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 247.

² - المرجع نفسه، ص 248.

الفصل الثالث: سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية

من جهته أوضح الخبير الأمني والاستراتيجي "عبد الوهاب بناء" أن المبادرة الجزائرية أصبحت أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبية كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري الذي يعتبر السبب الرئيسي فيما تعيشه ليبيا.

- كما أبدى "رئيس المجموعة البرلمانية للصدّاقة" مع فرنسا "باتريك مينوتشي" ثقته في الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية معتبرا دورها هاما في المنطقة ذلك أن لها دور كبير في حل الأزمة الأمنية في ليبيا.¹

- من جهته أكد السفير البريطاني "بيتر ميليت" (لدى ليبيا)، وخلال لقاء جمعه مع "عبد القادر مساهل" وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية الجزائري، على أن العمل الذي تقوم به الجزائر من أجل تسوية الأزمة الليبية "ممتاز"، لافتا إلى اتصال الجزائر مع جميع الأطراف الليبية وملمحا إلى أثر اللقاء الذي عقده بأنه كفرصة للحديث عن الوضع في ليبيا وطريقة التعاون من أجل إحلال السلام والديموقراطية في ليبيا.

- وتابع السفير البريطاني "هيليت بيتر" قائلا: (أننا نشارك الجزائر نفس الأهداف؛ لاسيما المتمثل في تحقيق السلام وتفضيل الحل السياسي) وأضاف: "لقد تطرقنا الى كيفية التعاون معا لمكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية وكيفية مساعدة الليبيين على ايجاد حل ليبي دون تدخل أجنبي"

هذا وأوضح أن للأزمة الليبية أثارا سلبية على المستوى الاقليمي وعلى الصعيد الدولي، معربا عن أمله في استمرار التعاون والمشاورات بين الجزائر وبريطانيا من أجل احلال السلم والاستقرار في ليبيا.²

¹ - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 249.

² - صدی البلاد، سفارة دولة ليبيا بالقاهرة، الخميس 23 مارس 2017.

استنتاجات الفصل الثالث:

- 1- تعددت صور الانعكاسات التي شكلتها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري فتجاوزت التهديدات الأمنية التقليدية الصلبة الى أن ألقت بضلالها على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- 2- لا يعكس التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية حجم التداعيات التي خلفتها ذلك أن الأزمة الليبية في تصاعد مستمر.
- 3- الحوار الشامل واجتماع الفرقاء حول طاولة التفاوض مسعى تدافع عليه الجزائر كألية لاحتواء انعكاسات الأزمة الليبية وابعاد خطر التدخل العسكري في جوارها الليبي، خوفا من تداعيات ذلك عليها.
- 4- تشهد الجزائر مستقبلا أمنيا مظلما بسبب اشتعال كل حدودها ومراهنة جل الدول الغربية على دور الجزائر في حسم الأزمات المشعلة في جوارها الاقليمي وهو ما يكلف الجزائر استراتيجيا وعسكريا واقتصاديا.
- 5- تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، محاولة بذلك بجدلية الأمن والتنمية في اطار مقارنة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل عامة أمنها القومي على وجه الخصوص، فالجزائر ترى أن انعدام التنمية يتسبب في انعدام الأمن والعلاقة عكسية فانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية وبالتالي فإن دبلوماسية الجزائر تعمل وفق مقارنة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة وبعد التطرق لكافة محاورها ومضامينها إستطعنا الوصول إلى جملة من الحقائق المتعلقة بالأزمة الليبية وما أفرزته من تهديدات أمنية مست منطقة شمال إفريقيا عموما وألحقت انعكاسات على الأمن القومي الجزائري تمثلت في انعكاسات تقليدية كانكشف الحدود وتصاعد المد الإرهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية، إضافة إلى إنتشار السلاح والمتاجرة به وتهريب المخدرات وغيرها ولم تتوقف الانعكاسات عند الجانب الأمني الصلب فحسب بل وأفرزت أيضا جملة من الانعكاسات اللينة يقف على رأسها تفجير مسألة الهويات الاثنية وإعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، فقد شككت الأقليات القومية في ليبيا وبالذات "التوارق" مصدر قلق للأمن القومي الجزائري متخوفا من أن يتأثر "التوارق" في جنوبه الشرقي.

وهو ما جعل الجزائر تتبنى استراتيجية أمنية لمكافحة وجابهة هذه التهديدات الأمنية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية شاملة إيماننا منها أن هذه التهديدات ونظرا لطبيعتها فإنها تتطلب استراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والاقليمية والدولية.

وإعتماد الجزائر على خبرتها وتفعيلها لدبلوماسيةيتها الحذرة والهادئة وفقا لمبادئ عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية أدى إلى نوع من الحلحلة في ملف القضية الليبية.

وبالرغم من إنتهاج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمة الليبية على وجه التحديد والأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الاقليمية على العموم لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة وهذا وفقا لمبادئ استراتيجيتها الأمنية والسياسية الخارجية التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، إلا أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني و السلوك الخارجي، ذلك لأن الأزمات التي خلفها الحراك السياسي ونقصد هنا الأزمة الليبية جعلت من الجزائر تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطلق المبادرة و الفعل الأمني و الدبلوماسية، وبالتالي هذا ما فرض ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها، وضرورة كشف مواطن الخلل وتلاقيها وتطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الإقليمية و الدولية.

وفي الأخير يمكن القول أن حساسية التطرق للأمن القومي الجزائري يعكس مدى أهمية هذه الدراسة وذلك بناء على أهمية الانعكاسات والتداعيات التي خلفتها الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر ومدى موائمة أليات المقاربة الجزائرية في حلحلة الأزمة وحصر تداعياتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. القرآن الكريم
 2. الدستور الجزائري
- أولا : الكتب باللغة العربية :
3. أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي ،لمن تدق الأجراس، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1991.
 4. إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة الصناعية ،جامعة بغداد ،البحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ،المجلد17، العدد64، 2011.
 5. تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط في فهم الصراع الليبي، ماي 2011.
 6. جمال حمدان، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة ،مكتبة مدبولي، ط1.
 7. حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرب، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
 8. خالد بن الشريف، دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة، ساسة ،أفكار حرة تقرأ العالم والأحداث عبر عيون الإنسان العربي، 4أفريل 2015.
 9. خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد88، أفريل 2012، المجلد 47، ص118
 10. رالف شامي وآخرون ،ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،صندوق النقد الدولي ،الطبعة العربية، 2012.
 11. زكي زكي حسين زيدان ،الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الكتاب القانوني، 2009،
 12. سامي إبراهيم الخزاندر، إدارة الصراعات و فض المنازعات إطار نظري، لبنان : الدر العربية للعلوم ناشرون، ط 2014، 1.

13. عبد العزيز قادري ،حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية،2003 .
14. عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع ،ط 1،2004.
15. عصام إسماعيل، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، شؤون الأوسط
16. علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها-أبعادها-أسبابها،ج1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم البرامج الخاصة،الرياض2011
17. عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث(حلول عملية-أساليب وقائية)،القاهرة، مركز القرار للاستشارات ، 1997
18. فتحي أبو عيانة، الجغرافيا السياسية، جمهورية مصر العربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1998،1.
19. مادة (أمن)لسان العرب ج1،ص140،مختار الصحاح،
20. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2006.
21. محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط،بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2005
22. محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسة الدولية،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع:الأردن ، 2012.
23. محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ،تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها،الثلاثاء31ماي 2011.
24. محمد نجيب بو طالب، الظواهر القبلية والجوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للتورتين التونسية والليبية، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2012،ص49.

25. محمد نصر مهنا ، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004.
26. مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012،
27. ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1985،
28. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، العدد جويلية 1997،
29. مها محمد الشبوكي، اشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000.
30. ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر ، 2016
31. نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات ،عمان، دار الراية، ط 2009، 1.
32. هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.
33. يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، ط 2013، 1

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية :

34. congerssiol resarch service, operation odyssey dawn Libya, background and issues for congress, 28 march, 2011,
35. congerssional reaserche service, op.cit,2011
36. Jean Fleury, Crice Libyenne :La Novella Dune Géopolitique,(Frànce,Paris, Jean Picollec),2012,

37. Libya "the world fact book–central intelligence ageucy",retrieved26–2017.
38. Lioyd Richmond M .Fundamentals Of Force Planning:The Force–Planning Faculy(U–S Naval War Colleg,1990)
39. –roger b.myersonKgame theroy :analysis of confliot,(cambridg mass:harvand university pness),1991, Guy hment ,et autres, dictionnaire de la science politique et des intitutions politiques,5emeedition dalloz,paris2001,p 109
40. Richad a marquise, intelligence and the lookerrbie investigation, u–s–a: algora publishing, 2006,

ثالثا :محاضرات :

41. العطري ميلود، محاضرات في الجغرافيا السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجلفة ،محاضرة بتاريخ2014/11/10
42. معقافي اسامة ، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2014-2015، جامعة الجلفة

رابعا :ملتقيات ومقالات :

43. توفيق المديني، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد 5153، 17 أفريل 2014.
44. حسين معلوم، ليبيا...دولة ميليشيات، مركز الخليج للدراسات، ملحق الأسبوع السياسي، نقلا عن:
45. <http://www.alkhaleej.ae/su> -سفيان رجب، ورقة اقتصادية: ليبيا...الأزمة، نقلا عن:

46. <http://www.assabah.com.tm/ariale/97266> تاريخ التصفح:
2015/02/10. التوقيت 23:13.
47. pplements بتاريخ: 2014/12/12، التوقيت: 10:40
- 50- سفيان رجب، ورقة اقتصادية: ليبيا... الأزمة، نقلا عن:
- 51- <http://www.assabah.com.tm/ariale/97266> تاريخ التصفح:
2015/02/10. التوقيت 23:13.
- 51 عبد الخالق عبد الله ، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 132 ،
- 52- مشعان الشاطري، مفهوم الأزمة خصائصها ومراحل نشوئها ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. نقلا عن <httpM//www.hadiscussion.com>
- 53- محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا، نقلا عن:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.>
- a. التدخل الأممي لحماية الحقوق ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية، 2012،
- 54- أحمد ابراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية، 28 سبتمبر 2011 متوفر على موقع الانترنت: www.tebyan.org
- 55- ادريس لكريني، التدخل الانساني في ليبيا ومخاطر الانحراف، 1 أكتوبر 2012 متوفر على موقع انترنت
- 56- www.alhewan.org
- 57- نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، بحث في الشؤون القانونية، منتديات ستارتا يمز، أنظر www.startimes.com بتاريخ
2013/12/30. 22:14

58- مسؤول ليبي: ترتيبات أمنية تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، موقع صحيفة رأي اليوم، نقلا عن: 297296 <http://www.rai> alyoum.com تاريخ التصفح: 06 أوت 2015، التوقيت 9:30

59- مهدي تاج، المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، في 20 أكتوبر 2011، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://studies.eljazeera.net>:

60- عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، (قائمة: جامعة 08 ماي 1945) يومي 24-25 نوفمبر 2013.

61- ضياء الدين زيادي، خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبيين، قناة الوطن الجزائرية، نقلا عن: <http://www.elwatanmedia.com/ar/p:3115> التوقيت 10:30

62- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس ، ص 290.

63- بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://WWW.BCHAIB.NET/MAS/INDEX.PHP?OPTION=COM>

a. زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية نقلا عن:

64- WWW.AJAZEERA.NET بتاريخ: 2014/11/5 بتوقيت: 16:52.

a. صدى البلد، سفارة دولة ليبيا بالقاهرة، الخميس 23 مارس 2017.

65- غيث سفاح متعب الربيعي، ماهية الأزمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد

66- علي خضر ميرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 2012.

connizoli, sarar azon ,and shans,op,cit,p5-17 1- -67
mahmood mamdani « Libya after wata invasion »At:
<http://English.Aljazeera.net/indepth/opinion/2001/4/201148174154213745html>

68- حمدي عبد الرحمان، ثورة الجماهير وسقوط الجماهيرية في ليبيا، المجلة الاقتصادية، العدد 6346 نقلا عن
<http://www.aleqt.com/2011/2/25/article,508317.html>
تاريخ التصفح: 2011/07/11. التوقيت 15:38.

69- David gritten , key figures in Libya's rebel council,
at:<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562>.
Accessed: 15/5/2011. Heure: 12:06.

70- وفاء لطفي، الثورة والربيع العربي: اطلالة نظرية ، من الموقع الالكتروني:

71- <http://asharqalanabi.org.uk/mankaz/d-21-5-2012.pdf>
بتاريخ: 2012/7/12، التوقيت 14:00.

71 أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وأفاته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

72- أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، بيروت: مركز دراسات العالم الاسلامي، ط1، 1992.

73- أسس ومبادئ الأمن الوطني، مفهوم الأمن الوطني، مجلة مقاتل من الصحراء، نقلا عن: www.moqatel.com.sec11-doc.cvitn تاريخ 26-03-2017-15:10.

74- الموقع والمناخ والتضاريس، سفارة دولة ليبيا بالقاهرة، اطلع على:
<http://fanaek.com/ar/countries/libya/basics-facts/geography-and-climate>

75- تقرير الجزيرة حول:المجلس الانتقالي في ليبيا نقلا عن [http//](http://WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS)

WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS

. 2012/09/23:23/12/23.تاريخ التصفح: 4/3/2011

76- تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة القذافي نقلا عن:

<http://www..bbc.com/arabic/middleeast—2012/03/03—4:34>

خامسا :الأطروحات والرسائل الجامعية :

77- رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في

منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2012.

78- أو شريف يسرى: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة

ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة،2015-2016،

79- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني

الجزائري 2010-2014،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،2014-2015،ص168.

80- الحامدي عيدون ،أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر، رسالة

ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر،2014-2015.

81- تيسير ابراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011،

شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

82- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة

ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2012-2013.

- 83- جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.
- 84- بن الصادق العارم، مزارى كريمة، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2013-2014.
- 85- بوزرب رياض: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2007-2008.
- 86- أخيارهم عبد الله أحمد، التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات: دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
- 87- لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 88- فريحة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2010.
- 89- دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية ودراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2014-2015.
- 90- نعمي فطيمة، الأمن في منطقة الساحل والصحراء بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013-2014.
- 91- أحمد طالب أبيض، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009.

الفهرس

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتوى
	شكر و تقدير
	اهداء
1	مقدمة
	الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للدراسة
15	تمهيد:
16	المبحث الأول : تأصيل مفاهيمي ونظري للأزمة.
16	المطلب الأول: الأزمة (مفهومها - مراحلها - خصائصها)
28	المطلب الثاني: أسباب نشوء الأزمة وتصنيفها وأبعادها
32	المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للأزمة
42	المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي
42	المطلب الأول : مفهوم الأمن والأمن القومي
51	المطلب الثاني: الأمن القومي من منظور مدارس العلاقات الدولية.
57	المبحث الثالث: جيواستراتيجية منطقة الساحل الإفريقي
57	المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي
61	المطلب الثاني: تشابك المسائل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي
65	استنتاجات الفصل الأول:
	الفصل الثاني : الأزمة الليبية الأسباب والتداعيات
68	تمهيد:
70	المبحث الأول :الأزمة الليبية النشأة والتطور .
70	المطلب الأول: جيو بوليتيكية الدولة الليبية.
80	المطلب الثاني :بداية الأزمة الليبية وكرنولوجية تسلسل الأحداث.
88	المبحث الثاني :أسباب الأزمة الليبية الداخلية والخارجية
88	المطلب 1:الأسباب الداخلية للأزمة الليبية:
100	المطلب 2: الأسباب الخارجية للأزمة الليبية:
112	المبحث الثالث: التدخل الدولي في ليبيا
112	المطلب الأول: أسباب التدخل الدولي

118	المطلب الثاني: طبيعة تواجد قوات الناتو في ليبيا
126	المطلب الثالث: نتائج التدخل الدولي في ليبيا
129	المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الأفريقي
129	المطلب الأول: التهديدات "الصلبة" للأزمة على منطقة الساحل
136	المطلب الثاني: التهديدات "الناعمة" للأزمة الليبية على منطقة الساحل
140	استنتاجات الفصل الثاني:
	الفصل الثالث : سياسات الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات الأزمة الليبية
143	تمهيد :
144	المبحث الأول :تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.
144	المطلب الأول :الانعكاسات الأمنية الليبية على الأمن القومي الجزائري.
149	المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.
152	المبحث الثاني:المقاربة الجزائرية الأمنية في التعامل مع تأثيرات الأزمة الليبية.
152	المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية
157	المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.
161	المطلب الثالث: مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية.
167	المطلب الرابع: دور الدبلوماسية الحذرة الجزائرية في حلحلة الأزمة الليبية
172	استنتاجات الفصل الثالث:
174	الخاتمة
176	مقترحات الدراسة
180	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات الأزمة الليبية بين عامي 2011/2014 رصد أهم ردود الفعل الدولية حيالها.

إضافة إلى الوقوف على أهم تداعيات التي أثرت بها على الأمن القومي الجزائري، فالأمن القومي للدولة أصبح منكشفا مع تصاعد وتيرة التهديدات العابرة للأوطان.

كما هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع هذه التداعيات والتهديدات ومدى نجاعة العقيدة الأمنية ومدى تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات الأمنية في البيئة الاقليمية وهذا من أجل بناء أفضل مقاربة تمكنها من ضمان وحماية الأمن والاستقرار الأمن الوطني.

SUMMARY

This study is designed to follow the developments in the libyan crisis between 2011-2014 in addition to stand on the most important consequences that affected by the Algerian national security

- The national security of state has become apparent with the rise of transitional threats.
- The study also aimed to highlight how Algeria will deal with these threats and repercussions and the effectiveness of the Algerian security doctrine and the various strategies adopted by in the face the containment of these various security threats and risks
- The extent of adaptation of the Algerian security with these changes in the regional security environment , in order to build the best approach to ensure the protection of the security ,stability and national security.